

نشرة إصدار

الشركة السعودية للكهرباء (" الشركة ")

(شركة مساهمة مؤسسة وفقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية)

سجل تجاري رقم ١٠١٠١٥٨٦٨٣

تطرح

صكوكاً تنتهي في ٢٠٢٧م

تصدر الشركة السعودية للكهرباء ("المصدر" أو "الشركة") صكوكاً تنتهي في عام ٢٠٢٧م ("الصكوك") وذلك بالقيمة الاسمية دون خصم أو علاوة إصدار.

في اليوم الخامس عشر (١٥) من شهر يوليو وأكتوبر ويناير وأبريل من كل سنة ابتداءً من ١٥ أكتوبر ٢٠٠٧م وحتى نهاية يوم ١٥ يوليو ٢٠٢٧م، أو إذا لم يكن أي من هذه الأيام يوم عمل (كما هو معرف في أحكام وشروط الصكوك في نشرة الإصدار هذه ("الشروط")), فيكون يوم العمل التالي (ويطلق على كل يوم منها "تاريخ التوزيع الدوري"), يتوقع من المصدر أن يدفع لحملة الصكوك مبلغاً يعادل مبلغ التوزيع الدوري (كما هو معرف في الشروط) محسوباً على أساس معدل عمولة أساسي Benchmark rate (كما هو معرف في الشروط) مضافاً إليه هامش محدد بحسب كنسبة مئوية سنوية ("الهامش") من القيمة الاسمية للصكوك القائمة في نهاية فترة التوزيع الدوري المعنية (كما هي معرفة في الشروط).

وفقاً لتعهد شراء يتم إبرامه من قبل المصدر لصالح أمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك (كل كما هو معرف في نشرة الإصدار هذه) (لصالح ونيابة عن حملة الصكوك) في أو قريباً من تاريخ الإقفال (كما هو معرف في نشرة الإصدار هذه) ("تعهد الشراء") يتعهد المصدر بشراء الصكوك من حملة الصكوك بسعر الشراء (كم هو معرف في الشروط) المحدد مسبقاً والذي يتناقص مع مرور الزمن، في تواريخ التوزيع الدورية التي تقع في شهر يوليو من السنوات الميلادية ٢٠١٢، ٢٠١٧، ٢٠٢٢م (كل منها "تاريخ سنة خامسة") (فضلاً راجع الشرط ١١ (حالات الممارسة)).

HSBC 
إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة

المدير الرئيسي و مستقبل العروض

ساب 
أمينة
حلول مالية إسلامية

المنسق الشرعي

المدراء المشاركون

البنك السعودي الهولندي
Saudi Hollandi Bank 

samba 

SABB  ساب

NCB  الأهلي

GIB 

البنك الفرنسي
Banque Paribas
Société
Financière

البنك العربي الوطني
arab national bank 

تحتوي نشرة الإصدار هذه على معلومات تم تقديمها حسب متطلبات قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية (والمشار إليها بـ "الهيئة") ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين تظهر أسمائهم في قسم "الإدارة والموظفون" على الصفحة رقم ٧٤ في نشرة الإصدار هذه مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات المتعلقة بالمصدر والصكوك الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون حسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أية وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها في هذه النشرة إلى جعل أية إفادة واردة هنا مضللة. ولا تتحمل الهيئة والسوق المالية السعودية ("تداول") أي مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطي أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخلي نفسها صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في نشرة الإصدار هذه أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

صدرت هذه النشرة بتاريخ ١٠/٦/١٤٢٨ هـ الموافق ٢٥/٦/٢٠٠٧م

الشركة السعودية للكهرباء
Saudi Electricity Company
طاقة مشمسة 

شركة الكهرباء للصكوك
Electricity Sukuk Company

تخضع الصكوك لإعلان وكالة ("إعلان الوكالة") مؤرخ في أو قريبا من تاريخ الإقفال بين المصدر وشركة الكهرباء للصكوك ("أمين موجودات الصكوك")، وشركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة ("وكيل حملة الصكوك") ووفقا لاتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك ("اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك") المؤرخة في أو قريبا من تاريخ الإقفال بين المصدر وأمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك، سيقوم المصدر بتحويل بعض الحقوق والمستحقات الناتجة عن موجودات الصكوك (كما هي معرفة في نشرة الإصدار هذه) إلى أمين موجودات الصكوك لمدة عشرين (٢٠) سنة (للحصول على مزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة قسم "موجودات الصكوك" في نشرة الإصدار هذه). ووفقا لإعلان الوكالة والشروط يحتفظ أمين موجودات الصكوك بموجودات الصكوك لصالح حملة الصكوك وفقا للنسبة التي يمتلكها كل منهم وحسب القيمة الاسمية للصكوك.

يتم سداد مبالغ التوزيع الدورية والمبلغ الإضافي من صافي الدخل المتحصل بموجب موجودات الصكوك والذي يتوقع أن يكون كافيا لتغطية مبالغ التوزيع الدورية التي تستحق الدفع لحملة الصكوك في كل تاريخ توزيع دوري. وتحتفظ الشركة بصفتها مدير موجودات الصكوك ("مدير موجودات الصكوك") بصافي الدخل الذي يزيد عن مبالغ التوزيع الدورية نيابة عن حملة الصكوك كاحتياطي ("الاحتياطي") والتي تكون واجبة الدفع وفقا للشروط. ويحق لمدير موجودات الصكوك استخدام واستثمار الاحتياطي لحسابه. ويكون أي عائد ناتج عن هذا الاستخدام أو الاستثمار، وأية خسائر تنتج عن ذلك، لحساب مدير موجودات الصكوك وحده. وفي حالة عدم وجود أموال كافية ناتجة عن موجودات الصكوك للوفاء بمبالغ التوزيع الدورية لحملة الصكوك في تواريخ التوزيع الدوري وكان النقص نتيجة لتقصير أو إهمال مدير موجودات الصكوك، في أداء التزاماته بموجب اتفاقية إدارة موجودات الصكوك و/أو إعلان الوكالة (كما هي معرفة في الشروط) أو كان النقص نتيجة لإخلال المصدر لأي من تعهداته أو تأكيداته وفقا لوثائق الصكوك، وفي حالات معينة أخرى مبينة في الشرط ١١-٢ (حالات الإخفاق)، يجوز لحملة الصكوك أن يطلبوا من المصدر شراء الصكوك. وتتم عملية شراء الصكوك هذه عن طريق بيع الصكوك إلى المصدر وفقا لتعهد الشراء.

بالنسبة إلى أي فترة توزيع دوري أو فترة أخرى فإنه في حال كان الدخل الفعلي (كما هو معرف في الشروط) المحصل أقل من مبلغ الدخل المحدد (كما هو معرف في الشروط) نتيجة (١) لخفض التعرفة المذكورة بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ بتاريخ ١٤/٨/١١هـ (الموافق ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨م) وكما هو معدل بموجب القرار رقم ١٧٠ (كما هو معرف في الشروط) كما ("القرار رقم ١٦٩") (النافذ في تاريخ هذه الاتفاقية)، أو تعديلها، أو بسبب التعديل أو الإضافة أو الإلغاء بأي شكل للقرار رقم ١٦٩ أو (٢) تغيير أي من العملاء المحددين (كما هم معرفين في نشرة الإصدار هذه) الشركة مزودتهم بالطاقة الكهربائية إلى شركة أخرى غير المصدر، فإن على المصدر أن يضيف للاحتياطي مبلغا مساويا للفرق بين الدخل الفعلي والدخل المحدد.

يتحدد إجمالي القيمة الاسمية وصافي المتحصلات المتوقعة للصكوك التي ستصدر ونسبة الهامش بالاتفاق ما بين المصدر ومدير الإصدار (كما هو محدد في نشرة الإصدار هذه) ويتم الإعلان عنها في تاريخ يتوقع أن يكون في أواسط شهر يوليو ٢٠٠٧م (فضلا راجع قسم "الاكتتاب والبيع") في نشرة الإصدار هذه.

ينطوي الاستثمار في الصكوك على مخاطر موضحة في قسم "عوامل المخاطرة" في نشرة الإصدار هذه. وقد تم تقديم طلب لتسجيل الصكوك في القائمة الرسمية لدى الهيئة. وسوف يتم تعيين تداول كمسجل للصكوك ("المسجل" وهو وصف يشمل أي مسجل يخلفه). وسيتم قبول الصكوك في نظام المقاصة والتسوية التابع لتداول، كما هو موضح في "شروط وأحكام الصكوك - المسجل، الملكية وعمليات التحويل" و "الاكتتاب والبيع والمقاصة والتسوية".

وستصدر الصكوك في نموذج مسجل من فئة ٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي. وستكون الصكوك في جميع الأوقات على شكل حصص ممثلة في شهادة شاملة مسجلة دون كوبونات مرفقة ("الشهادة الرئيسية")، وسيتم إيداعها لدى وكيل حملة الصكوك. ويجوز الاحتفاظ بالصكوك فقط كقيود دفترية غير ورقية ولن يتم إصدار شهادات أوراق مالية نهائية **definitive certificates** إلى حملة الصكوك فيما يتعلق بما يملكونه من صكوك.

تبدأ فترة العرض للمستثمرين في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧م وتنتهي بعد ١٠ أيام عمل من ذلك التاريخ كما هو موضح في قسم الاكتتاب والبيع ("فترة العرض للمستثمرين") وستصدر الصكوك في تاريخ ("تاريخ الإقفال") لا يزيد عن ١٠ أيام عمل من تاريخ انتهاء فترة العرض للمستثمرين.

إشعار هام

تقدم هذه النشرة تفاصيل عن المعلومات المتعلقة بالمصدر والصكوك المطروحة للاكتتاب. وعند تقديم طلب الاكتتاب في الصكوك، سيتم معاملة المستثمرين على أساس أن طلباتهم تستند على المعلومات التي تحتويها هذه النشرة والتي يمكن الحصول على نسخ منها من المصدر ومدير الإصدار حسب تعريفهم في نشرة الإصدار هذه. أو عن طريق زيارة موقع الشركة الإلكتروني (www.se.com.sa) وموقع مدير الإصدار (www.sabb.com).

عين المصدر شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة مديرا للإصدار ومستقبلا للعروض فيما يتعلق بالصكوك موضوع هذه النشرة ("مدير الإصدار" ويشار إليه مع المدراء المشاركين المذكورين في نشرة الإصدار هذه بـ "المدراء").

تحتوي نشرة الإصدار هذه على معلومات تم تقديمها حسب متطلبات قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن الهيئة ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين تظهر أسمائهم في قسم "الإدارة والموظفون" من نشرة الإصدار هذه مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات المتعلقة بالمصدر والصكوك الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون حسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أية وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها في هذه النشرة إلى جعل أية إفادة واردة هنا مضللة. ولا تتحمل الهيئة وتداول أي مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطي أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخلى نفسها صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذه نشرة الإصدار هذه أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

إن الشركة قامت بالتحريات المعقولة للتأكد من صحة المعلومات التي تضمنتها هذه النشرة في تاريخ إصدارها، وأن جزءا كبيرا من المعلومات الواردة عن السوق والقطاع مأخوذة من مصادر خارجية، ومع أنه لا يوجد لدى أي من المصدر أو المدراء أو أي من مستشاري المصدر أي سبب للاعتقاد بأن المعلومات الواردة عن السوق والقطاع تعتبر غير دقيقة بشكل جوهري، إلا أنه لم يتم التحقق بصورة مستقلة من المعلومات المدرجة في هذه النشرة عن السوق والقطاع. وعليه فإنه لا يوجد أي بيان أو ضمان بصحة أو اكتمال أي من هذه المعلومات.

إن المعلومات التي تضمنتها هذه النشرة في تاريخ إصدارها عرضة للتغيير، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالوضع المالي للمصدر وقيمة الصكوك التي يمكن أن تتأثر بشكل سلبي بالتطورات المستقبلية المتعلقة بعوامل التضخم وتكاليف التمويل والضرائب وحساب الزكاة أو أية عوامل اقتصادية أو سياسية أخرى خارجة عن نطاق سيطرة المصدر. ولا ينبغي اعتبار تقديم نشرة الإصدار أو أي تعامل شفهي أو خطي متعلق بالصكوك بأنه وعد أو إقرار بتحقيق الإيرادات أو النتائج أو الأحداث المستقبلية.

لا يجوز اعتبار نشرة الإصدار هذه بمثابة توصية من المصدر أو المدراء أو أي من مستشاريهم لشراء الصكوك. وتعتبر المعلومات الموجودة في نشرة الإصدار ذات طبيعة عامة تم إعدادها بدون اعتبار لأهداف الاستثمار الفردية أو الوضع المالي أو الاحتياجات الاستثمارية الخاصة. ويتحمل كل مستلم لنشرة الإصدار، قبل اتخاذ قرار بالاستثمار، مسؤولية الحصول على استشارة مهنية مستقلة بخصوص الاكتتاب لتقييم مدى ملائمة المعلومات المدرجة في النشرة بالنسبة للأهداف والأوضاع والاحتياجات المالية الخاصة به.

إن الإشارة في نشرة الإصدار هذه إلى "نشرة الإصدار" يعتبر شاملاً لهذه الوثيقة المؤرخة في ٢٥ يونيو ٢٠٠٧م بالإضافة إلى أي إضافات، وتعديلات متعلقة بها. تحتوي نشرة الإصدار هذه على نبذة عن الفقرات الرئيسية للمسودات المعدة في تاريخ نشرة الإصدار هذه لتعهد الشراء واتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك وإعلان الوكالة واتفاقية إدارة موجودات الصكوك (كما هي معرفة في الشروط) واتفاقية إدارة الدفعات (كما هي معرفة في الشروط).

إن عرض الصكوك وبيعها وتسليمها يقتصر فقط على الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون الجنسية العربية السعودية أو الأشخاص الاعتباريين الآخرين الذين يكون لهم وجود دائم في المملكة العربية السعودية ("المملكة") ويكون لديهم سجل تجاري ساري المفعول صادر من وزارة التجارة والصناعة، وفي كلتا الحالتين يجب أن يكون للشخص حساب مصرفي في المملكة العربية السعودية وقد يكون توزيع نشرة الإصدار هذه وطرح الصكوك وبيعها وتسليمها في بلدان أخرى غير المملكة العربية السعودية محظوراً بموجب النظام. ولذا فإن المصدر ومدير الإصدار يطلبان من كل شخص يحوز على نشرة الإصدار هذه الإلمام بأي قيود نظامية ومراعاتها. وللإطلاع على وصف لبعض القيود التي تحكم عرض وبيع وتسليم الصكوك وتوزيع نشرة الإصدار هذه ومواد الإصدار الأخرى المتعلقة بالصكوك، يرجى مراجعة قسم "الاكتتاب والبيع" في نشرة الإصدار هذه.

المعلومات المالية

لقد تم إعداد البيانات المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م والإيضاحات المرفقة بها والتي تم إدراجها في النشرة وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. ويقوم المصدر بإصدار بياناته المالية بالريال السعودي.

ما لم يحدد خلاف ذلك، فإن أي ذكر في نشرة الإصدار هذه لكلمة "ريال" أو "ريال سعودي" يعني عملة المملكة العربية السعودية وأي ذكر لكلمة هللة يعني الوحدة المكونة للريال.

لقد خضعت بعض الأرقام الواردة في نشرة الإصدار هذه للتقريب والتعديل، وبالتالي، فإن الأرقام المبينة لنفس الفئة المقدمة في جداول مختلفة تختلف قليلاً، كما أن أرقام الجمع الواردة في بعض الجداول قد لا تكون حاصل الجمع الحسابي للأرقام التي تسبقها.

التوقعات والإفادات المستقبلية

لقد تم إعداد التوقعات التي تضمنتها هذه النشرة على أساس افتراضات محددة ومعلنة. وقد تختلف ظروف التشغيل المستقبلية عن الافتراضات المستخدمة، وبالتالي فإنه لا يوجد ضمان أو تعهد فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أي من هذه التوقعات.

تمثل بعض التوقعات الواردة في نشرة الإصدار "إفادات مستقبلية". ويستدل على هذه الإفادات المستقبلية عن طريق استخدام بعض الكلمات مثل "تعتزم" أو "تقدر" أو "تعتقد" أو "تتوقع" أو "من الممكن" أو "سوف" أو "ينبغي" أو "متوقع" أو "قد" أو "يعتقد" أو الصيغ النافية لهذه المفردات وغيرها من المفردات المقاربة أو المشابهة لها في المعنى. وتعكس هذه الإفادات وجهة نظر المصدر الحالية فيما يتعلق بأحداث مستقبلية ولكنها ليست ضمانا للأداء المستقبلي. وهناك العديد من العوامل التي قد تؤثر في الأداء الفعلي أو الإنجازات أو النتائج التي تحققها الشركة وتؤدي إلى اختلافها بشكل كبير عما كان متوقعا صراحة أو ضمنا في الإفادات المذكورة. وقد تم استعراض بعض المخاطر أو العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى مثل هذا الأثر بصورة أكثر تفصيلا في قسم آخر من هذه النشرة (راجع "عوامل المخاطر" في نشرة الإصدار هذه). وفيما لو تحقق أي واحد أو أكثر من هذه المخاطر أو الأمور غير المتوقعة أو ثبت عدم صحة أو دقة أي من الافتراضات التي تم الاعتماد عليها، فإن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك الموضحة في هذه النشرة.

ومع مراعاة متطلبات قواعد تسجيل وإدراج الأسهم فإن المصدر لا يعتزم تحديث أو تعديل أي معلومات متعلقة بالقطاع أو السوق أو الإفادات المستقبلية التي تتضمنها هذه النشرة، سواء كان ذلك نتيجة معلومات جديدة أو حوادث مستقبلية أو خلاف ذلك. ونتيجة لما تقدم وللمخاطر الأخرى، والأمور غير المتوقعة والافتراضات فإن توقعات الأحداث والظروف المستقبلية المبينة في هذه النشرة قد لا تحدث على النحو الذي يتوقعه المصدر أو قد لا تحدث إطلاقا. وعليه فإنه يجب على المشتريين المحتملين فحص جميع الإفادات المستقبلية على ضوء هذه التفسيرات مع عدم الاعتماد على الإفادات المستقبلية بشكل أساسي.

نشرة الإصدار التكميلية

سيقوم المصدر بإعداد ملحق لنشرة الإصدار هذه وفقا لمتطلبات الهيئة، وذلك إذا علم المصدر، في أي وقت بعد تاريخ نشرة الإصدار هذه ولكن قبل قبول الصكوك وتسجيلها في القائمة الرسمية للهيئة، بأن:

- (أ) هناك تغيير مهم قد حدث في المسائل الجوهرية الواردة في نشرة الإصدار هذه أو في أية وثيقة مطلوبة بموجب قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن الهيئة.
- (ب) هناك مسائل مهمة أخرى أصبحت معروفة مما كان يلزم تضمينها في نشرة الإصدار هذه.

الأطراف والمستشارون



شركة الكهرباء للصكوك
Electricity Sukuk Company

HSBC

SABB ساب



المصدر

الشركة السعودية للكهرباء
برج الفيصلية - طريق الملك فهد
ص.ب ٢٢٩٥٥ الرياض ١١٤١٦
المملكة العربية السعودية

أمين موجودات الصكوك

شركة الكهرباء للصكوك المحدودة
برج الفيصلية، طريق الملك فهد
ص.ب ٢٢٩٥٥ الرياض ١١٤١٦
المملكة العربية السعودية

وكيل حملة الصكوك

إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة
فرع شمال العليا - ساب
تقاطع طريق الملك عبد الله وطريق العليا
ص.ب ٩٠٨٤ الرياض ١١٤١٣
المملكة العربية السعودية

مدير الدفعات

البنك السعودي البريطاني
شارع الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي (الضباب)
ص.ب ٩٠٨٤ الرياض ١١٤١٣
المملكة العربية السعودية

المسجل

تداول

مبنى التعاونية - البرج الشمالي - طريق الملك فهد
ص.ب ٦٠٦١٢ الرياض ١١٥٥٥ - المملكة العربية السعودية

المدير الرئيسي ومستقبل العروض ("مدير الإصدار")

إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة

فرع شمال العليا - ساب

تقاطع طريق الملك عبد الله وطريق العليا

ص.ب ٩٠٨٤ الرياض ١١٤١٣

المملكة العربية السعودية

HSBC 

المنسق الشرعي

ساب أمانة

شارع الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي (الضباب)

ص.ب ٩٠٨٤ الرياض ١١٤١٣

المملكة العربية السعودية

ساب 
أمانة
حلول مالية إسلامية

المدراء المشاركون

البنك العربي الوطني

ص ب ٥٦٩٢١ الرياض ١١٥٦٤

المملكة العربية السعودية

 البنك العربي الوطني
arab national bank

البنك السعودي الفرنسي

ص ب ٥٦٠٠٦ الرياض ١١٥٥٤

المملكة العربية السعودية

البنك
السعودي
الفرنسي
Banque
Saudi
Fransi 

بنك الخليج الدولي

ص ب ٩٣٤١٣ الرياض ١١٥٥٤

المملكة العربية السعودية

 بنك الخليج الدولي

البنك الأهلي التجاري

ص ب ٣٥٥٥ جدة ٢١٤٨١

المملكة العربية السعودية

NCB  الأهلي

البنك السعودي البريطاني

شارع الأمير عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي (الضباب)

ص ب ٩٠٨٤ الرياض ١١٤١٣

المملكة العربية السعودية

SABB  ساب

samba سامبا

مجموعة سامبا المالية

ص ب ٤٩٠ جدة ٢١٤١١

المملكة العربية السعودية

البنك السعودي الهولندي
Saudi Hollandi Bank



البنك السعودي الهولندي

ص ب ١٤٦٧ الرياض ١١٤٣١

المملكة العربية السعودية

المستشارون القانونيون للمصدر

بيكر آند ماكنزي ال ال بي

١٠٠ نيو بروج ستريت

لندن

إي سي ٤ في ٦ جيه أيه

المملكة المتحدة

BAKER & MCKENZIE

المستشارون القانونيون

(تركي الشبيكي بالتعاون مع بيكر آند ماكنزي ليمتد)

مركز العليان - البرج الثاني - شارع الإحساء

ص.ب. ٤٢٨٨ الرياض ١١٤٩١

المملكة العربية السعودية

BAKER & MCKENZIE

المستشارون القانونيون لمدير الإصدار

كليفورد تشانس ال ال بي

١٠ أبر بنك ستريت

لندن إيه ١٤٥ جيه جيه

المملكة المتحدة

CLIFFORD
CHANCE

الجدعان

محامون ومستشارون قانونيون

د. محمد العمري وشركاه

محاسبون قانونيون
عضو مستقل ببيكر تيلي العالمية



أحمد عبدالله باجنيد وشركاه
مراجعون ومحاسبون قانونيون



الجدعان محامون ومستشارون قانونيون

الدور الخامس - مركز الأمم التجاري
شارع صلاح الدين الأيوبي (الستين) - الملز

ص.ب ٣٥١٥ الرياض ١١٤٨١

المملكة العربية السعودية

المراجعون القانونيون للمصدر

د/ محمد العمري وشركاه

ص.ب ٨٧٣٦ الرياض ١١٤٩٢

المملكة العربية السعودية

أحمد عبدالله باجنيد وشركاه

ص.ب ٨٧٢٩٣ الرياض ١١٦٤٢

المملكة العربية السعودية

جدول المحتويات

الصفحة	
٢	ملخص الإصدار
٤	لجنة الرقابة الشرعية والإعلان
٦	عوامل المخاطرة
٦	عوامل تتعلق بنشاط الشركة
٩	عوامل تتعلق بالصكوك
١١	عوامل تتعلق بموجودات الصكوك
١٣	شروط وأحكام الصكوك
٣٦	إستخدام المتحصلات
٣٧	معلومات مالية مختارة
٤٠	موجودات الصكوك
٤٦	ملخص وثائق الصكوك
٤٦	إتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك
٤٨	إتفاقية إدارة موجودات الصكوك
٤٩	تعهد الشراء
٥٠	شروط عامة تنطبق في جميع الوثائق
٥١	وصف المصدر
٥٢	التاريخ
٥٣	الإستراتيجية
٥٥	الهيكل التنظيمي
٦٥	الإشراف النظامي
٦٦	الإستثمارات والأنشطة الأخرى
٦٨	القروض والرهنات والضمانات والإلتزامات المحتملة الأخرى
٧٠	المسائل البيئية
٧٠	التأمين
٧٢	الخلافات والقضايا القانونية
٧٤	الإدارة والموظفون
٨٤	آخر التطورات والآفاق المستقبلية
٨٧	وصف رأس المال والأرباح الموزعة على المساهمين
٨٩	الزكاة والضريبة
٩١	الإكتتاب والبيع
٩٣	معلومات عامة
٩٩	القوائم المالية وتقرير المراجع القانوني
١٤٣	خطاب من مجلس الإدارة
١٤٤	الملحق ١: نسخة عن الإعلان
١٥٨	الملحق ٢: النماذج

ملخص الإصدار

فيما يلي ملخص للإصدار يلخص معلومات معينة تظهر في أماكن أخرى من نشرة الإصدار هذه.

إن هذا الملخص مقيد في مجمله بالمعلومات الأكثر تفصيلاً الواردة في نشرة الإصدار هذه. إن المفردات والمصطلحات التالية المستخدمة في هذا الملخص وغير المعرفة فيه ستكون لها المعاني المحددة لها في "شروط وأحكام الصكوك".

المصدر ومدير موجودات الصكوك الشركة السعودية للكهرباء (" الشركة ")

المدير الرئيسي ومستقبل العروض (مدير الإصدار) إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة

المدرء المشاركون البنك العربي الوطني

البنك السعودي الفرنسي

بنك الخليج الدولي

البنك الأهلي التجاري

البنك السعودي البريطاني

مجموعة سامبا المالية

البنك السعودي الهولندي

وكيل حملة الصكوك إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة

مدير الدفعات البنك السعودي البريطاني

أمين موجودات الصكوك شركة الكهرباء للصكوك ، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للشركة وذات مسؤولية محدودة بسجل تجاري رقم ١٠١٠٢٣٣٧٧٥ صادر بتاريخ ١٦/٥/٢٠١٤هـ (الموافق ٢ يونيو ٢٠٠٧م) برأس مال قدره ٥٠٠,٠٠٠ ريال.

المسجل السوق المالية السعودية (تداول)

القائمة الرسمية قد تم تقديم طلب للهيئة لإدراج الصكوك ضمن القائمة الرسمية

سعر الإصدار القيمة الاسمية للصكوك كاملة (١٠٠٪)

صيغة الصكوك تصدر الصكوك فقط على شكل إلكتروني مسجل وتمثل في جميع الأوقات بحق في شهادة رئيسية (كما هو موضح في الشرط ٢ (الصيغة والفئة)) بدون كوبونات مرفقة. والتي سيتم إيداعها لدى وكيل حملة الصكوك.

العملة تصدر الصكوك بالريال السعودي

الوضع النظامي للصكوك تمثل الصكوك حصصاً مشاعة في ملكية منفعة موجودات الصكوك وهي تصدر دون رهن وليست بدرجة ثانية في الأولوية في الديون.

مدة الصكوك تنتهي الصكوك في يوليو ٢٠٢٧م. ولكن يحق لحملة الصكوك بيعها إلى المصدر بسعر الشراء في نهاية كل خمس سنوات في الحالات المذكورة في الشرط ١١-١ (تاريخ سنة خامسة).

الشراء الإلزامي للصكوك من قبل الشركة يجوز لحملة الصكوك إلزام الشركة بشراء الصكوك بسعر الشراء المنطبق قبل تاريخ الانتهاء (كما هو معرف في الشرط ١ (تعريفات) من نشرة الإصدار هذه) في كل تاريخ سنة خامسة فقط (كما هو موضح في الشرط ١١-١ (تاريخ سنة خامسة) من نشرة الإصدار هذه أو بخلاف ذلك في الحالات المحددة الموضحة في الشرط ١١-٢ (حالات الإخفاق) من نشرة الإصدار هذه.

سعر الشراء

مبلغ مستحق الدفع عند الشراء الإلزامي للصكوك من قبل الشركة. وسيكون سعر الشراء المنطبق على الصكوك (كنسبة مئوية من القيمة الاسمية) ٩٠٪ في أول تاريخ سنة خامسة. و ٦٠٪ في ثاني تاريخ سنة خامسة و ٣٠٪ في ثالث تاريخ سنة خامسة. كما هو موضح في الشرط ١ (تعريفات). ولا يدفع سعر الشراء إلى حملة الصكوك في تاريخ انتهاء الصكوك بعد انتهاء ٢٠ سنة.

مبلغ التوزيع الدوري

معدل العمولة الأساسي زاندا هامش معين يحتسب كنسبة مئوية سنوية (يرجى مراجعة قسم "الاكتتاب والبيع") يدفع في نهاية كل ربع سنة من صافي الدخل المتحصل من موجودات الصكوك.

صافي الدخل

هو إجمالي الدخل الناتج من موجودات الصكوك ناقصا تكاليف مدير موجودات الصكوك المسموح بها والأتعاب الإدارية وأتعاب الوكالة كما هي موضحة بالتفصيل في الشرط ٥ (موجودات الصكوك) من نشرة الإصدار هذه.

المبلغ الإضافي

مبلغ مستحق الدفع (بما لا يتجاوز ١٠٪ من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك) من الاحتياطي في كل تاريخ سنة خامسة وتاريخ الانتهاء طبقا لما هو وارد بالتفصيل في الشرط ٥ (ج) (استخدام المتحصلات الاحتياطي) من نشرة الإصدار هذه.

فئة الإصدار

تصدر الصكوك بفئة ٥٠٠,٠٠٠ ريال.

التعهد السلبي

بموجب الصكوك يتعهد المصدر بعدم إعطاء رهونات على أصوله وفقا لما هو موضح في الشرط ٦ (التعهد السلبي) والذي سيوافق المصدر والتابعين له بموجبه على عدم إنشاء أو السماح بإنشاء أو وجود أي رهونات (سوى رهونات معينة مسموح بها) على أعماله أو موجوداته أو إيراداته لتأمين مديونية على شكل أوراق مالية (في حدود المعنى المنصوص عليه في نظام السوق المالية) أو ضمان لتلك المديونية.

التقسير المتقاطع

تصدر الصكوك بميزة التقصير المتقاطع كما هي موضحة في الشرط ١١-٢ (حالات الإخفاق).

الضرائب

يتم دفع جميع الدفعات المتعلقة بالصكوك خالية من أية اقتطاعات ضريبية للمملكة العربية السعودية ما لم تكن تلك الضرائب مطلوبة بموجب النظام. وفي تلك الحالة، سيدفع المصدر تلك المبالغ الإضافية التي ينتج عنها تسليم حملة الصكوك المبالغ التي كانوا سيتسلمونها لو لم يلزم إجراء تلك الاستقطاعات أو الخصومات، وذلك في حدود توفر تلك المبالغ للتوزيع على حملة الصكوك من صافي الدخل والاحتياطي.

قيود البيع

إن عرض وبيع وتسليم الصكوك مقتصر على الأشخاص المؤهلين (كما هم معروفون في الشرط ١ (التعريفات)). وبالإضافة إلى ذلك، سيكون التوزيع الأساسي للصكوك على الشركات والهيئات الاستثمارية (كما هي معرفة في قسم "الاكتتاب والبيع"). مع أنه يمكن للأشخاص المؤهلين خلافا للشركات والهيئات الاستثمارية شراء الصكوك من الشركات والهيئات الاستثمارية فيما بعد. ولمزيد من التفصيل حول هذه القيود وغيرها الخاصة بعروض ومبيعات وتسليم الصكوك وعن توزيع مواد الإصدار المتعلقة بالصكوك، يرجى مراجعة قسم "الاكتتاب والبيع" من نشرة الإصدار هذه.

عوامل المخاطرة

لا ينبغي القيام بشراء الصكوك إلا بعد الدراسة الدقيقة للظروف الاستثمارية لحملة الصكوك المحتملين. يرجى مراجعة قسم "عوامل المخاطرة" من نشرة الإصدار هذه.

لجنة الرقابة الشرعية والإعلان

الإعلان المفصل لهيئة الرقابة الشرعية للأمانة بالبنك السعودي البريطاني

مرفق مع نشرة الإصدار هذه كملحق (١) نسخة من إعلان الهيئة الشرعية للأمانة بالبنك السعودي البريطاني المتعلق بالصكوك.

نبذة عن هيئة الرقابة الشرعية للأمانة بالبنك السعودي البريطاني

تم تعيين هيئة الرقابة الشرعية للأمانة بالبنك السعودي البريطاني ("الهيئة الشرعية") من قبل مجلس إدارة البنك السعودي البريطاني في عام ٢٠٠١م. وهي هيئة مستقلة تتولى تقديم التوجيه والإرشاد لقسم الأمانة بالبنك السعودي البريطاني وتجتمع بصفة دورية لمراجعة وتقييم المعاملات والتأكد من التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية.

نبذة عن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للأمانة بالبنك السعودي البريطاني

فضيلة الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع

الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية منذ إنشائها في عام ١٣٩١هـ. وهو عضو أكاديمية الفقه الإسلامي التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وسبق أن شغل منصب نائب رئيس محاكم مكة المكرمة وقاضيا في محكمة التمييز بمكة المكرمة.

كما يشغل الشيخ عبدالله المنيع عضوية العديد من هيئات الرقابة الشرعية في البنوك السعودية. وهو عضو أيضا في عدة مجالس شرعية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين).

وقد أشرف الشيخ المنيع على عدد من أطروحات الدكتوراه وشارك في مناقشة عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه. كما أصدر عددا من الفتاوى الشرعية، وهو مؤلف لعدد من الكتب في مجال التمويل الإسلامي.

فضيلة الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد المطلق

الشيخ عبدالله المطلق عضو اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء.

نال الشيخ المطلق شهادة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود في عام ١٤٠٤هـ وعمل رئيسا لقسم الفقه المقارن بالجامعة نفسها.

كما يشغل الشيخ المطلق عضوية العديد من هيئات الرقابة الشرعية في البنوك السعودية.

وقد أشرف الشيخ المطلق على عدد من أطروحات الدكتوراه وشارك في مناقشة عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه. كما أصدر عددا من الفتاوى الشرعية، وهو مؤلف لعدد من الكتب في مجال التمويل الإسلامي.

فضيلة الشيخ الدكتور محمد القرى بن عيد

الشيخ القرى هو أستاذ في الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز (جدة) والرئيس السابق لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بالجامعة نفسها.

حاز الدكتور القرى على جائزة البنك الإسلامي للتنمية في الصيرفة الإسلامية عام ٢٠٠٤م، وهو خبير في أكاديمية الفقه الإسلامي التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وكلية التشريع الإسلامي التابعة لرابطة العالم الإسلامي.

كما يعمل الشيخ القرى عضواً في هيئة التحرير لدى العديد من المنشورات التعليمية في مجال التمويل والتشريع الإسلامي، بما في ذلك منشورات أكاديمية التشريع الإسلامي (التي تصدر عن رابطة العالم الإسلامي) دراسات الاقتصاد الإسلامي (التي تصدر عن البنك الإسلامي للتنمية) والاقتصاد الإسلامي (التي تصدر عن الرابطة العالمية للاقتصاد الإسلامي، لندن) والمجلس الاستشاري لسلسلة هارفارد في القانون الإسلامي.

يشغل الشيخ القرى عضوية العديد من هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك والمؤسسات المالية.

وقد ألف الشيخ القرى عدة كتب ومقالات في مجال التمويل الإسلامي باللغتين العربية والإنجليزية. ويشارك كثيراً في إلقاء المحاضرات في المؤتمرات العالمية وعمل أستاذاً زائراً بجامعة هارفارد في عام ١٩٩٥م. وهو يحمل شهادة دكتوراه من جامعة كاليفورنيا.

عوامل المخاطرة

يتعين على المشتريين المحتملين للصكوك ("حملة الصكوك المحتملين") قبل اتخاذهم قرارا بالاستثمار، أن يدرسوا بعناية، في ضوء ظروفهم وأهدافهم الاستثمارية، جميع المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، بما ذلك، ودون حصر، عوامل المخاطرة الموضحة أدناه، علما بأن هذه العوامل ليست شاملة، بل إن هناك اعتبارات أو عوامل ليست معروفة للشركة حاليا، أو تعتبرها الشركة في الوقت الحاضر غير جوهرية، والتي قد تؤثر على أي استثمار في الصكوك. وبناء عليه، يتعين على المشتريين المحتملين إجراء تقييم مستقل للمخاطر المتعلقة بأي عملية شراء للصكوك والبيئة الاقتصادية والنظامية التي تعمل فيها الشركة.

(أ) عوامل تتعلق بنشاط الشركة

١. احتمال تعرض معدات توليد الكهرباء للأعطال أو أن لا يكون أدائها حسب المخطط لها

إن تشغيل المرافق الصناعية كمحطات توليد الطاقة الكهربائية يعني أن نشاط الشركة يتعرض لمخاطر تشغيل معينة يمكن أن تشمل، إضافة إلى عوامل أخرى، انقطاعات غير متوقعة تؤدي إلى خسارة إيرادات وأرباح، نقص كفاءة المرافق أو تدني أدائها لما دون مستوى الطاقة الإنتاجية المقررة، ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة بصورة غير متوقعة ونشوء التزامات غير متوقعة تجاه أطراف ثالثة. ينبغي على حملة الصكوك المحتملين الأخذ بعين الاعتبار إلى أنه لم تقع حالات انقطاع غير متوقعة تذكر في أي من محطات التوليد التابعة للشركة على مدى السنوات الثلاث الماضية. ومع أن كثيرا من هذه المخاطر يمكن الحد منها إلى درجة ما من خلال برامج حماية تعاقدية وترتيبات تأمينية، إلا أنه لا يمكن إعطاء أية تأكيدات باستمرار الوضع على هذه الحال أو بتوفر مستويات الغطاء التأميني المطلوب دوما، أو بإجراء الشركة لهذا التأمين في حال توفره.

كذلك على حملة الصكوك المحتملين التنبه إلى أن الشركة لا تحتفظ في الوقت الحاضر بغطاء تأميني ضد أخطار تعطل العمل أو مخاطر الأعمال التخريبية أو الإرهابية (فضلا راجع قسم "وصف المصدر - التأمين" في نشرة الإصدار هذه).

٢. احتمال عدم بدء مشاريع الشركة الجاري إنشاؤها في الوقت المقرر أو عدم التمكن من إنجازها ضمن حدود الميزانية التقديرية أو عدم تنفيذها بالمواعيد المقررة

تتطوي الفترة الممتدة حتى بدء تشغيل محطات التوليد الجاري إنشاؤها على عدد من المخاطر، والتي تشمل (على سبيل المثال لا الحصر):

- تجاوز التكاليف التقديرية لأعمال الهندسة والتوريد والإنشاء وتأخر الإنجاز؛
- تعطل أو فشل المعدات أو العمليات أو التكنولوجيا؛
- الإشكالات البيئية وتكاليفها؛
- مشاكل الإنشاء وبدء التشغيل؛

■ المشاكل المتعلقة بربط المرافق الجديدة بشبكات الطاقة الوطنية.

ينبغي على حملة الصكوك المحتملين الأخذ بعين الاعتبار إلى أنه لم يحدث أي تأخير يذكر في إنجاز وبدء تشغيل مشاريع رئيسية نفذتها الشركة خلال السنوات الثلاث الماضية. يمكن لهذه المخاطر أن تؤخر بدرجة ملموسة أو تعطل بدء التشغيل لهذه المشاريع، وهو ما قد يكون له بالتالي أثر سلبي على عمليات الشركة ووضعها المالي.

٣. احتمال عدم تشغيل محطات توليد الطاقة بالمستويات الإنتاجية المتوقعة

قد يكون الأداء الفعلي لمحطة توليد طاقة جديدة أدنى من مستويات الإنتاج أو الكفاءة المتوقعة لأسباب تعود بالدرجة الرئيسية إلى مشاكل تتعلق بتصميمها أو مواصفاتها. فإذا كان أداء محطة توليد طاقة أقل من المستويات المطلوبة، فقد يؤثر ذلك سلباً على عائد الاستثمار المتوقع للشركة من تلك المحطة. وعلى حملة الصكوك المحتملين ملاحظة أن الشركة لا تقبل في العادة استلام محطة توليد طاقة جديدة من المقاول المنفذ إذا كان أدائها أقل من المستويات المتفق عليها من حيث الإنتاجية والكفاءة التشغيلية بين الشركة والمقاول في العقد الخاص بإنشاء المحطة المعنية. وإذا كان أداء محطة توليد طاقة جديدة أقل من مستويات الإنتاجية والكفاءة التشغيلية المطلوبة، يدفع المقاول إلى الشركة في العادة غرامة فشل المحطة في تحقيق مستويات الأداء المطلوبة.

٤. وجود مورد واحد للوقود للشركة

شركة الزيت العربية السعودية ("أرامكو السعودية") هي المورد الوحيد لجميع كميات الوقود التي تحتاجها الشركة لأعمال توليد الكهرباء. ينبغي على حملة الصكوك المحتملين الأخذ بعين الاعتبار استطاعة أرامكو السعودية تلبية جميع احتياجات الشركة من الوقود في الوقت المطلوب وذلك منذ تأسيس الشركة وحتى الآن. وهذا الاعتماد على مورد واحد يعني أن أية إشكالات أو عوامل تؤثر على قدرة أرامكو السعودية على توريد الوقود يمكن أن تؤثر على قدرة الشركة في توليد الطاقة الكهربائية من محطاتها، وفي مثل تلك الحالات، ستكون إمكانية تأمين كميات الوقود اللازمة من مصادر بديلة محدودة جداً. وهكذا، فإن من المرجح أن يكون لعدم قدرة الشركة على تأمين موردين بديلاً، أو لزيادة الأسعار التي تتقاضاها أرامكو السعودية من الشركة والتي لا تقابلها زيادة في أسعار الكهرباء التي تتقاضاها الشركة مقابل توفير الكهرباء، تأثير سلبي جوهري على وضعها المالي ونشاطها وأعمالها.

٥. شراء كميات إضافية من الكهرباء لمواجهة ارتفاع الطلب

في أوقات الذروة تحتاج الشركة لشراء كميات إضافية من الكهرباء من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ومن مصادر أخرى وذلك من أجل تلبية الطلب على الكهرباء من طرف العملاء. وتشتري الشركة معظم هذه الكميات الإضافية من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بموجب اتفاقية مؤرخة في ١٥ ديسمبر ١٩٩٨م والتي تدفع الشركة بمقتضاها للمؤسسة العامة لتحلية المياه مبلغ ١٢٠ ريال مقابل كل كيلو واط كرسوم طلب ومبلغ ٢٠ ريال لكل ميغاوات للطاقة، بحيث يكون متوسط الرسوم المطلوبة مقابل الطلب والطاقة ٣٤ ريال لكل ميغاوات، علماً بأن تغيير هذه الأسعار هو من اختصاص مجلس الوزراء.

وهكذا، إلى أن ترفع الشركة طاقتها التوليدية إلى مستويات تكفي لمواجهة الطلب على الكهرباء، فإن تعذر إمكانية الشراء من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة أو أية زيادة في الأسعار التي تتقاضاها الأخيرة والتي لا يقابلها زيادة مماثلة في

أسعار بيع الشركة للكهرباء يمكن أن يكون له تأثير سلبي كبير على الوضع المالي للشركة ونشاطها.

(راجع أيضا قسم "وصف المصدر - قدرة التوليد المركبة" في نشرة الإصدار هذه)

٦. احتمال تعرض مرافق الشركة لكوارث خارج نطاق سيطرة الشركة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية

قد تتعرض مرافق شركة الكهرباء لتأثيرات كوارث طبيعية أو غيرها من الكوارث المحتملة كالحوادث الكبرى. ومع أن مرافق الشركة مشيدة ويتم تشغيلها وصيانتها بطريقة تؤهلها للصدوم أمام حوادث معينة من هذا القبيل، إلا أنه لا يمكن حماية هذه المرافق في جميع الأحوال. لا يمكن إعطاء أي تأكيد بعدم وقوع مثل هذه الأحداث، أو بعدم تأثيرها بشكل سلبي جوهري على عمل أي محطة توليد أو كابلات النقل أو خطوط التوزيع، والتأثير بالتالي بدرجة سلبية جوهريّة على أعمال الشركة الحالية أو المستقبلية أو عملياتها ووضعها المالي.

وقد كانت المنطقتان الغربية والجنوبية عرضة لنشاط زلزالي في الماضي (للمزيد من التفاصيل حول مناطق عمل الشركة، فضلا راجع قسم "وصف المصدر" في نشرة الإصدار هذه) لكن لم تتعرض أي من محطات الطاقة أو كابلات النقل أو خطوط التوزيع الخاصة بالشركة لأية أضرار جراء أي نشاط زلزالي حتى تاريخ نشرة الإصدار هذه.

٧. مخالفة معايير ولوائح البيئة والسلامة المنطبقة على الشركة يمكن أن تترك أثرا سلبيا جوهريا على أعمال الشركة وعملياتها ووضعها المالي

تخضع الشركة للوائح البيئة والسلامة النافذة في المملكة العربية السعودية. فإذا لم تلتزم الشركة بهذه الأنظمة، فقد تكون عرضة لعقوبات جزائية و/أو لعواقب التقصير بموجب التزامات تعاقدية تشترط عليها التقيد بالأنظمة المرعية المتعلقة بالبيئة والسلامة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تعتمد السلطات الحكومية في المملكة العربية السعودية إلى مزيد من التشدد في تطبيق الأنظمة والقوانين البيئية القائمة أكثر مما كان عليه الحال في الماضي وقد تفرض معايير بيئية أكثر صرامة أو مستويات جديدة من الغرامات والعقوبات على المخالفات أعلى مما هي عليه في الوقت الحاضر. وهكذا، فإن الشركة لا تستطيع تقدير حجم الأثر المالي المحتمل في المستقبل للتقيد بالقوانين أو الأنظمة البيئية أو لتكلفة مخالفة أي من تلك القوانين والأنظمة.

٨. إعادة هيكلة قطاع الكهرباء وتعرفة الكهرباء في المملكة العربية السعودية

تعمل حكومة المملكة العربية السعودية ("الحكومة") على إعادة هيكلة قطاع الكهرباء في المملكة حيث أصدرت بتاريخ ٢٠/١٠/١٤٢٦هـ (الموافق لـ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥م) نظاما جديدا للكهرباء يضع إطارا نظاميا عاما جديدا لهذا القطاع. وكجزء من جهودها في هذا الصدد، تعتزم الحكومة تشجيع استثمار القطاع الخاص وفتح الباب أمام مزيد من المنافسة في قطاع الكهرباء، وتخطط الحكومة لفصل نشاط النقل للشركة وتحويله إلى شركة جديدة تملكها وتديرها الشركة نفسها. كما تعمل على تقييم إمكانية فصل نشاطي توليد الطاقة الكهربائية والتوزيع وتحويلهما إلى شركة مستقلة أو أكثر.

كما تجري مراجعة تعرفه الكهرباء في الوقت الحاضر من قبل الحكومة. وقد شكلت هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج ("هيئة تنظيم الكهرباء") فريق عمل مكلف بإعداد دراسة حول التعرفة الحالية للكهرباء وتقديم مقترحات لتعديلها. ومن المقرر أن ترفع هذه الدراسة حال الانتهاء منها مشفوعة بالتعديلات المقترحة إلى المجلس الاقتصادي الأعلى لمراجعتها، علما بأن هيئة تنظيم الكهرباء لم تحدد بعد موعد معين لتقديم هذه الدراسة إلى المجلس الاقتصادي الأعلى وبدء تطبيق أية أسعار جديدة.

ومع أن الحكومة لم تعتمد بعد خططها النهائية المتعلقة بإعادة هيكلة قطاع الكهرباء والإطار النظامي العام وتعرفة الكهرباء، إلا أن هذه الخطط قد يكون لها تأثير جوهري عند تطبيقها على الهيكل التنظيمي العام للشركة ونشاطها وعملياتها ووضعها المالي. وفي حال سماح الحكومة للمنافسة في مجال توزيع الطاقة الكهربائية، فإن هذا السماح قد يخفض من عدد عملاء الشركة (بمن فيهم العملاء المحددين (كما هم معرفون أدناه في الشروط))، وهو ما قد يكون له بالتالي أثر سلبي جوهري على مستوى صافي الدخل المحدد على موجودات الصكوك. علما بأن الشركة قد وافقت، بموجب اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك، على أنه إذا كان صافي الدخل المتوقع من موجودات الصكوك أقل من مبلغ صافي الدخل الذي كان سيتم قبضه بسبب قيام الحكومة بفتح باب المنافسة في قطاع توزيع الطاقة الكهربائية، فسوف تزيد الاحتياطي بما يعادل مقدار الفرق بين المبلغين.

وبالإضافة إلى ذلك، إذا عمدت الحكومة إلى تجزئة أنشطة التوليد أو النقل أو التوزيع وتحويلها إلى شركة أو شركات منفصلة، فإن هذا سيشكل حالة إخفاق لأغراض الشروط، إلا إذا تولت الشركات الجديدة دون قيد أو شرط وبلا رجعة جميع التزامات الشركة بمقتضى اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك وتعهد الشراء كملتزم أساسي وبالتضامن مع الشركة. (للمزيد من التفاصيل حول خطط الحكومة لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء وأهداف سياستها، فضلا راجع قسم "وصف المصدر" من نشرة الإصدار هذه).

٩. الاعتماد على العمالة الماهرة

كما هو الحال بالنسبة للشركات العاملة في بيئة تنافسية، يعتمد نشاط الشركة وعملياتها على قدرتها على استقطاب العمالة الماهرة والاحتفاظ بها. تتمتع الشركة تاريخيا بسجل جيد في توظيف العمالة الماهرة اللازمة والاحتفاظ بها. ويعتبر استمرار قدرة الشركة في هذا الشأن على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لعمليات الشركة.

١٠. نشاط الشركة يتطلب نفقات رأسمالية كبيرة

لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في المملكة العربية السعودية، سوف تحتاج الشركة إلى إنفاق مبالغ رأسمالية كبيرة على مدى السنوات الثلاث القادمة لغرض توسيع وتطوير أعمال التوليد والنقل والتوزيع (للاطلاع على ملخص خطة الشركة للنفقات الرأسمالية للسنوات الثلاث القادمة، فضلا راجع قسم "وصف المصدر" في نشرة الإصدار هذه). وقد اعتمدت الشركة في الماضي بشكل أساسي على المساهمات الرأسمالية المقدمة من الحكومة لتمويل معظم نفقاتها الرأسمالية. ولكن، لا يمكن إعطاء أي تأكيد بأن الحكومة ستستمر في تقديم مساهمات رأسمالية لتمويل النفقات الرأسمالية للشركة في المستقبل.

كما حصلت الشركة على تمويل من مصادر خارجية لتمويل بعض نفقاتها الرأسمالية. وتعتمد قدرة الشركة على تأمين التمويل اللازم من مصادر خارجية على عدد من العوامل مثل وضعها المالي والمناخ الاقتصادي والسياسي في المملكة العربية السعودية والمستوى العام لتوفر القروض والوضع العام للأسواق المالية الإقليمية والعالمية. ومع أن الشركة تمكنت حتى الآن من تأمين احتياجاتها التمويلية من مؤسسات مالية محلية وإقليمية، إلا أنه لا يمكن إعطاء أي تأكيد باستمرار هذا الوضع مستقبلا.

(ب) عوامل تتعلق بالصكوك

١. القانون واجب التطبيق والاختصاص القضائي وقابلية التنفيذ

تخضع الصكوك للأنظمة المعمول بها في المملكة وتفسر طبقا لها وطبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك وفقا لتطبيقها في المملكة العربية السعودية. وبموجب الشرط ١٨ (القانون واجب التطبيق والاختصاص القضائي)، فإن لجنة الفصل في

منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف هما الجهتان المختصتان حصريا بالنظر والبت في أية قضية أو دعوى أو إجراء قضائي وتسوية أية نزاعات قد تنشأ بسبب الصكوك أو تتعلق بها. وعلى حملة الصكوك المحتملين ملاحظة أن بحسب علم الشركة فإنه لا توجد أية أوراق مالية مشابهة للصكوك قيد التفسير أو التنفيذ القضائي في المملكة العربية السعودية. وبناء عليه، فإنه من غير الواضح كيفية البت في الصكوك والشروط و/أو وثائق الصكوك (كما هي معرفة أدناه) من قبل أي محكمة في المملكة أو لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف.

٢. الشريعة الإسلامية

يتعين على حملة الصكوك المحتملين ملاحظة إمكانية وجود اجتهادات مختلفة للمستشارين الشرعيين والمحاكم واللجان القضائية السعودية حول بعض المسائل المتطابقة، وبالتالي قد يرغب حملة الصكوك المحتملين في استشارة مستشارين شرعيين آخرين للحصول على فتوى منهم إن هم رغبوا في ذلك. كذلك على حملة الصكوك المحتملين ملاحظة أنه بالرغم من أن الهيئة الشرعية للأمانة بالبنك السعودي البريطاني أصدرت إعلانا يؤكد أن الصكوك كما هي موضحة في الإعلان التفصيلي المرفق كملحق ١ في نشرة الإصدار هذه متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، إلا أن هذا الإعلان ليس ملزما لأية محكمة أو لجنة قضائية سعودية، بما في ذلك في سياق أي إجراء قضائي يتعلق بإعسار المصدر أو إفلاسه، وسيكون لأية محكمة أو لجنة قضائية سعودية حرية اتخاذ ما تراه مناسباً من قرارات بشأن ما إذا كانت الصكوك أو وثائق الصكوك والآليات ذات العلاقة (أو أي جزء منها) متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وبالتالي قابلة للتنفيذ القضائي أم لا. وبناء عليه، فإنه ليس هناك أي شخص (بما في ذلك، دون حصر، المصدر) يقدم أية تأكيدات بأن الصكوك أو الشروط أو وثائق الصكوك الأخرى متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، باستثناء الإعلان المفصل الصادر عن الهيئة الشرعية للأمانة بالبنك السعودي البريطاني.

٣. التداول والتسوية والإدراج

سيتم تسجيل الصكوك في نظام المقاصة والتسوية الخاص بالمسجل. ولكن، لن يتم قبول الصكوك في أي نظام أو آلية للتداول في تاريخ الإفقال، بل سيتم تداولها عن طريق صفقات السوق البينية (over-the-counter). وقد يتقدم المصدر بطلب لإدراج الصكوك للتداول في نظام أو آلية واحدة أو أكثر في المملكة العربية السعودية إذا ما تم إنشاء مثل تلك السوق أو الآلية لتداول هذه الأوراق المالية. وإلى أن يتم إدراج الصكوك في مثل تلك السوق أو الآلية، فإن من المرجح أن يستغرق تداول الصكوك وقتاً أطول وأن يكون أقل فاعلية مما لو كان من خلال نظام أو آلية للتداول، وهذا أمر ربما يقيد إمكانية تسهيل الصكوك. وعلاوة على ذلك، وحتى في حال قبول الصكوك في المقاصة والتسوية التابع للمسجل أو في نظام أو آلية للتداول، فإنه لا يمكن أن يكون هناك أي تأكيد أو ضمان بعدم حدوث أعطال أو أخطاء في عمليات التداول أو المقاصة أو التسوية المتعلقة بالصكوك نتيجة قلة الخبرة أو المعرفة في العمليات التشغيلية لأنظمة التداول والمقاصة والتسوية أو أية عيوب مألوفة في أي من هذه الأنظمة.

ينوي البنك السعودي البريطاني وغيره من المتعاملين في السوق في الوقت الحاضر إعطاء أسعار مبدئية للصكوك و/أو القيام بدور صانع السوق لها، لكنه ليس ملزماً بذلك. ولا يوجد حالياً سوق ثانوية للصكوك وليس هناك أي تأكيد بتطور سوق لها بعد إصدارها. وقد يكون بيع الصكوك من قبل حملة الصكوك في أي سوق ثانوية يتم إنشاؤها بأسعار أقل من سعر الشراء الأصلي لتلك الصكوك.

٤. الدفعات بمقتضى الصكوك – مبلغ التوزيع الدوري والمبلغ الإضافي

يتعين على حملة الصكوك المحتملين التنبيه إلى أنه إذا لم يتسلموا مبلغ التوزيع الدوري أو المبلغ الإضافي (حسب الحالة) كاملاً في تاريخ الدفع المعني (بعد الأخذ في الاعتبار أية فترة سماح)، وذلك بعد وفاء الشركة وأمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك ومدير الدفعات بجميع التزاماتهم المنصوص عليها في مستندات الصكوك ذات العلاقة والتي هم طرف فيها، فلن يكون لهم، أي لحملة الصكوك، حق الرجوع على الشركة إلا إذا كان ذلك العجز ناجماً بصورة مباشرة عن تقصير أو إهمال من جانب الشركة في أداء التزاماتها المنصوص عليها في وثائق الصكوك.

(للحصول على معلومات أخرى عن التزامات الشركة تحت الصكوك، فضلاً راجع الشروط وأيضاً قسم المعنون "ملخص وثائق الصكوك" في نشرة الإصدار.)

٥. الدفعات بمقتضى الصكوك – الدفع عند انتهاء الصكوك

يتعين على حملة الصكوك المحتملين ملاحظة أن مبلغ سعر الشراء المطلوب دفعه من قبل الشركة عند شراء الصكوك (بعد أي تاريخ سنة خامسة أو عند حدوث حالة إخفاق) يحسب بناء على إجمالي القيمة الاسمية للصكوك كما هي قائمة في ذلك التاريخ مضروباً في نسبة مئوية تتناقص على مدى عمر الصكوك. وعلى حملة الصكوك المحتملين أيضاً إدراك أنه سوف يحق لهم تسلم دفعة من سعر الشراء تعادل ٩٠٪ من القيمة الاسمية لصكوكهم وذلك في حالة ممارستهم لحقوقهم لإلزام الشركة بشراء الصكوك في تاريخ السنة الخامسة الأولى والذي يقع في يوليو ٢٠١٢م. وينخفض سعر الشراء الذي يدفع لحملة الصكوك في تاريخ السنة الخامسة الواقع في يوليو ٢٠١٧م إلى ٦٠٪، في تاريخ السنة الخامسة الواقع في يوليو ٢٠٢٢م إلى ٣٠٪. وإذا لم يتم شراء الصكوك من قبل الشركة قبل تاريخ الانتهاء، فإن قيمة الصكوك في تاريخ الانتهاء ستكون صفراً وسيتم إلغاؤها.

كما يتسلم حملة الصكوك (بقدر توفر صافي الدخل والاحتياطي في تلك التواريخ) مبلغاً إضافياً بنسبة ١٠٪ من القيمة الاسمية لصكوكهم الواجبة الدفع في كل تاريخ سنة خامسة طالما كانت صكوكهم قائمة في تلك التواريخ. وعليه، لنفترض أنه يوجد صافي دخل و احتياطي وأن يدفع المبلغ الإضافي في السنة الخامسة كما تدفع الشركة كامل المبلغ المستحق لحملة الصكوك، فإن حملة الصكوك سيستلمون مبلغاً إجماليًا يعادل ١٠٠٪ من القيمة الاسمية للصكوك إذا ما قرر حملة الصكوك ممارسة حقوقهم بأن تشتري صكوكهم بعد ٥ سنوات. ويكون المبلغ الذي سيستلمونه ٨٠٪ من قيمة الصكوك إذا ما مارسوا حقوقهم بأن تشتري صكوكهم بعد ١٠ سنوات و ٦٠٪ بعد ١٥ سنة و ٤٠٪ بعد ٢٠ سنة.

(ج) عوامل تتعلق بموجودات الصكوك

١. تعرفرة قراءة وصيانة العدادات و إعداد الفواتير

تحدد التعرفرة التي تتقاضاها الشركة من عملائها نظير قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير من قبل مجلس الوزراء وتعتمد تلك التعرفرة على التوصيات التي تقدمها الجهة المنظمة لقطاع الكهرباء، وهي هيئة تنظيم الكهرباء.

وكما هو مذكور في قسم "إعادة هيكلة قطاع الكهرباء وتعرفة الكهرباء في المملكة العربية السعودية" من نشرة الإصدار هذه، فإن تعرفرة الكهرباء تخضع لمراجعة من قبل الحكومة وقد شكلت هيئة تنظيم الكهرباء فريق عمل لإعداد دراسة حول التعرفرة الحالية للكهرباء واقتراح التعديلات المناسبة عليها. ولذا، فإنه لا يمكن إعطاء أي تأكيد بعدم انخفاض التعرفرة الحالية لقراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير. وإذا ما تم خفض هذه التعرفرة، فقد يكون لذلك أثر سلبي على الدخل المحتمل للصكوك. إلا أن الشركة قد وافقت في اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك على أنه إذا كان الدخل المتحقق من موجودات الصكوك أقل من مبلغ صافي الدخل الذي كان سيتم تحقيقه وذلك بسبب تخفيض أو تعديل التعرفرة المطبقة في

تاريخ الإقفال، فسوف تزيد الشركة الاحتياطي بمبلغ يعادل مقدار الفرق بين المبلغين.

(لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة قسم "الإشراف النظامي" - "التعرفه" - ضمن قسم "وصف المصدر" وقسم "اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك" ضمن قسم "ملخص وثائق الصكوك" في نشرة الإصدار هذه).

٢. الخطر الائتماني المتعلق بالعملاء المحددين

سوف يعتمد مستوى صافي الدخل بالنسبة لموجودات الصكوك على دفعات رسوم العدادات التي تستحق للشركة من العملاء المحددين، وسوف تستخدم رسوم العدادات التي تستحق للشركة في تمويل دفعات بمقتضى الصكوك، وبالتالي سيتحمل حملة الصكوك الخطر الائتماني المرتبط بقيام العملاء المحددين بتسديد رسوم العدادات بالكامل في تاريخ الاستحقاق المحدد. وهنا، على حملة الصكوك المحتملين التنبه إلى أن الشركة لا تقوم بفحص الجدارة الائتمانية لعملائها الجدد أو القائمين وأن الشركة لا تعطي أي بيان أو ضمان أو تأكيد بشأن الجدارة الائتمانية (أو غيرها) لأي من العملاء المحددين. وعليه، لا يمكن إعطاء أي تأكيد بأن أي من العملاء المحددين سيكون قادرا على تسديد رسوم العداد بالكامل وفي أوقاتها.

كذلك على حملة الصكوك المحتملين ملاحظة أن الشركة تعتمد سياسة متشددة بالنسبة للمبالغ المتأخرة السداد، وأنها تقوم بشكل عام بفصل الخدمة الكهربائية عن العملاء الذين لا يسددون فواتيرهم كاملة في المواعيد المحددة بعد تلقيهم إنذارا من الشركة. وقد كان عدد حالات الفصل النهائي للتيار الكهربائي عن العملاء في السنوات الأخيرة بسبب تأخرهم في التسديد أو لأسباب أخرى (مثل إزالة المبنى أو إخلاؤه بشكل تام) بمستوى لا يذكر على الإطلاق، وخصوصا بالنسبة لعملاء الفئتين السكنية والتجارية حيث تعتبر الكهرباء حاجة أساسية وفي الوقت الحالي لا يوجد في المملكة العربية السعودية مزود آخر للكهرباء لعملاء الفئتين السكنية والتجارية. علاوة على ذلك فإن الحد الأعلى المعتمد للفصل يقف عند مبلغ ٤٠٠ ريال سعودي وهو منخفض نسبيا. يضاف إلى ذلك أن أي مشتري لمبنى فيه عداد مفصول مطالب بتسديد كافة الفواتير المستحقة للشركة ودفع رسوم إعادة الخدمة البالغة ١٠ ريال سعودي، وفقا للإجراءات المتبعة لدى الشركة وذلك ليتمكن من إعادة الخدمة الكهربائية إليه. (لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة فقرة "التحصيل وفصل الخدمة" في قسم "موجودات الصكوك" في نشرة الإصدار هذه).

شروط وأحكام الصكوك

فيما يلي نص شروط وأحكام الصكوك (والتي لاتزال قيد الاكمال والتعديل) التي ستترفق (طبقاً لنصوصها) بالشهادة الرئيسية وتطبق عليها.

مقدمة

يمثل كل صك من الصكوك التي ستنتهي في ١٥ يوليو ٢٠٢٧م ("الصكوك") حصة مشاعة في ملكية موجودات الصكوك (طبقاً لتعريفها في هذه الشروط) التي تحتفظ بها شركة الكهرباء للصكوك ("أمين موجودات الصكوك"، وهو مصطلح يتضمن أي خلف لأمين موجودات الصكوك فيما يتعلق بموجودات الصكوك) لمصلحة حملة الصكوك المسجلين ("حملة الصكوك").

ووفقاً لإعلان وكالة ("إعلان الوكالة") يتم إبرامه في أو قريباً من تاريخ الإقفال (كما هو معرف في هذه الشروط) بين المصدر (كما هو معرف في هذه الشروط) وأمين موجودات الصكوك وإتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة بصفتها وكيلاً لحملة الصكوك ("وكيل حملة الصكوك" وهو مصطلح يتضمن أي خلف لوكيل حملة الصكوك فيما يتعلق بالصكوك)، سيتم تعيين وكيل حملة الصكوك للعمل كوكيل وتعيين أمين موجودات الصكوك للعمل كأمين لموجودات الصكوك لصالح ونيابة عن حملة الصكوك. ويعتبر كل حامل صكوك باكتتابه وشراؤه وامتلاكه للصكوك موافقاً على شروط إعلان الوكالة، على أن يشمل ذلك، ودون حصر، تعيين وكيل حملة الصكوك وتعيين أمين موجودات الصكوك.

وفي هذه الشروط تعتبر الإشارة إلى كلمة "صكوك" إشارة إلى الصكوك كما هي ممثلة في الشهادة الرئيسية طبقاً لما هو موضح في الشرط ٢ (الصيغة والفئة).

يتم سداد الدفعات المتعلقة بالصكوك وفقاً لاتفاقية إدارة الدفعات التي ستبرم في أو قريباً من تاريخ الإقفال ("اتفاقية إدارة الدفعات") بين، وضمن أطراف أخرى، المصدر والبنك السعودي البريطاني بصفته مدير الدفعات ("مدير الدفعات"، وهو مصطلح يشمل أي خلف أو مدير دفعات آخر يتم تعيينه بخصوص الصكوك).

ويعتبر كل حامل صكوك أولي، بشراؤه وتملكه للصكوك، أنه قد فوض وصادق ووافق على قيام وكيل حملة الصكوك وأمين موجودات الصكوك بإبرام وثائق الصكوك (كما هي معرفة في هذه الشروط) التي هو طرف فيها وعلى شروط وأحكام كل وثيقة من وثائق الصكوك.

تعتبر بعض نصوص هذه الشروط ملخصات لإعلان الوكالة وتخضع لأحكامه التفصيلية. ويعتبر حملة الصكوك ملزمين ومدركين لجميع أحكام إعلان الوكالة المنطبق عليهم. وطالما أن الصكوك سارية المفعول فسوف تتوفر نسخ من إعلان الوكالة واتفاقية إدارة موجودات الصكوك واتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك وتعهد الشراء (كما هي معرفة في هذه الشروط) للمعاينة اعتباراً من تاريخ الإقفال من قبل حملة الصكوك أثناء ساعات العمل المعتادة في المكاتب المحددة لكل من

المصدر وأمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك، والمذكورة مكاتبهم في قسم "الأطراف والمستشارون" في صفحة vii من نشرة الإصدار هذه.

١. تعريفات

١/١ في هذه الشروط تعني المفردات والمصطلحات التالية ما يلي:

"أتعاب الإدارة" تعني أتعاب الإدارة البالغة ١ ٪ سنويا من التكاليف الإدارية المسموح بها بالفترة المعنية والمستحقة الدفع إلى المصدر بصورة نصف سنوية وفقا لما هو موصوف تحديدا في اتفاقية إدارة موجودات الصكوك.

"تكاليف المدير المسموح بها" تعني مجموع التكاليف التي يتكبدها مدير موجودات الصكوك والمطابقة لفئات التكاليف المبينة في الجدول ١ من اتفاقية إدارة موجودات الصكوك فيما يتعلق بتقديم خدمات قياس العدادات فيما يتعلق بالعدادات المحددة إلى العملاء المحددين، شريطة أن أية تكاليف يتم تكبدها خلال أي فترة توزيع دوري تزيد عن المبلغ الأقصى المسموح به (بالنسبة والتناسب لتلك الفترة)، لن يشكل جزء من تكاليف المدير المسموح بها لأغراض وثائق الصكوك.

"أتعاب الوكالة" تعني الأتعاب المستمرة التي تدفع لمدير الدفعات ووكيل حملة الصكوك لقاء خدماتهم فيما يتعلق بالصكوك وكما هو موضح بالتفصيل في اتفاقية إدارة المدفوعات، حسبما يكون الحال، وإعلان الوكالة (يدفع لوكيل حملة الصكوك أتعاب دورية مقدارها ٧٥,٠٠٠ ريال سعودي سنويا ويدفع لمدير الدفعات أتعاب دورية مقدارها ١٥٠,٠٠٠ ريال سعودي سنويا).

"الملكية المصرح بها" تعني امتلاك صك أو أكثر.

"الهيئة" تعني هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية.

"معدل العمولة الأساسي" يعني، فيما يتعلق بفترة التوزيع الدوري، سعر العمولة المعروض بين البنوك السعودية على ودائع الريال السعودي لثلاثة أشهر (SIBOR)، والذي يتحدد وفقا للشرط ٧ (ب) (معدل العمولة الأساسي) فيما يتعلق بفترة التوزيع الدوري المعنية.

"يوم العمل" يعني اليوم الذي تفتح فيه البنوك التجارية أبوابها للعمل المعتاد في مدينة الرياض.

"تاريخ الإقبال" له نفس المعنى الموضح في الصفحة الأولى من نشرة الإصدار هذه.

"القرار رقم ١٦٩" يعني قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ بتاريخ ١١/٠٨/١٤١٩هـ (الموافق ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨م) (كما هو مبين في الفقرة "أ" من الجدول ٢ من اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك وفق تعديله بالقرار رقم ١٧٠) وكما يتم عليه من تعديلات أو تغييرات من وقت لآخر.

"القرار رقم ١٧٠" يعني قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٠ وتاريخ ١٢/٧/١٤٢١هـ (الموافق ١٠ أكتوبر ٢٠٠٠م) (كما هو مبين في الفقرة "ب" من الجدول ٢ لاتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك) وكما يتم عليه من تعديلات أو تغييرات أو إضافات من وقت لآخر.

"الشروط" تعني شروط وأحكام الصكوك.

"أمين موجودات الصكوك" له نفس المعنى الموضح آنفا في "المقدمة".

"إعلان الوكالة" له نفس المعنى الموضح آنفا في "المقدمة".

"حالة إعادة هيكلة لقسم التوزيع" لها نفس المعنى المحدد لها في الفقرة "ذ" من الشرط ١١-٢ (حالات الإخفاق).

"حالة الإخفاق" لها نفس المعنى المحدد لها في الشرط ١١-٢ (حالات الإخفاق).

"حالة الممارسة" تعني حالة من حالات الإخفاق أو تاريخ سنة خامسة.

"إشعار الممارسة" له نفس المعنى المحدد له في الشرط ١١ (حالات الممارسة).

"فترة الممارسة": لها نفس المعنى المحدد في الشرط ١١ (حالات الممارسة)

"تاريخ الانتهاء" يعني تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو ٢٠٢٧م.

"المبلغ الإضافي" يعني، بالنسبة لتاريخ سنة خامسة أو تاريخ الانتهاء، مبلغا يساوي ١٠٪ من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك كما هي في يوم العمل الثالث الذي يسبق مباشرة تاريخ السنة الخامسة المعني أو تاريخ الانتهاء، حسب الحالة.

"القرار غير العادي" يعني القرار الذي يصدر بأغلبية لا تقل عن نصف الصكوك الممثلة في اجتماع يعقد حسب الأصول لحملة الصكوك.

"تاريخ سنة خامسة" يعني تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو ٢٠١٢م أو يوليو ٢٠١٧م أو يوليو ٢٠٢٢م .

"الشهادة الرئيسية" تعني صيغة الشهادة الشاملة المسجلة والممثلة للصكوك.

"الضمان" يعني، فيما يتعلق بأية مديونية لأي شخص، أي التزام من أي شخص آخر بتسديد تلك المديونية بما في ذلك دون حصر:

(أ) أي التزام بشراء تلك المديونية؛

(ب) أي التزام بإقراض أموال أو شراء أسهم أو الاكتتاب في أسهم أو أية أوراق مالية أو شراء أصول أو خدمات

من أجل توفير الأموال اللازمة لتسديد تلك المديونية؛

(ت) أي تعويض عن نتائج التقصير في تسديد تلك المديونية؛ و

(ث) أي ترتيب آخر لتحمل مسؤولية تلك المديونية.

"حملة الصكوك" هم حملة الصكوك المسجلون.

"المديونية" تعني أية مديونية لأي شخص لأموال مقترضة أو تم جمعها بما في ذلك (دون حصر) أية مديونية مقابل أو تتعلق بما يلي:

(أ) مبالغ تم جمعها بموجب أي تسهيل بشراء سندات؛

(ب) مبلغ أي مطلوبات خاصة بعقود إيجار أو شراء بالتقسيط تعتبر، وفقا للنظام المطبق والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، تمويلا أو رأسمال تأجيري؛

(ت) مبلغ أي مطلوبات تتعلق بأي سعر شراء لأصول أو خدمات مؤجلة الدفع لفترة تزيد عن ٩٠ يوما؛ و

(ث) مبالغ يتم جمعها بموجب أي عملية أخرى (بما في ذلك دون حصر اتفاقية بيع أو شراء آجل) لها نفس الأثر التجاري للاقتراض.

"المصدر" يعني الشركة السعودية للكهرباء بصفتها مصدر للصكوك و/أو مدير موجودات الصكوك (حسبما يقتضيه سياق النص).

"مدير الإصدار" يعني شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة (كمدير رئيسي مفوض ومستقبل العروض).

"المدراء" يعني مدير الإصدار والمدراء الآخرين المشاركون في اتفاقية تغطية الاكتتاب المتعلق بالصكوك.

"الهامش" يعني النسبة السنوية المحددة كـ"الهامش" والمنشورة في موقع الانترنت للمصدر ومدير الدفعات كما هي مبينة في قسم نشرة الإصدار المعنون "الاكتتاب والبيع".

"المبلغ الأقصى المسموح به" يعني مبلغ تكاليف المدير المسموح بها (يظهر كمبلغ بالريال السعودي يحتسب بالنسبة والتناسب لكل عداد محدد) والذي لا يزيد عن ٥٠ ريال سعودي لكل سنة عن كل عداد، بالنسبة للفترة التي تنتهي في تاريخ السنة الخامسة الأولى. وفترة كل خمس سنوات لاحقة فإن المبلغ الذي سيتم التفاوض عليه وقبوله من قبل وكيل حملة الصكوك ومدير الصكوك قبل بدء فترة الخمس سنوات تلك سيعتمد على التكاليف الفعلية في الخمس السنوات المنصرمة وعلى التكاليف المتوقعة في السنوات الخمس القادمة.

"خدمات قياس العدادات" تعني الخدمات التالية المقدمة من المصدر للعملاء المحددين:

(أ) قراءة وصيانة عدادات قياس استهلاك الكهرباء المركبة في المباني التابعة للعملاء المحددين،

(ب) إعداد الفواتير وإصدارها وتوزيعها للعملاء المحددين وذلك بالنسبة لجميع الخدمات التي يقدمها لهم المصدر.

"صافي الدخل" له نفس المعنى المحدد له في الشرط ٥ (موجودات الصكوك).

"نشرة الإصدار" أو "النشرة" يقصد بها نشرة الإصدار هذه المؤرخة في ٢٥ يونيو ٢٠٠٧م والخاصة بالصكوك.

"اتفاقية إدارة الدفعات" لها نفس المعنى المحدد لها آنفا في "المقدمة".

"مدير الدفعات" له نفس المعنى المحدد له آنفا في "المقدمة".

"مبلغ التوزيع في حالة إخفاق" يعني المبلغ الذي يشتري فيه المصدر الصكوك بعد تقديم إشعار الممارسة، ما عدا أي تاريخ سنة خامسة. ويساوي هذا المبلغ مجموع المبالغ الموضحة في الفقرتين (أ) و (ب) أدناه:

(أ) حاصل ضرب مبلغ التوزيع الدوري الذي كان سيتم دفعه في تاريخ التوزيع الدوري القادم إذ لم يقدم إشعار ممارسة (بشرط أنه لغرض احتساب مبلغ التوزيع الدوري في هذه حالة، الحرف "س" سيعني إجمالي القيمة الاسمية لتلك الصكوك القائمة في تاريخ قيد التحويل الذي يسبق مباشرة تاريخ ذلك الشراء) مع

١. عدد الأيام بين تاريخ التوزيع الدوري السابق مباشرة و تاريخ ذلك الشراء؛ مقسم على

٢. عدد الأيام بين تاريخ التوزيع الدوري السابق مباشرة و تاريخ التوزيع الدوري المجدول القادم

(ب) (١) المبالغ القائمة كرصيد دائن في الاحتياطي في تاريخ ذلك الشراء أو (٢) المبلغ الإضافي الذي كان سيتوجب دفعه في تاريخ السنة الخامسة التالية أو تاريخ الانتهاء حسب الحالة لو لم يحصل ذلك الشراء، أيهما أقل.

"تاريخ التحديد الدوري" له نفس المعنى المحدد له في الشرط ٧ (التوزيعات الدوري).

"مبلغ التوزيع الدوري" له نفس المعنى المحدد له في الشرط ٧ (التوزيعات الدوري).

"تاريخ التوزيع الدوري" يعني تاريخ ١٥ من شهر يوليو وأكتوبر ويناير وأبريل في كل سنة، ابتداء من ١٥ أكتوبر ٢٠٠٧م، بشرط أنه إذا لم يكن ذلك اليوم يوم عمل، سيكون تاريخ التوزيع الدوري يوم العمل الذي يليه.

"فترة التوزيع الدوري" تعني الفترة التي تبدأ من وتشمل تاريخ الإقفال حتى أول تاريخ توزيع دوري على أن لا تشملها ، وكل فترة لاحقة من أي تاريخ توزيع دوري بما في ذلك تاريخ التوزيع الدوري حتى تاريخ التوزيع الدوري التالي على أن لا يشمل ذلك تاريخ التوزيع الدوري التالي.

"الرهنات المسموح بها" تعني أية رهونات تقع على أي من الأصول أو الإيرادات الحالية أو المستقبلية للمصدر أو أي جزء منها بخصوص:

(أ) أي تمويل مدعوم بالأصول (بما في ذلك دون حصر أي عملية تسنيد أصول أو تمويل مشروع) يكون فيها

المصدر الرئيسي لتسديد الالتزامات المضمونة بتلك الرهونات المسموح بها، الأصول أو الإيرادات الخاضعة لتلك الرهونات المسموح بها ، دون حق الرجوع على المصدر.

(ب) أي ترتيب لتمويل إسلامي، أو

(ت) أي إصدار محلي لأوراق مالية تطلب هيئة السوق المالية أن يكون مضمونا.

"الشخص" يعني أي فرد أو شركة أو مؤسسة أو شراكة أو مشروع مشترك أو حكومة أو هيئة حكومية أو منشأة أخرى سواء كان لها شخصية قانونية مستقلة أم لا.

"إشعار الشراء": له نفس المعنى المحدد في الشرط ٢-١١ (حالات الإخفاق).

"سعر الشراء" يعني:

(أ) في تاريخ سنة خامسة، حاصل ضرب إجمالي القيمة الاسمية لجميع الصكوك كما هي في ذلك التاريخ في النسبة الموضحة مقابل ذلك التاريخ في الجدول التالي:

النسبة	التاريخ
٪٩٠	أول تاريخ سنة خامسة (تاريخ التوزيع الدوري الذي يقع في يوليو من عام ٢٠١٢ م)
٪٦٠	ثاني تاريخ سنة خامسة (تاريخ التوزيع الدوري الذي يقع في يوليو من عام ٢٠١٧ م)
٪٣٠	ثالث تاريخ سنة خامسة (تاريخ التوزيع الدوري الذي يقع في يوليو ٢٠٢٢ م)

و

(ب) في أي تاريخ آخر، حاصل ضرب إجمالي القيمة الاسمية لجميع الصكوك كما هي في ذلك التاريخ في النسبة الموضحة مقابل الفترة التي يقع فيها ذلك التاريخ في الجدول التالي:

النسبة المئوية	التاريخ
٪١٠٠	بعد تاريخ الإقفال لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١١ م
٪٩٠	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١١ م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٣ م
٪٨٠	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٣ م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في ٢٠١٥ م
٪٧٠	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٥ م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٦ م

النسبة المئوية	التاريخ
٦٠٪	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٦م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٨م
٥٠٪	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٨م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٩م
٤٠٪	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٩م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢١م
٣٠٪	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢١م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢٢م
٢٠٪	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢٢م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢٤م
١٠٪	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢٤م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢٦م
٥٪	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢٦م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢٧م
صفر٪	تاريخ الانتهاء

"تعهد الشراء" يعني تعهد الشراء الذي سيبرم بين المصدر وأمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك في أو قريبا من تاريخ الإقفال.

"الشخص المؤهل" يعني (أ) الشخص الطبيعي من مواطني المملكة العربية السعودية، أو (ب) الشخص المعنوي الذي لديه منشأة دائمة في المملكة العربية السعودية ولديه سجل تجاري ساري المفعول صادر عن وزارة التجارة والصناعة، والذي في أي من الحالتين، (أ) أو (ب)، يحتفظ بحساب بنكي في المملكة العربية السعودية .

"المسجل" يعني تداول (ويشمل أي مسجل يخلفه ويتم تعيينه وفقا لنصوص اتفاقية التسجيل).

"اتفاقية التسجيل" تعني اتفاقية التسجيل والتداول التي ستبرم بين المصدر والمسجل بخصوص الصكوك في أو قريبا من تاريخ الإقفال.

"المديونية ذات العلاقة" تعني أية مديونية على شكل ضمان أو منمثلة بورقة مالية (في حدود المعنى المحدد في نظام السوق المالية)، بما في ذلك دون حصر أية سندات أو سندات دين أو أي أداة مشابهة مدرجة أو يمكن إدراجها أو مسعرة أو يمكن تسعيرها أو متداولة أو يمكن تداولها في أية سوق للأسهم أو سوق للأوراق المالية (بما في ذلك،

بدون حصر، أي سوق بينية).

"تصاب حملة الصكوك" يعني، في أي تاريخ، حملة الصكوك الذين يمثلون ما لا يقل عن ٣٣،٣٣ ٪ من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك التاريخ.

"الاحتياطي" له نفس المعنى المحدد في الشرط ٥ (موجودات الصكوك).

"الرهونات" تعني أي رهن أو رسم أو حجز أو التنازل عن الحقوق على سبيل الضمان أو رهونات أخرى بما في ذلك، دون حصر، أي شكل مشابه لأي مما سبق وفقا لقوانين أي دولة.

"العجز" له نفس المعنى المحدد له في الشرط ٥ (موجودات الصكوك).

"التوجيهات المحددة": لها نفس المعنى المحدد في الشرط ١١-١ (تاريخ سنة خامسة).

"المبلغ المحدد" يعني، بالنسبة لأي حالة إخفاق تقع حسب الشرط ١١-٢ (أ) (الإخفاق الناتج عن عدم دفع مبلغ توزيع دوري أو مبلغ إضافي)، مبلغ أي عجز في المبالغ الموزعة على حملة الصكوك كما هو مشار إليه فيه والذي يكون ناتجا مباشرة عن تقصير مدير موجودات الصكوك أو إهماله في تادية التزاماته بموجب اتفاقية إدارة موجودات الصكوك و/أو إعلان الوكالة إذا لم يكن قد تم تعويض تلك البالغ من خلال دفع مبلغ التوزيع الدوري في حالة إخفاق.

"العلاء المحددين" يعني عملاء المصدر من وقت لآخر الذين لديهم عدادات محددة مركبة في المباني التي يملكوها أو يشغلونها وكل منهم "عميل محدد".

"العدادات المحددة" تعني عدادات الكهرباء المدونة في الملحق أ من اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك المعنون باسم "صكوك الشركة السعودية للكهرباء وتنتهي في ٢٠٢٧م-العدادات المحددة" والمؤرخ بتاريخ نشرة الإصدار هذه والمؤشر عليه من قبل أو بالنيابة عن أطراف اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك لغرض الاثبات .

"التوجيهات القائمة" لها نفس المعنى المحدد لها في الشرط ١١-١ (تاريخ سنة خامسة).

"الشركة التابعة" يعني، بالنسبة لأي شخص (الشخص الأول) في أي وقت معين، أي شخص آخر (الشخص الثاني) الذي يخضع لسيطرة الشخص الأول. ولهذا الغرض، فإن (١) "السيطرة" على الشخص الثاني (كونه شركة) تعني القدرة على التأثير على أعمال أو قرارات ذلك الشخص من خلال امتلاك الشخص الأول بشكل مباشر أو غير مباشر، منفردا أو بالاشتراك مع أي قريب أو مشارك آخر، ٥٠٪ أو أكثر من الحقوق التصويتية لدى الشخص الثاني و(٢) لاتعتبر شركة المياه والكهرباء شركة تابعة للمصدر.

"موجودات الصكوك" لها نفس المعنى المحدد لها في الشرط ٥ (موجودات الصكوك).

"مدير موجودات الصكوك" يعني الشركة السعودية للكهرباء بصفتها مدير موجودات الصكوك.

"اتفاقية إدارة موجودات الصكوك" لها نفس المعنى المحدد لها في الشرط ٥ (موجودات الصكوك).

"اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك" لها نفس المعنى المحدد لها في الشرط ٥ (موجودات الصكوك).

"وثائق الصكوك" تعني اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك وإعلان الوكالة وتعهد الشراء واتفاقية إدارة موجودات الصكوك واتفاقية إدارة الدفعات واتفاقية التسجيل والصكوك وأية اتفاقيات ومستندات أخرى يتم تقديمها أو توقيعها فيما يتعلق بها.

"وكيل حملة الصكوك" له نفس المعنى المحدد له آنفاً في "المقدمة".

"الضرائب" تعني أية ضرائب أو زكاة أو جباية أو خصومات ضريبية أو رسوم أو استقطاعات أو رسوم حكومية حالية أو مستقبلية ومهما كانت طبيعتها يتم فرضها أو تحصيلها أو جبايتها أو خصمها أو قيدها بواسطة أو نيابة عن المملكة العربية السعودية أو أي سلطة فيها لها صلاحية فرض الضريبة.

"حساب العملية" له نفس المعنى المحدد في الشرط ٥ (موجودات الصكوك).

"تاريخ قيد التحويل" له نفس المعنى المحدد في الشرط ٣ (السجل والملكية والتحويل).

مع عدم المساس بوضعها بالنسبة لأي غرض آخر، تعتبر الصكوك "قائمة" ما لم تتم تصفيتها وفقاً للشرط ١٠ (تصفية الصكوك)، أو شراؤها بموجب الشرط ٨ (شراء الصكوك) أو الشرط ١١ (حالات الممارسة) وتم في أي من هذه الحالات إلغاؤها وفقاً للشرط ٨ (ت) (الإلغاء)، شريطة أنه، لغرض (١) التأكد من حق حضور اجتماعات حملة الصكوك والتصويت فيها، (٢) الشرط ١٤ (أ) (اجتماع حملة الصكوك، التعديل) والجدول ٢ من إعلان الوكالة (شروط انعقاد اجتماعات حملة الصكوك) (٣) تحديد نصاب حملة الصكوك لأغراض الشرط ١١ (حالات الممارسة) أو الشرط ١٢ (ب) (تنفيذ وممارسة الحقوق) و(٤) الشرط ١٢ (ت) (تنفيذ وممارسة الحقوق)، فإن تلك الصكوك (إن وجدت) التي يمتلكها أي شخص (بما في ذلك ودون حصر أية شركة تابعة للمصدر) لمصلحة المصدر أو أية شركة تابعة للمصدر (ما لم ولحين انتهاء الاحتفاظ بها على هذا الأساس) لا تعتبر صكوكاً قائمة .

٢-١ إن أي ذكر في هذه الشروط لأي اتفاقية أو مستند أو وثيقة أخرى (بما في ذلك إعلان الوكالة واتفاقية إدارة الدفعات وتعهد الشراء واتفاقية التسجيل واتفاقية إدارة موجودات الصكوك واتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك) سيفسر على أنه إشارة إلى تلك الاتفاقية أو المستند أو الوثيقة وما يتم عليها من تعديلات أو إضافات أو تحديثات.

٢. الصيغة وفئة الإصدار

تصدر الصكوك بصورة إلكترونية مسجلة بفئة ٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي. وستمثل الصكوك بمجملها في شهادة رئيسية تودع لدى وكيل حملة الصكوك. ولن يتم إصدار صكوك تمثل حصة فردية من الشهادة الرئيسية، ومع ذلك يحق لكل حامل صكوك استلام كشف من المسجل يبين حصته من الصكوك. وستمثل الشهادة الرئيسية جميع الصكوك القائمة وملكية حملة الصكوك لحصة مشاعة في موجودات الصكوك.

٣. السجل والملكية والتحويل

(أ) السجل: يحتفظ المسجل بسجل يتعلق بالصكوك ("السجل") وفقاً لأحكام اتفاقية التسجيل. وفي هذه الشروط، يعني

"حامل الصكوك" الشخص الذي تسجل باسمه الصكوك في حينه في السجل (أو، في حالة الملكية المشتركة، اسم أول حامل للصكوك). ولا يجوز تسجيل أي شخص كحامل صكوك سوى الأشخاص المؤهلين.

(ب) **حق الملكية:** يعامل حامل كل صك (باستثناء ما يتطلبه النظام خلافا لذلك) كمالك مطلق لذلك الصك لجميع الأغراض (سواء كانت مستحقة الدفع أم لا وبصرف النظر عن أي إشعار بالملكية أو الأمانة أو أية مصلحة أخرى في الصكوك).

(ت) **التحويل:** مع مراعاة الفقرتين (ج) و(ح) أدناه، يمكن تحويل الصكوك وفقا للأنظمة والإجراءات التي يقرها المسجل من خلال تقديم تلك المعلومات التي تتطلبها تلك الأنظمة والإجراءات إلى المسجل. ولا يجوز تحويل الصكوك إلا إذا:

(١) كانت القيمة الاسمية للصكوك المطلوب تحويلها وأية صكوك أخرى يملكها الطرف الذي سيمتلك الصكوك المطلوب تحويلها ملكية مصرحا بها، و

(٢) في حال لم يتم تحويل جميع الصكوك التي يملكها حامل الصكوك تكون القيمة الاسمية للصكوك المتبقية غير المشمولة بالتحويل ملكية مصرحا بها.

(٣) كان المحول إليه شخصا مؤهلا.

(ث) **رسوم التحويل:** تخضع عملية تحويل الصكوك لرسم يتقاضاه المسجل وفقا لجدول الرسوم الذي يطبقه مقابل خدماته، ويتحمل حامل الصكوك المحول والمحول إليه جميع هذه الرسوم وفقا للإجراءات المتبعة من قبل المسجل. وتجنباً للشك، فإن المصدر ووكيل حملة الصكوك وأمين موجودات الصكوك لن يكونوا ملزمين بدفع أي من هذه الرسوم المفروضة من قبل المسجل.

(ج) **التواريخ قيد التحويل والفترات المقفلة:** قبل تاريخ الإقفال سيتم الإعلان عما إذا كانت عمليات التحويل أثناء الفترة التي تبدأ من بداية يوم العمل الذي يسبق بسبعة أيام عمل على الأقل تاريخ استحقاق الدفع المقرر لأي مبلغ توزيع دوري، أو أي مبلغ أصلي أو توزيع يتعلق بالصكوك، أو، إذا لم يكن ذلك اليوم يوم عمل، ففي يوم العمل التالي (تاريخ قيد التحويل)، وتنتهي بنهاية تاريخ الاستحقاق المعني (ويطلق على كل فترة "الفترة المقفلة") يجوز أن تسجل بالطريقة المعتادة، أو ما إذا كان بالإمكان تسجيلها خلال الفترة المقفلة. فإذا كان بالإمكان تسجيل عمليات التحويل تلك بالطريقة المعتادة، فعندها وبالرغم من ذلك التسجيل، سوف يستمر دفع جميع الدفعات إلى أولئك الأشخاص المسجلين كحملة الصكوك عند بدء العمل في تاريخ قيد التحويل المعني. ويمكن للمسجل بعد تاريخ الإقفال تعديل هذه الشروط طالما كانت تتعلق بتسجيل عمليات التحويل التي تتم خلال الفترات المقفلة وذلك بموجب إشعار إلى المصدر وحملة الصكوك.

(ح) **عمليات التحويل والتوجيهات القائمة:** عندما يكمل حامل الصكوك إصدار توجيهاته القائمة الخاصة بصكوكه، ولم يتم إلغاء تلك التوجيهات القائمة من قبله أو من قبل أي حامل صكوك لاحق لتلك الصكوك، فإن عملية تحويل تلك الصكوك ستخضع للتوجيهات القائمة، وسيعتبر أي حامل صكوك لاحق لذات الصكوك موافقا على شروط تلك التوجيهات القائمة. وبالرغم مما سبق، يمكن لأي حامل صكوك لاحق إلغاء التوجيهات القائمة بإشعار خطي يوجهه إلى وكيل حملة الصكوك وفقا للشروط ١١ (أ) (تاريخ سنة خامسة).

(خ) **الأنظمة الخاصة بالتحويل والتسجيل:** تخضع جميع عمليات تحويل الصكوك وتسجيلها في السجل لأنظمة وإجراءات

المسجل ونصوص اتفاقية التسجيل. وقد يقوم المسجل بتغيير الأنظمة في أي وقت.

٤. الوضع النظامي ومحدودية حق الرجوع وموافقة حملة الصكوك

(أ) **الوضع النظامي:** تشكل الصكوك حصصا في الملكية غير قابلة للتجزئة لموجودات الصكوك وستكون في جميع الأوقات في مرتبة مساوية لبعضها البعض. وستشكل التزامات المصدر بموجب تعهد الشراء التزامات مباشرة وعامة وغير مشروطة على المصدر وستعامل في جميع الأوقات على نحو متساو مع جميع التزامات المصدر الأخرى الحالية والمستقبلية غير المضمونة، فيما عدا تلك الالتزامات التي تحظى بأفضلية بموجب أحكام النظام والتي تعتبر إلزامية وتطبق بشكل عام.

(ب) **محدودية حق الرجوع:** تعتبر متحصلات موجودات الصكوك والدفعات التي يدفعها المصدر وفقا لتعهد الشراء والمبالغ الموجودة في حساب العملية مصدر الدفعات الوحيد الخاص بالصكوك.

وبناء على ذلك، و باستثناء ما يتعلق بالمطالبات المتعلقة بمبالغ مستحقة من المصدر بموجب تعهد الشراء أو أي وثيقة أخرى من وثائق الصكوك، فلن يكون لحملة الصكوك أي حق للرجوع على أي من أصول المصدر أو أمين موجودات الصكوك (وتقاديا لأي التباس، فإن موجودات الصكوك ليست من أصول أمين موجودات الصكوك ولن تعتبر كذلك) أو وكيل حملة الصكوك، أو مدير الدفعات أو المسجل أو مدير الإصدار أو أي من مؤسساتهم التابعة، بقدر وفاء كل منهم بجميع التزاماته بموجب وثائق الصكوك ذات العلاقة التي هو طرف فيها، فيما يتعلق بأي عجز في المبالغ المتوقعة من موجودات الصكوك.

وبالرغم مما سبق، فإن المصدر ملزم بدفع المبالغ المطلوبة بموجب وثائق الصكوك التي هو طرف فيها مباشرة إلى مدير الدفعات أو في حالات معينة سيكون لوكيل حملة الصكوك (بشرط تعويضه تعويضا مقبولا له)، بصفته وكيل حملة الصكوك، حق رجوع مباشر على المصدر لاستعادة مدفوعات مستحقة لمدير الدفعات أو وكيل حملة الصكوك لحساب حملة الصكوك وفقا لوثائق الصكوك تلك.

ربما يكون صافي العوائد الناتجة من موجودات الصكوك، أو فيما يتعلق بتنفيذها، غير كافيا للوفاء بجميع الدفعات المستحقة فيما يتعلق بالصكوك. وإذا بقي، بعد توزيع العوائد نقص في الدفعات المستحقة بموجب الصكوك، فلن يكون لأي حامل صكوك، إلا في الحالات الموضحة في الشرط ١١ (حالات الممارسة) والشرط ١٢ (تنفيذ وممارسة الحقوق)، أي مطالبة في مواجهة المصدر أو أي من مؤسساته التابعة أو أي أصول أخرى بالنسبة لذلك النقص وأية مطالبات غير مسددة، ولن يستطيع حملة الصكوك تقديم التماس أو الانضمام إلى أي شخص آخر في رفع دعوى قضائية للمطالبة بإعادة تنظيم أو تصفية أو حل أو تعيين حارس قضائي على المصدر أو أمين موجودات الصكوك أو وكيل حملة الصكوك أو مدير الدفعات أو المسجل أو مدير الإصدار أو أي من مؤسساتهم التابعة كنتيجة لذلك العجز أو غير ذلك.

(ت) **موافقة حملة الصكوك:** بشراء كل حامل صكوك للصكوك، بالرغم من أي شيء يناقض ذلك في أي من وثائق الصكوك، ولكن دون المساس بالشرط ١١ (حالات الممارسة) والشرط ١٢ (تنفيذ وممارسة الحقوق) والتزامات المصدر بموجب تعهد الشراء، فإن هذا يعني موافقة حامل الصكوك المعني على أنه (١) لن يكون هناك إلتزام بدفع أي مبلغ من قبل المصدر أو أمين موجودات الصكوك أو وكيل حملة الصكوك أو مدير الدفعات أو المسجل أو المدراء أو أي من وكلائهم المعنيين نيابة عنهم إلا في حدود الأموال المتوفرة لذلك من موجودات الصكوك و(٢) لن

يكون له حق الرجوع والمطالبة بدفع أي مبلغ يستحق بموجب نشرة الإصدار هذه أو بموجب أي من وثائق الصكوك، سواء بدفع أي رسوم أو أي مبلغ آخر بموجب أي التزام أو مطالبة أخرى تنشأ أو تستند على إعلان الوكالة أو أية وثيقة صكوك أخرى، ضد المصدر أو أمين موجودات الصكوك أو وكيل حملة الصكوك أو مدير الدفعات أو المسجل أو المدراء بسبب أي قضية إفلاس أو إعادة تنظيم أو ترتيب أو إجراءات تصفية أو أية قضية أخرى بموجب أي نظام إفلاس أو ما شابه.

٥. موجودات الصكوك

(أ) تحويل ملكية موجودات الصكوك: بناء على اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك التي ستبرم بين المصدر ووكيل حملة الصكوك وأمين موجودات الصكوك في أو قريبا من تاريخ الإقفال ("اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك") وبدفع سعر الإصدار، يحول المصدر إلى أمين موجودات الصكوك حقوقا واستحقاقات ناتجة عن موجودات الصكوك لمدة ٢٠ سنة، حسبما هو موضح بمزيد من التفصيل في اتفاقيات تحويل ملكية موجودات الصكوك ("موجودات الصكوك") والتي سيتم الاحتفاظ بها من قبل أمين موجودات الصكوك لصالح حملة الصكوك.

وبناء على اتفاقية إدارة موجودات الصكوك التي ستبرم بين المصدر وأمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك في أو قريبا من تاريخ الإقفال ("اتفاقية إدارة موجودات الصكوك") يتعهد المصدر بموجبها تقديم خدمات معينة بخصوص موجودات الصكوك مقابل أتعاب الإدارة.

(ب) استخدام المتحصلات - صافي الدخل: وفقا لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك، يقوم المصدر بتجميع كل الأموال (بعد خصم تكاليف المدير المسموح بها وأتعاب الإدارة وأتعاب الوكالة) التي يقبضها من موجودات الصكوك ("صافي الدخل"). ويقوم المصدر في أو قبل الساعة ١١:٠٠ صباحا (بتوقيت الرياض) من يوم عمل واحد قبل كل تاريخ توزيع دوري بالدفع في حساب وكيل حملة الصكوك لدى مدير الدفعات ("حساب العملية") إما (١) ذلك المبلغ المتراكم أو (٢) مبلغ التوزيع الدوري، أيهما أقل. وإذا كان صافي الدخل المتحصل من موجودات الصكوك عن أية فترة توزيع دورية يتجاوز مبلغ التوزيع الدوري، فإن مدير موجودات الصكوك سيحتفظ بأي مبلغ فائض كاحتياطي ("الاحتياطي"). ويقيد المصدر الاحتياطي من خلال قيد دفترى في حساب افتراضي وليس في حساب بنكي منفصل ومحدد. وللمصدر الحق في استخدام واستثمار الاحتياطي لحسابه الخاص ويجوز له تسجيلها كمطلوبات على المصدر في ميزانيته. وسيكون أي عائد على استخدام الاحتياطي أو خسارة تنشأ عن ذلك على حساب المصدر وحده.

(ت) استخدام المتحصلات - الاحتياطي: وفقا لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك يحتفظ المصدر بالاحتياطي ويدفع المبالغ المستحقة لحساب الاحتياطي (إن وجدت) وفقا لنصوص هذا الشرط ٥(ت) (استخدام المتحصلات - الاحتياطي).

(١) يقوم المصدر في أو قبل الساعة ١١:٠٠ صباحا (بتوقيت الرياض) يوم عمل واحد قبل كل تاريخ توزيع دوري، بالدفع في حساب العملية المبالغ المستحقة (إن وجدت) لحساب الاحتياطي طبقا للترتيب التالي حسب الأولوية:

(أ) أولاً، لسداد إجمالي مبلغ أي عجز من المبالغ المدفوعة لحملة الصكوك عن أي تاريخ (تواريخ) توزيع دوري سابق ومبلغ (مبالغ) التوزيع الدوري المقابلة لذلك التاريخ (التواريخ) (ويطلق على كل واحد منها "عجز") وذلك إلى الحد الذي تظل فيه هذه المبالغ غير مدفوعة؛ و

(ب) ثانياً، لسد أي مبلغ عجز لفترة التوزيع الدوري الحالية.

(٢) في أو قبل الساعة ١١:٠٠ صباحاً (بتوقيت الرياض) يوم عمل واحد قبل كل تاريخ سنة خامسة وتاريخ الانتهاء، وبعد الوفاء بالدفوعات المذكورة في الشرط ٥(ت) (١) (استخدام المتحصلات - الاحتياطي) أعلاه، يدفع المصدر في حساب العملية جميع الأموال المتوفرة في حساب الاحتياطي، إما على أساس المبلغ الإضافي

أو تلك الأموال المستحقة لحساب الاحتياطي في ذلك التاريخ، أيهما أقل. ويحفظ باقي الاحتياطي، إن وجد، من قبل المصدر وفقاً للشرط ٥ (ب) (استخدام المتحصلات - صافي الدخل).

(٣) عند تصفية الصكوك كما هو محدد في الشرط ١٠ (تصفية الصكوك)، يتسلم المصدر باقي الاحتياطي، إن وجد، لحسابه الخاص كحافز أتعاب مقابل إدارة موجودات الصكوك.

(ث) زيادة الاحتياطي: إذا، كان صافي الدخل المستلم عن موجودات الصكوك ("الدخل الفعلي")، بالنسبة إلى فترة توزيع دوري أو أي فترة أخرى، أقل من مبلغ صافي الدخل الذي كان يجب إستلامه ("الدخل المحدد") إما بسبب (١) تخفيض التعرفة المحددة في القرار رقم ١٦٩ (كما هو ساري المفعول في تاريخ الإقفال) أو تعديلها، أو بسبب تعديل أو إضافة أو إلغاء القرار ١٦٩ أو (٢) قيام أي من العملاء المحددين بتغيير مزودهم بالكهرباء بأنقالهم إلى مزود آخر غير المصدر فحينئذ، يقوم المصدر في أو قبل الساعة ١١ صباحاً (بتوقيت الرياض) في يوم عمل واحد قبل آخر يوم من فترة التوزيع الدوري أو الفترة الأخرى المعنية، بإضافة مبلغ يعادل الفرق بين الدخل الفعلي والدخل المحدد إلى الاحتياطي.

٦. التعهد السلبي

يتعهد المصدر، طالما كانت الصكوك قائمة، بعدم إنشاء أو السماح بإنشاء أية رهونات (سوى الرهونات المسموح بها)، ويضمن عدم قيام أي من شركاته التابعة بذلك، على جميع أو أي جزء من أعماله أو أصوله أو إيراداته الحالية أو المستقبلية (بما فيها رأس المال غير المدفوع) لضمان أي مديونية ذات علاقة أو ضمان أية مديونية.

٧. التوزيع الدوري

(أ) تواريخ التوزيع الدورية: وفقاً للشرط ٥(ب) (استخدام المتحصلات - صافي الدخل) والشرط ٥(ت) (استخدام المتحصلات - الاحتياطي) والشرط ٩ (الدفوعات)، يصدر المصدر توجيهها إلى مدير الدفوعات بأن يوزع على حملة الصكوك، كل حسب نسبة ما له، من المبالغ المجمعة في حساب العملية، توزيعاً يتعلق بالصكوك في كل تاريخ توزيع دوري يعادل مبلغ التوزيع الدوري المعني بالإضافة إلى المبلغ الإضافي المستحق إذا كان تاريخ التوزيع الدوري المعني تاريخ سنة خامسة أو تاريخ الانتهاء.

في هذه الشروط:

"مبلغ التوزيع الدوري" يقصد به، لكل فترة توزيع دوري، مبلغاً يتم احتسابه على النحو التالي:

$$\frac{\text{س} \times (\text{ص} + \text{هـ}) \times \text{ي}}{٣٦٠}$$

حيث:

- س = إجمالي القيمة الاسمية لتلك الصكوك القائمة في تاريخ قيد التحويل الذي يسبق مباشرة اليوم الأخير من فترة التوزيع الدوري المعنية.
- ي = عدد الأيام الفعلي في فترة التوزيع الدوري المعنية.
- ص = معدل العمولة الأساسي لفترة التوزيع الدوري المعنية.
- هـ = الهامش.

(ب) **معدل العمولة الأساسي:** يحدد معدل العمولة الأساسي لكل فترة توزيع دوري من قبل أو نيابة عن مدير الدفعات على الأسس التالية:

(١) يحدد مدير الدفعات سعر ودائع الريال السعودي لفترة تعادل فترة التوزيع الدوري المعنية حسب ما يظهر على شاشة رويترز، صفحة SUAA من العنوان "AVG" (أو أي صفحة أخرى تحل محلها في تلك الخدمة، أو أي خدمة أخرى يحددها مدير الدفعات كباقي المعلومات لغرض عرض أسعار مماثلة) اعتباراً من الساعة ١١ صباحاً (بتوقيت الرياض) في يوم العمل الثاني قبل أول يوم من فترة التوزيع الدوري المعنية ("تاريخ التحديد الدوري")، أو

(٢) إذا لم يظهر ذلك السعر على تلك الصفحة، يقوم مدير الدفعات بما يلي:

(أ) يطلب من المكتب الرئيسي في المملكة العربية السعودية لكل من مجموعة سامبا المالية والبنك السعودي البريطاني وبنك الرياض أو أي بنك مرجعي بديل في سوق البنوك السعودية يعينه مدير إدارة الدفعات، أن يزوده بأسعار العرض على ودائع الريال السعودي في سوق البنوك السعودية عند حوالي الساعة ١١ صباحاً (بتوقيت الرياض) في تاريخ التوزيع الدوري للبنوك الرئيسية في سوق البنوك السعودية لفترة تعادل فترة التوزيع الدوري المعنية بمبلغ يمثل عملية واحدة في تلك السوق في ذلك الوقت، و

(ب) يحدد الوسط الحسابي (المقرب، إذا لزم الأمر، لأقرب عشرة آلاف من النقطة المئوية، ٠,٠٠٠٠٥، تقرب صعوداً) لتلك الأسعار حينما تتوفر تسعيرتان أو أكثر.

ويكون معدل العمولة الأساسي السعر أو (حسبما تكون الحالة) المتوسط الحسابي الذي يحدد بهذه الطريقة، وذلك بشرط أنه إذا لم يستطع مدير الدفعات تحديد السعر أو المتوسط الحسابي (حسبما تكون الحالة) وفقاً للأحكام السابقة فيما يتعلق بأية فترة توزيع دورية، سيكون معدل العمولة الأساسي الذي يطبق على الصكوك خلال فترة التوزيع الدوري المعنية هو آخر معدل عمولة أساسي أو متوسط حسابي (حسبما تكون الحالة) تم تحديده للصكوك بخصوص آخر فترة توزيع دوري.

(ت) النشر: يقوم مدير الدفعات بإبلاغ معدل العمولة الأساسي ومبلغ التوزيع الدوري الذي حدده، إضافة إلى تاريخ التوزيع الدوري المعني، إلى المصدر وأمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك وكل سوق أسهم تكون

الصكوك حينئذ مدرجة فيها بأسرع ما يمكن بعد ذلك التحديد ولكن تحت أي ظرف في موعد أقصاه أول يوم من فترة التوزيع الدوري المعنية. كذلك يجب إشعار حملة الصكوك بذلك على الفور. ويحق لمدير الدفعات إعادة حساب أي مبلغ توزيع دوري (على أساس الأحكام السابقة) دون إشعار في حالة تمديد أو تقصير فترة التوزيع الدوري.

(ث) **الإشعارات:** تعتبر جميع الإشعارات والآراء وعمليات التحديد والشهادات والعمليات الحسابية وعروض الأسعار والقرارات المتخذة أو المقدمة أو المعطاة أو تلك التي يتم الحصول عليها لأغراض هذا الشرط ٧ (التوزيعات الدورية) من قبل مدير الدفعات (بشرط خلوها من الأخطاء الواضحة) ملزمة للمصدر وأمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك وحملة الصكوك (مع مراعاة ما سبق ذكره) لا يتحمل مدير الدفعات أي مسؤولية قانونية تجاه أي شخص فيما يتعلق بممارسة أو عدم ممارسة صلاحياته وواجباته وتقديراته لمثل هذه الأغراض.

٨. شراء الصكوك

(أ) الشراء بناء على رغبة حملة الصكوك: لحملة الصكوك أن يطلبوا من المصدر شراء الصكوك عند وقوع حالة ممارسة طبقاً لما هو وارد في الشرط ١١ (حالات الممارسة).

(ب) الشراء: يمكن للمصدر في أي وقت شراء الصكوك من السوق المفتوحة أو بأي سعر يتم الاتفاق عليه بين حامل الصكوك والمصدر.

(ت) الإلغاء: يتم إلغاء أي من الصكوك المشتراة من قبل المصدر ولا يجوز إعادة إصدار أو إعادة بيع هذه الصكوك.

٩. الدفعات

(أ) عام: يتم سداد الدفعات بموجب الصكوك عن طريق تحويلها إلى حساب المستفيد بالريال السعودي لدى أحد البنوك في المملكة العربية السعودية حسبما يتم إبلاغه خطياً للمسجل ومدير الدفعات في موعد أقصاه (الساعة ١١:٠٠ صباحاً (بتوقيت الرياض)) يوم عمل قبل تاريخ الدفع المعني.

(ب) الدفعات الخاضعة للأنظمة المالية: جميع الدفعات الخاصة بالصكوك تخضع في كل الأحوال لأي أنظمة أو لوائح مالية أو غيرها مرعية في مكان الدفع. ولن يتم احتساب أي توزيعات أو مصاريف على حملة الصكوك فيما يتعلق بهذه الدفعات.

(ت) الدفعات في أيام العمل: تصدر توجيهات الدفع على أساس القيمة في تاريخ الاستحقاق، أو، إذا كان تاريخ الاستحقاق ليس يوم عمل، فعلى أساس القيمة في يوم العمل التالي. ولا يستحق حامل الصكوك أي توزيع أو مبلغ آخر عن أي تأخير في الدفع نتيجة وقوع تاريخ دفع أي مبلغ في يوم غير يوم عمل.

(ث) تاريخ قيد التحويل: يتم سداد أي دفعة فيما يتعلق بالصكوك للشخص الذي يظهر اسمه في السجل كحامل للصكوك عند بدء العمل في موقع مكتب المسجل المحدد في تاريخ قيد التحويل.

١٠. تصفية الصكوك

يتم تصفية الصكوك في أحد المواعدين التاليين، أيهما أقرب:

(أ) تاريخ الانتهاء؛ و

(ب) وقوع حالة ممارسة يقوم المصدر بعدها بشراء جميع موجودات الصكوك وفقا لتعهد الشراء وتكون جميع الصكوك قد تم شراؤها من قبل المصدر وإلغاؤها.

١١. حالات الممارسة

١-١١ تاريخ سنة خامسة

(أ) في أو قبل تاريخ الإفقال، وفي أي وقت بعده، يحق لحملة الصكوك إصدار توجيهات قائمة ("التوجيهات القائمة") إلى وكيل حملة الصكوك يطلبون فيه إصدار إشعار بالصيغة المبينة في الجدول ٣ من تعهد الشراء يطلب من المصدر شراء صكوكهم ("إشعار ممارسة") قبل ٣٠ يوما من تاريخ سنة خامسة ما لم يقيم حامل الصكوك بإشعار وكيل حملة الصكوك خطيا بخلاف ذلك في موعد أقصاه ٩٠ يوم عمل قبل تاريخ السنة الخامسة المعني.

(ب) في الفترة التي تقع بين ٩٠ يوما و ١٨٠ يوما قبل أي تاريخ سنة خامسة، يقوم وكيل حملة الصكوك بتزويد المالكين بإشعار يخبرهم فيه بأن حلول تاريخ السنة الخامسة المعني سيسفر عن قيام المصدر بشراء موجودات الصكوك بموجب تعهد الشراء نتيجة لذلك وموضحا بالتالي نتائج قيامهم بممارسة أو عدم ممارسة حقوقهم المتعلقة بذلك.

(ت) يحق لكل حامل صكوك، بموجب توجيهات قائمة (بما في ذلك أية توجيهات قائمة تعتبر محولة وفقا للشرط ٣(ح)) (عمليات التحويل والتوجيهات القائمة) أو بخلاف ذلك بموجب إشعار خطي يقدمه أثناء الفترة الممتدة بين ٩٠ يوما و ٣٠ يوما قبل تاريخ السنة الخامسة المعنية وبالصيغة المبينة في الملحق ٢ من نشرة الإصدار هذه (باعتبار هذا الإشعار "توجيهات محددة")، أن يطلب من وكيل حملة الصكوك تقديم إشعار ممارسة وفقا لتعهد الشراء بخصوص جميع الصكوك التي يملكها والجزء الذي يخصها من موجودات الصكوك. ولا يجوز تحويل الصكوك المعنية بالتوجيهات القائمة فيما يتعلق بتاريخ سنة خامسة معين بعد التاريخ الذي يقع بعد ٣٠ يوما قبل تاريخ السنة الخامسة المعنية ولا يجوز تحويل الصكوك المعنية بتوجيهات محددة بعد تاريخ تلك التوجيهات المحددة. وبعد استلام إشعارات الممارسة هذه، على وكيل حملة الصكوك القيام فوراً بإشعار المصدر بذلك، و يقوم المصدر بموجب تعهد الشراء ووفقا للفقرة (ث) أدناه، بشراء الصكوك الخاصة بحامل الصكوك المعني بدفع سعر الشراء في تاريخ السنة الخامسة المعنية المحتسب كنسبة مئوية مما تشكله الصكوك المطلوب شراؤها من القيمة الاسمية الإجمالية لتلك الصكوك القائمة في ذلك التاريخ. ويتم دفع أي مبلغ توزيع دوري ومبلغ إضافي واجب الدفع في تاريخ السنة الخامسة المعنية لشخص مسجل كحامل صكوك عند بدء العمل في تاريخ قيد التحويل المعني وفقا للشرط ٣(ج) (تواريخ قيد التحويل والفترات المعلقة).

(ث) إذا تسلم وكيل حملة الصكوك في أو قبل التاريخ الذي يقع قبل ٣٠ يوما قبل تاريخ سنة خامسة توجيهات قائمة (ولم تلغى فيما بعد) و/أو توجيهات محددة من حملة الصكوك الذين يملكون مجتمعين، ما لا يقل عن ٧٠٪ من القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك التاريخ، فسوف يقدم وكيل حملة الصكوك على الفور إلى المصدر إشعار ممارسة (ويرسل نسخة إلى حملة الصكوك) بذلك. وذلك استلام إشعار الممارسة هذا، يقوم المصدر، وفقا لتعهد

الشراء، بشراء الصكوك من جميع حملة الصكوك وذلك بدفع سعر الشراء وأي مبلغ إضافي في تاريخ السنة الخامسة ذلك.

٢-١١ حالات الإخفاق

يشكل كل واحد من الأحداث والظروف التالية "حالة إخفاق":

(أ) الإخفاق الناتج عن عدم دفع مبلغ توزيع دوري أو مبلغ إضافي:

(١) إذا كان المبلغ الموزع على حملة الصكوك في أي تاريخ توزيع دوري وفقاً للشرط ٥ (ب) (استخدام المتحصلات - صافي الدخل) أقل من مبلغ التوزيع الدوري المقرر لتاريخ التوزيع الدوري المعني، أو

(٢) إذا كان المبلغ الموزع على المالكين في أي تاريخ سنة خامسة أقل من المبلغ الإضافي المقرر لتاريخ السنة الخامسة المعني،

و لم يتم دفع ذلك العجز خلال خمسة أيام في موعد استحقاقه وحدث كنتيجة مباشرة لإخلال أو إهمال مدير موجودات الصكوك أو المصدر في الوفاء بالتزاماته بموجب وثائق الصكوك.

(ب) الإخلال بالتزامات الأخرى: إخفاق المصدر أو مدير موجودات الصكوك في الوفاء بأي من التزاماته الأخرى أو فيما يتعلق بأي من التزاماته بموجب الصكوك أو وثائق الصكوك، واستمرار ذلك الإخفاق دون معالجة لمدة ٣٠ يوماً بعد توجيه إشعار خطي بذلك إلى المصدر من قبل أحد حملة الصكوك/أو وكيل حملة الصكوك وتسليمه إلى المصدر أو إلى المكتب المحدد لمدير إدارة الدفعات، أو

(ت) التقصير المتقاطع (Cross-default) من جانب مدير موجودات الصكوك:

(١) عدم سداد أي مديونية على المصدر أو مدير موجودات الصكوك في موعد استحقاقها أو (حسب الحالة) خلال أي فترة سماح مقررة في الأصل.

(٢) أن تصبح أي مديونية مستحقة وواجبة السداد قبل موعد استحقاقها المقرر نتيجة لأي حالة إخفاق أو تقصير أو أحد شروط التعجيل (أيا كان وصفه)، أو

(٣) إذا فشل المصدر أو مدير موجودات الصكوك في أن يسدد في موعد الاستحقاق أي مبلغ مستحق عليه بموجب أي ضمان لأي مديونية.

وذلك بشرط أن يزيد مبلغ المديونية المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) و/أو الفقرة الفرعية (٢) أعلاه و/أو المبلغ المستحق بموجب أي ضمان مشار إليه في الفقرة الفرعية (٣) أعلاه، بصورة مستقلة أو إجمالاً، عن ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي (أو ما يعادله بأية عملة أو عملات أخرى)، أو

(ث) الحكم غير المنفذ: عند صدور حكم أو أكثر من حكم أو أمر أو أكثر من أمر ضد المصدر أو مدير موجودات

الصكوك بدفع مبلغ يزيد عن ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي (أو ما يعادله بأي عملة أو عملات)، سواء بصورة مستقلة أو إجمالاً، واستمر ذلك الحكم أو الأمر غير منفذ ومؤجل التنفيذ لمدة ٣٠ يوماً من تاريخ صدوره، أو، إذا كان بعد ذلك، من التاريخ المحدد للدفع، أو

(ج) الإعسار: إذا (١) أصبح المصدر أو مدير موجودات الصكوك معسراً أو غير قادر على تسديد ديونه عند استحقاقها (٢) تم تعيين مصف لجميع أو لخمسة وعشرين بالمائة على الأقل من تعهدات المصدر أو مدير موجودات الصكوك أو أصوله أو إيراداته (أو تقديم طلب لمثل هذا التعيين) ولم يتم إلغاء هذا التعيين خلال ٢٨ يوماً، (٣) اتخاذ المصدر أو مدير موجودات الصكوك إجراء لتعديل أو تأجيل أي من التزاماته أو أجرى تنازلاً عاماً أو ترتيباً أو صلحاً مع دائنيه أو لصالحهم (بما في ذلك القيام بترتيب بموجب نظام التسوية الواقية من الإفلاس) أو أعلن قراراً بتأجيل سداد أي من ديونه أو أي ضمان لمديونية مقدم منها أو (٤) أوقف المصدر أو مدير موجودات الصكوك أو هدد بوقف جميع أنشطته أو أي جزء كبير منها (إلا أن يكون ذلك لأغراض الاندماج أو عملية إعادة تنظيم أو إعادة هيكلة، مع الملاءة المالية (أ) بمبادرة أو أمر صادر من أي جهة حكومية في المملكة العربية السعودية أو (ب) معتمد بقرار غير عادي، بشرط أن يكون (وذلك فيما يتعلق فقط بالوضع في رقم (أ)) أن تتحمل أي شركة يحول لها عندئذ كل أو أي جزء من أصول وأعمال المصدر أو مدير موجودات الصكوك، بالتضامن، تحملاً غير مشروطاً وغير قابل للنقض كملتزم رئيسي بكافة التزامات الشركة بموجب اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك وتعهدهم الشراء، أو

(ح) انقضاء المصدر أو مدير موجودات الصكوك: عند صدور أمر أو اعتماد قرار ساري المفعول بحل المصدر أو مدير موجودات الصكوك وتصفيته (ماعداً إذا كان ذلك لأغراض الاندماج أو عملية إعادة تنظيم أو إعادة هيكلة مع بقاء الملاءة المالية، والذي يتما إما (١) بمبادرة أو أمر صادر من أي جهة حكومية في المملكة العربية السعودية أو (٢) معتمد بقرار غير عادي، بشرط أن يكون (وذلك فيما يتعلق فقط بالوضع في رقم (١)) أن تتحمل أي شركة باقية أو ناتجة عن ذلك، بالتضامن، تحملاً غير مشروطاً وغير قابل للنقض كملتزم رئيسي بكافة التزامات الشركة بموجب اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك وتعهدهم الشراء، أو

(خ) الحدث المشابه: أي حدث يقع له بموجب القوانين أو الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية يكون له أثر مشابه لأي من الأحداث المذكورة في الفقرات من (ث) (الحكم غير المنفذ) إلى (د) (الفشل في اتخاذ إجراء)، أو

(ذ) حالة إعادة هيكلة لنشاط التوزيع: أن يعاد هيكلة أعمال توزيع الكهرباء للمصدر (بما في ذلك، دون حصر، تقديم خدمات العدادات) من قبل أي جهة أو سلطة حكومية في المملكة بما يؤدي إلى عدم قيام المصدر (أو عدم تمكنه بالقيام) بهذه الأعمال مباشرة (وليس من خلال شركات تابعة أو منضوية تحت مجموعتها) ويقوم المصدر بإشعار وكيل حملة الصكوك بأنه نتيجة لذلك سيصبح تنفيذ التزامات المصدر بموجب وثائق الصكوك غير ممكننا من الناحية العملية ("حالة إعادة هيكلة لقسم التوزيع")،

(ذ) الفشل في اتخاذ إجراء: عدم اتخاذ أو القيام بأي إجراء أو شرط أو شيء مطلوب اتخاذه أو أدائه في أي وقت من أجل (١) تمكين المصدر أو مدير موجودات الصكوك من إبرام أو ممارسة حقوقه بطريقة مشروعة وأداء التزاماته

والتقيد بها بموجب **الصكوك** أو **وثائق الصكوك** أو فيما يتعلق بها، و (٢) التأكد من أن تلك الالتزامات قانونية ومشروعة وملزمة وقابلة للتنفيذ، أو

(ر) عدم المشروعية: إذا أصبح أو سيصبح من غير المشروع قيام **المصدر** أو **أمين موجودات الصكوك** بأداء أي من التزاماته أو جميعها بموجب **الصكوك** أو **وثائق الصكوك** أو فيما يتعلق بها، أو

(ز) عدم صلاحية **موجودات الصكوك**: إذا أصبح أو سيصبح من غير المشروع قيام **المصدر** أو **أمين موجودات الصكوك** بأداء أي من التزاماته الأساسية بموجب **موجودات الصكوك** أو أي وثائق تتعلق بموجودات الصكوك، أو اعتبرت أي **موجودات للصكوك** أو وثائق تتعلق بموجودات الصكوك من قبل محكمة أنها لا صلاحية لها أو إذا أنكر **المصدر** أو **أمين موجودات الصكوك** لأي من الوثائق المتعلقة بموجودات الصكوك أو أبدى نية في إنكار أي من تلك الوثائق.

في حالة وقوع حالة إخفاق واستمرار تلك الحالة، يقوم وكيل حملة الصكوك في أقرب فرصة عملية، بعد تسلمه إشعاراً بذلك، بتقديم إشعار بحدوث حالة الإخفاق المعنية إلى حملة الصكوك طالبا منهم أن يبدوا خلال فترة تصل لغاية ١٥ يوما أو أي تاريخ وفقا لما يتم إبلاغه إلى حملة الصكوك بواسطة وكيل حملة الصكوك ("فترة الممارسة") ما إذا كانوا يريدون ممارسة حقوقهم المنصوص عليها في تعهد الشراء أم لا. وحينها يجوز لأي حامل صكوك أن يقدم إشعاراً ("إشعار شراء") بالصيغة المبينة في الملحق ٢ من نشرة الإصدار خلال فترة الممارسة إلى وكيل حملة الصكوك يذكر فيه أن ما يملكه من صكوك قابلة للشراء.

وإضافة لذلك، في أو قبل تاريخ الإقفال، وفي أي وقت بعده، يحق لحملة الصكوك إصدار توجيهات قائمة، متوفرة لدى وكيل حملة الصكوك ("توجيهات إعادة هيكلة") بالصيغة المبينة في الملحق ٢ من نشرة الإصدار هذه، إلى وكيل حملة الصكوك يطلبون فيه إصدار إشعار ممارسة نيابة عنهم بشأن صكوكهم بعد حدوث حالة إعادة هيكلة لنشاط التوزيع. ويقوم وكيل حملة الصكوك بإعطاء إشعار ممارسة بشأن جميع الصكوك التي صدر بشأنها توجيهات إعادة هيكلة وذلك في أسرع وقت ممكن من الناحية العملية بعد بدء فترة الممارسة، بشرط إذا استلم وكيل حملة الصكوك في ذلك الوقت توجيهات إعادة هيكلة (ولم تلغ فيما بعد) من حملة صكوك يملكون مجتمعين ما لا يقل عن ٧٠٪ من القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك الوقت، فسوف يعطى وكيل حملة الصكوك إشعار ممارسة بشأن جميع الصكوك القائمة في الوقت المعنى.

ولا يجوز تحويل الصكوك المعنية بإشعار الشراء الذي يتم تسليمه على هذا النحو إلا بعد انتهاء فترة الممارسة، إذا لم يتم شرائها من قبل المصدر خلال فترة الممارسة تلك وذلك وفقا للشروط. وإذا تسلم وكيل حملة الصكوك إشعار شراء، وجب عليه القيام فوراً بإبلاغ المصدر و**أمين موجودات الصكوك** و**مدير الدفعات** و**مدير الإصدار** بذلك محددًا حالة الإخفاق المشار إليها في إشعار الشراء الذي تسلمه (ولكن بشرط تقديم ذلك الإشعار بخصوص أول إشعار شراء تم استلامه بخصوص حالة الإخفاق). وإذا تسلم وكيل حملة الصكوك إشعارات شراء من عدد من حملة الصكوك يشكل نصاب حملة الصكوك، وجب حينها على وكيل حملة الصكوك أن يقدم للمصدر إشعار ممارسة (مع إرسال نسخة إلى حملة الصكوك)، بشرط أن تكون حالة الإخفاق المعنية بإشعار الممارسة ما زالت مستمرة، ويجب على المصدر، وفقا لتعهد الشراء، شراء الصكوك فوراً من جميع حملة الصكوك بدفع سعر الشراء

المنطبق على الصكوك في اليوم الذي تم فيه استلام إشعارات الشراء من حملة الصكوك إضافة إلى مبلغ التوزيع في حالة الإخفاق (محتسبا بتاريخ الشراء المعني) وأي مبلغ محدد (إذا انطبق الحال).

١٢. تنفيذ وممارسة الحقوق

(أ) بعد توزيع عوائد موجودات الصكوك، فيما يتعلق بالصكوك، على حملة الصكوك وفقا لهذه الشروط وإعلان الوكالة، لا يتحمل وكيل حملة الصكوك مسؤولية أي مبالغ أخرى، وبالتالي لا يجوز لأي حامل صكوك اتخاذ أي إجراء بحق وكيل حملة الصكوك أو أي شخص آخر لاسترداد أي مبلغ يتعلق بالصكوك أو بموجودات الصكوك.

(ب) لن يكون وكيل حملة الصكوك ملزما تحت أي ظرف باتخاذ أي إجراء للتنفيذ على أو تسهيل موجودات الصكوك أو باتخاذ أي إجراء بحق المصدر بموجب أي وثيقة من وثائق الصكوك يكون المصدر أو أمين موجودات الصكوك طرفا فيها إلا إذا تلقى أمرا أو طلبا بذلك (١) بقرار غير عادي أو (٢) خطيا من قبل نصاب حملة الصكوك وفي أي من الحالتين بشرط أن يتلقى تعهدا بالتعويض مقنعا له من صافي الدخل أو المبالغ القائمة كرسيد دائن في الاحتياطي، وذلك فقط بقدر ما تتوفر تلك المبالغ للتوزيع على حملة الصكوك، عن جميع الالتزامات التي يعتبر نفسه مسئولا عنها أو تلك التي تترتب عليه نتيجة لذلك.

(ت) لا يحق لحامل الصكوك إقامة دعوى بحق المصدر أو أمين موجودات الصكوك إلا (١) إذا توجب على وكيل حملة الصكوك إقامة دعوى ولم يفعل ذلك خلال ٦٠ يوما من وجوب إقامة الدعوى واستمر ذلك و(٢) كان حامل الصكوك المعني يملك بمفرده (أو مع حملة الصكوك آخرين ينوون إقامة دعوى مباشرة ضد المصدر أو مدير الحفظ) ٢٥ ٪ على الأقل من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك التاريخ. ولن يكون لوكيل حملة الصكوك أو لأي من حملة الصكوك تحت أي ظرف أي حق في بيع أي من موجودات الصكوك أو التصرف بها بأي شكل آخر إلا وفقا لتعهد الشراء، وسيكون الحق الوحيد لوكيل حملة الصكوك و حملة الصكوك ضد المصدر أو أمين موجودات الصكوك هو تنفيذ التزام المصدر بدفع المبالغ المطلوبة في حساب العملية. وتجنباً للشك، لن يكون وكيل حملة الصكوك ملزما باتخاذ إجراء أو رفع دعوى إلا إذا تلقى تعويضا مقنعا له.

(ث) تخضع الفقرات السابقة من هذا الشرط ١٢ (تنفيذ وممارسة الحقوق) لهذه الفقرة.

بتوزيع صافي متحصلات موجودات الصكوك وفقا للشرط ٥ (ب) (استخدام المتحصلات- صافي الدخل) والشرط ٥ (ت) (استخدام المتحصلات- الاحتياطي)، تكون التزامات وكيل حملة الصكوك المتعلقة بالصكوك قد تم الوفاء بها ولا يحق لأي حامل صكوك اتخاذ أية خطوات أخرى بحق وكيل حملة الصكوك لاسترداد أي مبالغ أخرى في ما يتعلق بالصكوك وينتهي الحق في استلام تلك المبالغ غير المسددة. وبدون إخلال لأي التزام على المصدر وفقا لتعهد الشراء، لن يحق لأي حامل صكوك رفع أي التماس أو اتخاذ أية خطوات ضد المصدر أو أمين موجودات الصكوك أو وكيل حملة الصكوك بشأن الصكوك أو موجودات الصكوك.

بالرغم من أية نصوص أخرى في وثائق الصكوك وهذه الشروط، لن يتحمل مدير موجودات الصكوك أية مسؤولية تجاه أي من حاملي الصكوك أو وكيل حملة الصكوك بسبب أي تقصير أو إهمال، أو تقصير أو إهمال مزعوم في تأدية التزاماته المنصوص عليها في اتفاقية إدارة موجودات الصكوك و/أو إعلان الوكالة طالما كان مدير

موجودات الصكوك (أو أي شخص يعمل نيابة عنه) يحول إلى حساب العملية كامل مبلغ التوزيع الدوري و/أو المبلغ الإضافي المستحق إلى حملة الصكوك في تاريخ الاستحقاق وفقا لهذه الشروط، وعند دفع هذا المبلغ، لن تعتبر أي حالة من حالات الإخلال على أنها وقعت.

١٣. الوكلاء

بالعمل بموجب اتفاقية إدارة الدفعات وفي ما يتعلق بالصكوك، يعمل مدير الدفعات فقط كوكيل للمصدر ولا يتحمل أي التزامات تجاه أي من حملة الصكوك ولا يتضمن ذلك علاقة وكالة بأي منهم. تتوفر المعلومات عن مدير الدفعات ومكتبه المحدد في قسم "الأطراف والمستشارون". ويحتفظ المصدر في أي وقت بحقه في تغيير أو إنهاء تعيين مدير الدفعات وتعيين بديل له، ولكن بشرط أن يحتفظ المصدر طوال الوقت بمدير لإدارة الدفعات في المملكة العربية السعودية.

وسوف يتم إشعار حملة الصكوك على الفور بأي تغيير في مدير الدفعات أو مكتبه المحدد.

١٤. اجتماع حملة الصكوك، التعديل

(أ) اجتماعات حملة الصكوك: يحتوي إعلان الوكالة على أحكام لعقد اجتماعات حملة الصكوك للنظر في الأمور المتعلقة بالصكوك بما في ذلك تعديل أي نص لهذه الشروط. ويمكن إجراء ذلك التعديل (أو اقتراحات أخرى معينة) بعد موافقة المصدر عليه بقرار غير عادي. وتتم الدعوة لعقد هذا الاجتماع بواسطة المصدر وبناء على طلب خطي من حملة الصكوك يملكون ما لا يقل عن عشر القيمة الاسمية الإجمالية للصكوك القائمة في ذلك التاريخ. ويبلغ النصاب لأي اجتماع للتصويت على قرار غير عادي شخصين أو أكثر يملكون أو يمثلون على الأقل نصف إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك التاريخ، أو، في أي اجتماع مؤجل، ما لا يقل عن ربع القيمة الاسمية الإجمالية لتلك الصكوك القائمة في ذلك التاريخ.

يتطلب إصدار أي قرار غير عادي عددا من الأصوات يزيد بصوت واحد على الأقل عن نصف الأصوات الممثلة في الاجتماع. ويكون أي قرار غير عادي يصدر عن ذلك الاجتماع ملزما لجميع حملة الصكوك سواء كانوا حاضرين أم غير ذلك.

(ب) التعديل: يمكن تعديل الصكوك وهذه الشروط بدون موافقة حملة الصكوك إذا كان ذلك بهدف تصحيح خطأ ظاهر. وإضافة إلى ذلك، يجوز لأطراف إعلان الوكالة الموافقة على تعديل أي حكم من أحكامها أو من أحكام وثائق الصكوك الأخرى، غير أن وكيل حملة الصكوك لن يوافق، دون حملة الصكوك، على مثل هذا التعديل إلا إذا كان شكليا أو بسيطا أو ذا طبيعة فنية أو كان التعديل يهدف إلى تصحيح خطأ ظاهر، أو كان ذلك التعديل، في رأي تلك الأطراف لا يؤثر بصورة جوهرية على مصالح حملة الصكوك.

١٥. الضرائب

يتم دفع جميع الدفعات أو التوزيعات المتعلقة بالصكوك التي تدفع من قبل المصدر أو نيابة عنه خالية من أي استقطاعات أو خصومات ضريبية، ما لم يكن استقطاع أو خصم تلك الضرائب متطلبا بموجب النظام. وفي تلك الحالة، و فقط بقدر ما تتوفر تلك المبالغ للتوزيع على حملة الصكوك من صافي الدخل أو المبالغ القائمة كرسيد دائن في الاحتياطي، سيدفع المصدر تلك المبالغ الإضافية ("مبلغ الضريبة") التي تنتج في تسليم حملة الصكوك

المبالغ التي كانوا سيتسلمونها لو لم يلزم إجراء تلك الاستقطاعات أو الخصومات. وإذا لم تكف تلك المبالغ لدفع مبلغ الضريبة، فلن يتم دفع أية مبالغ أخرى إلى حملة الصكوك. وتعتبر أي إشارة في هذه الشروط إلى مبلغ توزيع دوري ومبلغ إضافي وأي مبالغ أخرى تدفع لحملة الصكوك شاملاً للمبالغ الإضافية التي تم دفعها وفقاً لهذا الشرط ١٥ (الضرائب).

١٦. التعويض ومسؤولية وكيل حملة الصكوك

(أ) يتضمن إعلان الوكالة أحكاماً عن حماية وتعويض وكيل حملة الصكوك في ظروف معينة وإعائه من المسؤولية، بما في ذلك أحكاماً تعفيه من رفع دعوى إذا لم يتم تعويضه بشكل مقنع له. وبالأخص فيما يتصل بممارسة أي من حقوقه المتعلقة بموجودات الصكوك، ليس على وكيل حملة الصكوك إقامة أي دعوى تحت أي ظرف إلا إذا طلب منه ذلك وفقاً للشرط ١٢ (تنفيذ وممارسة الحقوق)، ومن ثم فقط إذا تم تعويضه بشكل مقنع له من صافي الدخل والمبالغ القائمة كرسيد دائن في الاحتياطي وذلك فقط بقدر ما تتوفر المبالغ للتوزيع على حملة الصكوك. ومع مراعاة ذلك، يتنازل وكيل حملة الصكوك عن الحق في تعويضه من قبل حملة الصكوك في الحالات التي تكون فيها مثل تلك المبالغ غير كافية لتعويضه تعويضاً كاملاً.

(ب) لا يقدم وكيل حملة الصكوك أي تأكيدات ولا يتحمل أية مسؤولية بخصوص صلاحية أو كفاية أو قابلية تنفيذ التزامات المصدر بموجب أي من وثائق الصكوك التي يكون المصدر طرفاً فيها، كما لن يتحمل في أي حال أية مسؤولية قانونية ولن يكون ملزماً بتقديم أي بيان أو تفسير لحملة الصكوك بشأن أي مبلغ كان يتعين دفعه بواسطة المصدر أو نيابة عنه ولم يتم دفعه، ولن يتحمل في أي حال أية مسؤولية تنشأ عن موجودات الصكوك سوى ما تنص عليه صراحة هذه الشروط أو إعلان الوكالة.

(ت) يعفى وكيل حملة الصكوك من (١) أية مسؤولية بخصوص أية خسارة أو سرقة لموجودات الصكوك أو أي مبلغ نقدي (٢) أي التزام بالتأمين على موجودات الصكوك أو أي مبلغ نقدي (٣) أية دعوى تنشأ عن حيازة وكيل حملة الصكوك لموجودات الصكوك أو أي مبلغ نقدي أو بالنيابة عنه أو باعتبارها برسم الإيداع، إلا إذا نجمت تلك الخسارة أو السرقة عن تقصير أو سوء تصرف من جانب وكيل حملة الصكوك.

١٧. الإشعارات

ترسل الإشعارات إلى حملة الصكوك بالبريد المسجل على عناوينهم المعنية في السجل. ويعتبر الإشعار في حكم المستلم في اليوم الخامس من تاريخ إرساله. وبالإضافة إلى ذلك، يتم نشر الدعوة لأي اجتماع لحملة الصكوك في الجريدة الرسمية وفي صحيفة يومية توزع في المدينة التي يوجد فيها المركز الرئيسي للمصدر قبل ٢٥ يوماً على الأقل من التاريخ المحدد للاجتماع الأصلي وقبل ٣٠ يوماً على الأقل من التاريخ المقرر لأي اجتماع مؤجل.

١٨. القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي

(أ) القانون الواجب التطبيق: تخضع الصكوك للقوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية وطبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المطبقة في المملكة العربية السعودية وتفسر وفقاً لذلك.

(ب) الاختصاص القضائي: تعتبر لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف ("اللجنة") هي الجهة

الوحيدة صاحبة الاختصاص الحصري في النظر والبت في أية قضية أو دعوى أو إجراء قضائي وتسوية أية نزاعات قد تنشأ عن الصكوك أو وثائق الصكوك، ولهذه الأغراض، تقر جميع الأطراف (بما فيها المصدر وحملة الصكوك) إقراراً لا رجعة فيه بخضوعهم للاختصاص القضائي للجنة. ولا يجوز رفع أي قضية أو دعوى أو أي إجراء قضائي بخصوص الصكوك أو وثائق الصكوك لدى أية جهة خارج المملكة العربية السعودية ولن يكون لأي محكمة أو سلطة قضائية خارج المملكة العربية السعودية صلاحية النظر في أية دعوى بهذا الخصوص.

إستخدام المتحصلات

سوف يستخدم المصدر صافي متحصلات إصدار الصكوك بعد خصم الرسوم الإدارية وعمولة البيع، للأغراض العامة للمصدر بما في ذلك تلبية احتياجات رأس المال العامل، و إعادة تمويل إلتزاماته المالية، والإنفاقات الرأسمالية وإجراء إستثمارات أخرى.

معلومات مالية مختارة

تم أخذ المعلومات المالية التالية من القوائم المالية المراجعة للشركة السعودية للكهرباء ("القوائم المالية")، كما ينبغي قرائتها مع القوائم المالية. وتتوفر القوائم المالية في موضع آخر من نشرة الإصدار هذه.

للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر			
٢٠٠٦ م	٢٠٠٥ م	٢٠٠٤ م	
بالآلاف الريالات السعودية			
قائمة الدخل			
إيرادات التشغيل			
١٨,٢٨٤,٨٧٨	١٧,٤٢٩,٥٩١	١٦,٣٢٠,٥٢٤	مبيعات الطاقة الكهربائية
٧٠٧,٩٩٧	٦٦٠,٣٧٢	٦٣٧,٢١٩	تعرفة قراءة و صيانة العدادات وإعداد الفواتير
٧١٣,٧٨٢	٦٧١,٣٢٦	٦١٨,٠٤٩	تعرفة توصيل الخدمة الكهربائية
١٩,٧٠٦,٦٥٧	١٨,٧٦١,٢٨٩	١٧,٥٧٥,٧٩٢	مجموع إيرادات التشغيل
مصرفات التشغيل			
(٤,٧٥٨,٨٧٢)	(٤,٥٧٣,٩٧٨)	(٤,١٧١,٣٤٤)	وقود
(١,١٩٥,٤٧٠)	(١,١٥١,٦١٥)	(٩٥٢,٠٤٧)	طاقة مشتراة
(٦,١٢٤,٠٧٤)	(٥,٧٦٦,٤٢٠)	(٥,٣٩٩,٦٣٥)	تشغيل وصيانة
(٦,٠٦٥,١٧٩)	(٥,٦٢٣,٩٤٤)	(٥,٥٩١,٥٨٦)	إستهلاكات
(٤٠٨,٤٨٨)	(٣٨٦,١٧٣)	(٤٥٧,٩٧٧)	مصرفات عمومية وإدارية ومخصصات
(١٨,٥٥٢,٠٨٣)	(١٧,٥٠٢,١٣٠)	(١٦,٥٧٢,٥٨٩)	مجموع مصرفات التشغيل
١,١٥٤,٥٧٤	١,٢٥٩,١٥٩	١,٠٠٣,٢٠٣	الدخل من العمليات التشغيلية
٢٥٩,٢٥٨	٢٦٦,٩٠١	٣٣٨,٧٨٥	إيرادات ومصرفات أخرى - صافي
١,٤١٣,٨٣٢	١,٥٢٦,٠٦٠	١,٣٤١,٩٨٨	صافي الدخل قبل الزكاة الشرعية
	(٤٣,٠١٨)	(٤٢,٣٥٦)	مخصص الزكاة الشرعية
١,٤١٣,٨٣٢	١,٤٨٣,٠٤٢	١,٢٩٩,٦٣٢	صافي الدخل
٠,٣٤	١,٧٨	١,٥٦	ربحية السهم بالريال السعودي
٠,٣٤	٠,٣٥	٠,٣١	ربحية السهم بالريال السعودي (يتم إحتساب ربح السهم على أساس عدد الأسهم القائمة كما في تاريخ نشرة الإصدار هذه)*

* عدد أسهم الشركة في عام ٢٠٠٥ م كان ٨٣٣,٣١٨,٧٦٣ ، ولكن تم تعديل القيمة الإسمية بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٤١ بتاريخ ١٤٢٧/٠٢/٢٧هـ إلى ١٠ ريالات سعودية بدلا من ٥٠ ريال سعودي، وبذلك أصبحت عدد أسهم الشركة ٤,١٦٦,٥٩٣,٨١٥ سهم في ٢٠٠٦ م.

للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر			
٢٠٠٦ م	٢٠٠٥ م	٢٠٠٤ م	
بالآف الريالات السعودية			
بيانات المركز المالي			
الموجودات			
			نقد ومايمثلته
٤,٢٠٠,٦٦٩	١,٠٠٧,٩١٦	١,١٨٥,٨٧٥	
٢١,٦٦٦,٣٩١	٢٢,٧٥٠,٠٥١	١٩,٣٤٩,١٩٨	ذمم مستهلكي الكهرباء و إيرادات مستحقة - صافي
١,٥٨٠,٢٢٧	١,٠٧٨,٤٠٨	١,٩٨٧,٣٥٥	دفعات مقدمة و أرصدة مدينة أخرى - صافي
٤,٦٩٥,٩٧٣	٣,٦٥٤,٤٠٣	٣,٥٦٤,٧٠٥	مخزون - صافي
٣٢,١٤٣,٢٦٠	٢٨,٤٩٠,٧٧٨	٢٦,٠٨٧,١٣٣	مجموع الموجودات المتداولة
٧٤٨,٠٦٣	٣٣٩,٦٣٩	٨٧,٧٦٤	إستثمارات طويلة الأجل
١٣,٦٧٤,٧٠٧	١٣,٢١١,٢٤١	٨,٥٤٢,٤٣٣	مشاريع تحت التنفيذ
٨٠,٦٤٢,٢٣٥	٧٥,٥٢١,١٩٢	٧٤,٤٨٨,٩٦٦	موجودات ثابتة - صافي
٩٥,٠٦٥,٠٠٥	٨٩,٠٧٢,٠٧٢	٨٣,١١٩,١٦٣	مجموع الموجودات غير المتداولة
١٢٧,٢٠٨,٢٦٥	١١٧,٥٦٢,٨٥٠	١٠٩,٢٠٦,٢٩٦	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين			
		٢٠٠,٤٥٦	بنوك - تسهيلات إنتمانية
٣٨,٦٤٤,٤٩٢	٣٢,١١٤,٦٤٨	٢٧,٨٠٤,٦٢٣	ذمم دائنة
١,٢٥٠,١٣٠	١,١٧٦,٧٠٠	١,٢٢٢,٢٩٦	مستحقات و أرصدة دائنة أخرى
٧٤١,١١٤	٩٩١,٢٢٢	١,١٤٨,٨٣٢	أقساط متداولة من قروض طويلة الأجل
٤٠,٦٣٥,٧٣٦	٣٤,٢٨٢,٥٧٠	٣٠,٣٧٦,٢٠٧	مجموع المطلوبات المتداولة
٩,٠١٥,٤١٥	٧,٣٤٩,٣٩٥	٤,٨٣١,٢١٤	قروض طويلة الأجل
٣,٩٧٣,٩٧١	٣,٨٤٢,٦٢٧	٣,٦٦٠,٥٤١	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
١٠,٥٣٣,٩٩٧	٩,٩٥٧,١٣٠	٩,٥٨٠,١١٥	إيرادات مؤجلة - صافي
٩٨٢,٢١٧	٩٣٠,٧٣٢	٨٨٣,٧٢٠	تأمينات مشتركين
٢٤,٥٠٥,٦٠٠	٢٢,٠٧٩,٨٨٤	١٨,٩٥٥,٥٩٠	مجموع المطلوبات غير المتداولة
١٤,٩٣٨,٠٦٠	١٤,٩٣٨,٠٦٠	١٤,٥٥٢,١٣٦	قرض حكومي

٨٠,٠٧٩,٣٩٦	٧١,٣٠٠,٥١٤	٦٣,٨٨٣,٩٣٣	مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
٤١,٦٦٥,٩٣٨	٤١,٦٦٥,٩٣٨	٤١,٦٦٥,٩٣٨	رأس المال
٧٣٩,٣٠٩	٥٩٧,٩٢٦	٤٤٩,٦٢٢	إحتياطي نظامي
٥٣١,٥٦٣	٥٣٠,٥١٠	٥٢٥,٣٢٧	إحتياطي عام
٤,١٩٢,٠٥٩	٣,٤٦٧,٩٦٢	٢,٦٨١,٤٧٦	أرباح مبقاة
٤٧,١٢٨,٨٦٩	٤٦,٢٦٢,٣٣٦	٤٥,٣٢٢,٣٦٣	مجموع حقوق المساهمين
١٢٧,٢٠٨,٢٦٥	١١٧,٥٦٢,٨٥٠	١٠٩,٢٠٦,٢٩٦	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
=====	=====	=====	

موجودات الصكوك

تشمل موجودات الصكوك تلك الحقوق المستمدة من القرار رقم ١٦٩ و رخصة توزيع الكهرباء وبيعه بالتجزئة رقم ١٠٧٠٤٠٦ الصادر بتاريخ ٢٨/٣/٢٠١٤ هـ و الممنوح من قبل هيئة تنظيم الكهرباء بتقديم الخدمات التالية:

- أ. قراءة وصيانة عدادات استهلاك الكهرباء في مباني العملاء المحددين ،
 - ب. إعداد الفواتير وإصدارها وتوزيعها على العملاء المحددين بخصوص جميع الخدمات التي يقدمها لهم المصدر ،
- والحق بتقاضي وقبض الرسوم المتعلقة بالخدمات المشار إليهم في (أ) و(ب) أعلاه، كما هي محددة في القرار رقم ١٦٩. وتحتوي اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك على وصف أكثر تفصيلا لموجودات الصكوك والحقوق والمستحقات المتصلة بها.

عملاء الشركة

تصنف الشركة عملاءها في خمس فئات رئيسية وهي:

- الفئة السكنية، وتشمل جميع العملاء المستهلكين لأغراض سكنية.
- الفئة التجارية، وتشمل جميع العملاء التجاريين العاملين خارج إطار القطاعين الصناعي و الزراعي.
- الفئة الصناعية، وتشمل العملاء الصناعيين ممن لديهم تراخيص صناعية صادرة من الجهة المختصة بذلك.
- الفئة الزراعية، وتشمل جميع العملاء الزراعيين المرخصين من قبل وزارة الزراعة.
- الفئة الحكومية، وتشمل المساجد الحكومية و إنارة الشوارع والمستشفيات والمستوصفات الحكومية والمباني الحكومية.

ويبين الجدول التالي أعداد العملاء حسب فئاتهم في الفترات المبينة:

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		فئة العملاء
٢٠٠٦م	٢٠٠٥م	
٤,٠٨٣,٨٣٠	٣,٨٩٧,٩١٦	الفئة السكنية
٦٣٧,٩٦١	٦٠٩,٤٢٣	الفئة التجارية
١٦١,٧٦٨	١٦٢,٠٩١	الفئة الحكومية
١٢,٣٨١	٦,١٥٤	الفئة الصناعية
٥٩,٩٦٦	٥١,٧٨٧	الفئة الزراعية
٤,٩٥٥,٩٠٦	٤,٧٢٧,٣٧١	المجموع

ويبين الجدول التالي أعداد العملاء حسب توزيعهم في المناطق التي تعمل فيها الشركة خلال الفترات المبينة:

المنطقة	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٠٦ م	٢٠٠٥ م
الوسطى	١,٥٦٠,٧٣٥	١,٤٩٨,٣٧٠
الغربية	١,٩١٩,٧٦٠	١,٨٢٧,٧٤٧
الشرقية	٨٤٤,٨٢١	٨٠٥,٤٨٨
الجنوبية	٦٣٠,٥٩٠	٥٩٥,٧٦٦
المجموع	٤,٩٥٥,٩٠٦	٤,٧٢٧,٣٧١

ويبين الجدول التالي أعداد العملاء حسب حجم قاطع العداد خلال الفترات المبينة.

فئة العملاء	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٠٦ م	٢٠٠٥ م
٦٠ أمبير	٢,٨٠٩,٧٥٠	٢,٦٦٩,٦٣١
١٠٠ أمبير	١,٧٤٠,٢٥٩	١,٦٦٧,٤٥٤
٢٠٠ أمبير	٢٥١,٣٤٥	٢٤١,٦٧٨
٣٠٠ أمبير	٥٨,٦١٣	٥٦,٣٥٩
٤٠٠ أمبير	٥٤,٦٣٢	٥٢,٥٣١
فوق ٤٠٠ أمبير	٤١,٣٠٧	٣٩,٧١٨
المجموع	٤,٩٥٥,٩٠٦	٤,٧٢٧,٣٧١

ويبين الجدول التالي إجمالي الإيرادات التي حققتها الشركة، موزعة حسب المناطق التي تعمل فيها الشركة، من الرسوم التي تقاضتها على قراءة العدادات وصيانتها وإعداد الفواتير خلال الفترات المبينة إضافة إلى نسبة زيادة تلك الإيرادات عن الفترة المعنية.

الزيادة في الإيرادات من	إجمالي الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر					
	٢٠٠٥ م إلى ٢٠٠٦ م		٢٠٠٥ م		٢٠٠٦ م	
	(آلاف الريالات السعودية والنسب)					
الوسطى	٦%	١٢,٢٣٥	٣٢%	٢٢٤,٧٠٠	٣٢%	٢١٢,٤٦٥
الغربية	٤%	٨,٩٤٨	٣٥%	٢٤٤,٩٤١	٣٦%	٢٣٥,٩٩٥
الشرقية	٥%	٥,٩٧٣	١٨%	١٢٦,٩٦٨	١٨%	١٢٠,٩٩٥
الجنوبية	٢١%	١٩,٥٣٨	١٦%	١١١,٣٨٨	١٤%	٩٠,٩١٩
المجموع	٧%	٤٦,٦٩٤	١٠٠%	٧٠٧,٩٩٧	١٠٠%	٦٦٠,٣٧٢

تركيب العدادات الجديدة

تقوم الشركة بتركيب عدادات كهرباء في مباني العملاء الجدد وذلك بعد استيفاء الخطوات التالية:

- تعبئة نموذج طلب الخدمة من قبل العميل متضمناً اسمه وبياناته الشخصية وبيانات صك ملكية الأرض وتاريخ إصداره ومعلومات حول المبنى الجديد نفسه (بما في ذلك الموقع والخدمات الكهربائية المطلوبة).

- تزويد العميل للشركة بصورة من الترخيص الصادر من البلدية المحلية بإقامة المبنى الجديد المطلوب توصيله بشبكة توزيع الكهرباء التابعة للشركة.
 - دفع العميل تعرفة إيصال الخدمة المطلوبة ومبلغ وديعة إضافي (والتي تختلف تبعا لاختلاف حجم العداد المطلوب تركيبه).
- وتجدر الإشارة إلى أن الشركة لا تقوم بأي فحص للتأكد من الجدارة الائتمانية لأي من العملاء الجدد أو القائمين.

بعد إكمال هذه الإجراءات، تقوم الشركة في العادة بتركيب العداد المعني خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم نموذج الطلب إذا توفرت للشركة إمكانية الوصول إلى الموقع المطلوب تركيب العداد فيه. وبعد تركيب العداد تطلب الشركة من العميل إحضار "شهادة السماح بإطلاق الخدمة الكهربائية" والذي تصدره البلدية المحلية المختصة عند إنجاز المبنى لكي تقوم الشركة من جانبها بإطلاق التيار في العداد (أي بدء تزويد الكهرباء للمبنى المطلوب).

وتقبل الشركة حاليا الطلبات بشكل عام من مالك المبنى. وعليه يكون مالك المبنى هو عميل الشركة. ولكن في بعض الحالات، إذا كان لدى العميل اتفاقية استئجار طويلة الأجل مع الحكومة (كما هو الحال بالنسبة لمعظم العملاء الصناعيين) الذين يمارسون أعمالهم في أراض مستأجرة أو مع مالك آخر لتطوير الموقع وشغله، فيإمكانه تقديم الطلب إلى الشركة مشفوعا بنسخة من عقد الإيجار وتفويضا من المالك. وتقوم الشركة بتركيب العدادات وتحديد فئاتها في تلك المباني وفقا للإجراءات المذكورة أعلاه، ولكن تسجل العدادات باسم المطور/ المستخدم إضافة إلى اسم مالك الأرض. وفي هذه الحالات يكون المسئول أمام الشركة عن دفع رسوم العداد المتعاقد التجاري/الصناعي لمدة طويلة. كما تقوم الشركة حاليا بمراجعة سياستها المتعلقة بالفوترة وربما تطبيق في المستقبل سياسات تصدر بموجبها الفواتير لشاغل العقار نفسه.

فوترة العملاء

من المعتاد أن تتم قراءة العدادات كل شهر باستثناء العدادات الواقعة في مواقع نائية حيث تتم القراءة إما كل شهرين أو ثلاثة أشهر. وقد شكل عملاء العدادات النائية ما يقارب ٤ ٪ من مجموع عملاء الشركة المسجلين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م. وتعتزم الشركة خفض إعداد العملاء الذين تتم فوترتهم على فترات تزيد عن الشهر، مع استثناء العملاء الكائنين في مواقع نائية جدا من المملكة وذلك بسبب تكلفة قراءة عداداتهم كل شهر.

بعد قراءة العدادات، تقوم الشركة بإعداد فاتورة تتضمن معلومات العميل والعداد وكمية استهلاك الكهرباء لتلك الفترة المعنية. كما تحتوي الفاتورة على المبالغ المستحقة على العميل وذلك فيما يتعلق بـ (١) التعرفة الشهرية الخاصة بقراءة وصيانة العداد وإعداد الفاتورة و (٢) قيمة استهلاك الكهرباء.

وتوزع الفواتير على العملاء بشكل عام خلال خمسة أيام من تاريخ قراءة العداد وتصدر الفواتير بموعد استحقاق مدته شهر من تاريخ صدورها وتسلم الغالبية العظمى من الفواتير باليد في مواقع العدادات والقليل فقط منها يرسل بالبريد بناء على طلب العميل. وقد عمدت الشركة إلى تحسين إجراءات الفوترة بأن استحدثت نظام الإشعار من خلال رسائل الهاتف الجوال في عام ٢٠٠٥م ونظام الفواتير الإلكترونية في عام ٢٠٠٦م، الأمر الذي سمح للعملاء بمعرفة بيانات فواتيرهم عبر الهاتف الجوال والبريد الإلكتروني على التوالي.

وهناك عدد قليل جدا من العملاء الذين تصدر لهم فواتير تخص أكثر من عداد (شكلت هذه الفواتير أقل من ١,٥ ٪ من إجمالي الفواتير المصدرة في عام ٢٠٠٦م).

طريقة التسديد

يتم تحصيل المبالغ المستحقة بعدة طرق منها:

- التسديد في مكاتب الشركة باستعمال أجهزة نقاط البيع (لا تقبل الشركة الدفع نقدا في مكاتبها).
- التسديد لدى أحد البنوك.
- التسديد عبر أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الإيداع النقدي.
- الخصم المباشر من الحساب البنكي.
- الحوالة البنكية.
- التسديد من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
- التسديد من خلال الخدمة المصرفية الهاتفية.

وقد تم في عام ٢٠٠٦م تسديد ما يقارب ٧١ ٪ من الفواتير عبر قنوات التسديد الآلية. ولزيادة خيارات التسديد المتاحة للعملاء، تواصل الشركة البحث عن طرق أخرى مريحة لتوفيرها للعملاء مستقبلا.

التحصيل وفصل الخدمة

في حالة عدم قيام العميل بتسديد الفاتورة المستحقة عليه في تاريخ الاستحقاق، ترسل الشركة له تذكيرا كتابيا ضمن فاتورة الشهر التالي تشعره فيه بالمبلغ المستحق عليه. وإذا وصل المبلغ المتأخر السداد ٤٠٠ ريال سعودي وبقيت الفاتورة دون تسديد لمدة شهر، تصدر الشركة إنذارا للعميل تبلغ فيه بفصل التيار الكهربائي خلال ٢١ يوما إذا لم يسدد العميل جميع المبالغ المستحقة عليه خلال هذه الفترة. وتتشدد الشركة في تطبيق سياستها المتعلقة بفصل الخدمة عن العملاء الذين يتخلفون عن سداد الفواتير المتوجبة عليهم. ولا تعاد الخدمة إلا بعد قيام العميل المخل بتسديد كامل المبلغ المستحق عليه ورسوم إعادة خدمة مقداره ١٠ ريال سعودي.

ونتيجة لسياسة الشركة المتشددة بالنسبة لفصل الخدمة الكهربائية وأهمية توفر خدمة الكهرباء للعملاء، فإن الغالبية العظمى من العملاء الذين تم فصل الخدمة عنهم يسددون المبالغ المستحقة عليهم لكي تعاد الخدمة إليهم لكي لا تفصل خدمتهم لمدة طويلة.

رسوم العداد

تتقاضى الشركة أتعاب لقاء قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير يحدده مجلس الوزراء بناء على توصية من هيئة تنظيم الكهرباء. كما يحدد مجلس الوزراء التعرفة التي تتقاضاها الشركة على استهلاك الكهرباء وتوصيل الخدمة الكهربائية.

بالنسبة لهيكل التعرفة المطبق حاليا فقد تم إقراره في ١١/٨/١٤١٩هـ (الموافق لـ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨م). وقد تم إرفاق نسخة من القرار رقم ١٦٩ باللغة العربية مع ترجمة إنجليزية (الملحق ٢) من اتفاقية تحويل موجودات الصكوك.

وتعمل هيئة تنظيم الكهرباء حاليا على إعداد دراسة حول التعرفة الحالية للكهرباء في المملكة العربية السعودية وتقديم اقتراح بتعديلها، على أن ترفع هذه الدراسة إلى المجلس الاقتصادي الأعلى حال اكتمالها، علما بأنه لم يتم تحديد موعد معين لتقديم هذه الدراسة وتطبيق التعرفة الجديدة.

(لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة قسم "وصف المصدر" من نشرة الإصدار هذه.)

العدادات

إن غالبية العدادات المستخدمة حالياً هي عدادات كهروميكانيكية تعمل بالتناظر، حيث تقوم بعدد دورات قرص ألومنيوم يدور بسرعة متناسبة مع الطاقة، ولذا فإن عدد الدورات يتناسب مع استخدام الطاقة، ويتم إظهار مقدار استخدام الطاقة بشكل تناظري أيضاً. وتعمل الشركة في الوقت الراهن على استبدال العدادات الحالية المركبة لدى العملاء الصناعيين والعملاء التجاريين الكبار جداً (ذوي عدادات بحجم يزيد على ١,٠٠٠ أمبير) بعدادات إلكترونية رقمية تظهر حجم الطاقة المستهلكة على شاشة الكريستال السائل يمكن قراءتها عن بعد. كما توفر هذه العدادات الرقمية للشركة ميزة إضافية بتزويدها الشركة بالبيانات الفنية حول نمط استخدام العميل للكهرباء ومعدلات الأحمال ووقت الذروة والطلب الأقصى والحمل الأقصى. ولا توجد لدى الشركة في الوقت الحاضر خطة لتبديل العدادات الحالية بعدادات رقمية لعملائها العاديين من الفئتين السكنية والتجارية. و لكن يمكن تركيب عدادات رقمية لبعض العملاء الجدد.

وقد كانت دقة قراءة العدادات في عام ٢٠٠٦ م ٩٩,٨٦ ٪، و المتبقي هو نسبة مجموع العدادات التي اعترض العملاء على قراءتها.

ويدفع العميل رسوم عداد نظير تكلفة القراءة والصيانة وإعداد الفاتورة ولكنه لا يصبح مالكا للعداد، الذي يظل ملكاً للشركة.

العملاء المحددين والعدادات المحددة

يبين الجدول التالي توزيع العملاء حسب المناطق التي تعمل فيها الشركة وفئات العملاء الخمس كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ م.

فئة العملاء	عدد العملاء في كل منطقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ م	الوسطى	الغربية	الشرقية	الجنوبية	المجموع	النسبة
الفئة السكنية	١,٢٢٠,٢٩١	١,٦٤٥,٢٨٩	٦٥٤,٠٢٧	٥٦٤,٢٢٣	٤,٠٨٣,٨٣٠	٨٢,٤٠ ٪	
الفئة التجارية	٢٤٥,٦٨٥	٢٠٧,٦٢٤	١٤٨,٤٩٥	٣٦,١٥٧	٦٣٧,٩٦١	١٢,٨٧ ٪	
المجموع الفرعي	١,٤٦٥,٩٧٦	١,٨٥٢,٩١٣	٨٠٢,٥٢٢	٦٠٠,٣٨٠	٤,٧٢١,٧٩١	٩٥,٢٧ ٪	
الفئة الحكومية	٥٧,٩١١	٥٢,٤٤٩	٢٣٤,٤٧١	٢٧,٩٧٣	١٦١,٧٦٨	٣,٢٦ ٪	
الفئة الصناعية	٤,٥٥٨	٤,٤٥٦	٢,٩٨٤	٣٨٣	١٢,٣٨١	٠,٢٥ ٪	
الفئة الزراعية	٣٢,٢٩٠	٩,٩٤٣	١٥,٨٤٤	١,٨٩٠	٥٩,٩٦٦	١,٢١ ٪	
المجموع	١,٥٦٠,٧٣٦	١,٩١٩,٧٦١	٨٤٤,٨٢٢	٦٣٠,٥٩١	٤,٩٥٥,٩٠٦	١٠٠ ٪	

العدادات المحددة التي سيتم عزلها للصكوك ستكون من شريحتي عملاء الشركة السكنية و التجارية فقط ولن تشمل العملاء من الشريحة الحكومية أو الصناعية أو الزراعية لكون هذه الشرائح مجملها لا تمثل سوى أقل من ٥ ٪ من إجمالي عملاء الشركة حسب إحصائيات الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ م. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون العدادات المحددة من جميع المناطق الأربعة التي تعمل فيها الشركة، ولكن لن تقوم الشركة بإجراء أي اختبار للجدارة الائتمانية أو أي اختبارات أخرى بشأن العدادات المحددة.

وبعد تحديد القيمة الاسمية للصكوك التي تصدرها الشركة (راجع قسم "الإكتتاب والبيع" في نشرة الإصدار هذه)، ستقوم الشركة بفصل المعلومات الخاصة بالعدادات المحددة من خلال إدراج حقل آخر ضمن قاعدة البيانات الخاصة بها يعرف

جميع العدادات المحددة والعملاء المحددين المرتبطين بها من خلال رقم مرجعي لكل منها. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك، سوف تعد الشركة ملفاً مركزياً (بصيغة إلكترونية وصيغة ورقية) لجميع العدادات المحددة والعملاء المحددين ذوي العلاقة بها وتسلمه لوكيل حملة الصكوك.

وعلى افتراض أن القيمة الاسمية للصكوك الصادرة عن الشركة ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي، فإن العدادات المحددة ستشمل خمس مجموع العدادات السكنية والتجارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م. وسيتم تقرير العدد النهائي للعدادات المحددة تبعاً لإجمالي القيمة الاسمية للصكوك التي تصدرها الشركة.

تكاليف المدير المسموح بها

وفقاً لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك، يحق للشركة (بصفتها مدير الصكوك) أن تتقاضى "تكاليف المدير المسموح بها" مقابل الإيرادات المقبوضة من رسوم العداد قبل إجراء التوزيعات على حملة الصكوك.

ويبين الجدول التالي فئات العملاء والتكاليف والمصاريف التي تدخل ضمن تعريف تكاليف المدير المسموح بها عن الفترات المبينة.

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠٠٦	٢٠٠٥	
آلاف الريالات السعودية		
		تكاليف قراءة العدادات:
١٣٤,٧٢٠	٩٨,٥٠٤	العمالة (موظفو الشركة والمقاولون)
٥٨	٢٠٤	المواد
		تكلفة صيانة العداد:
٢١,٠٧٨	٢١,٠٥٢	العمالة (موظفو الشركة والمقاولون)
٨٠٠	٣٣١	المواد
١٥٦,٦٥٦	١٢٠,٠٩١	المجموع
٣١,٦	٢٥,٤	تكاليف العداد بالريال سعودي (عن طريق قسمة مجموع التكاليف خلال الفترة على العدد الإجمالي للعدادات في نهاية تلك الفترة)

وتمثل تكاليف المدير المسموح بها فقط بعض التكاليف والمصاريف المباشرة التي تتكبدها الشركة في توفير خدمات العدادات ويتم تحديدها فقط لغرض حساب صافي الدخل بالنسبة لموجودات الصكوك. وعلى ذلك، فإن هذه التكاليف والمصاريف لا تمثل إجمالي التكاليف والمصاريف التي تتكبدها الشركة في توفير خدمات العدادات. ومع ذلك، فإنه لا يجوز للشركة (بصفتها مدير موجودات الصكوك) أن تحتسب على حملة الصكوك سوى تلك التكاليف والمصاريف التي تقع ضمن تعريف تكاليف المدير المسموح بها وفقاً لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك.

ملخص وثائق الصكوك

ما يلي هو مجرد ملخص لبعض الشروط الأساسية لاتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك واتفاقية إدارة موجودات الصكوك وتعهد الشراء ولا يعتبر هذا الملخص شاملاً لهذه الوثائق (ويجب أن لا يفسر كذلك). وبالتالي يتعين على حملة الصكوك المحتملين ملاحظة أن هذا الملخص لا يشكل بديلاً لإطلاع على وثائق الصكوك المعنية بكاملها، والتي تتوفر للمعينة أثناء ساعات العمل المعتادة في المكاتب المحددة لكل من المصدر وأمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك. كما نذكر عناية حملة الصكوك المحتملين بأنهم ملزمون، وفقاً للشروط، بجميع نصوص وثائق الصكوك ويعتبرون مدركين لتلك النصوص.

سيكون لكل من المصطلحات المستخدمة وغير المعرفة في هذا القسم، ما عدا ما هو مذكور ادناه، المعنى المحدد لها في الشروط.

تشمل موجودات الصكوك الحقوق المستمدة من القرار رقم ١٦٩ و رخصة توزيع الكهرباء وبيعه بالتجزئة رقم ٧٠٤٠٦ ر الصادر بتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٨هـ و الممنوح من قبل هيئة تنظيم الكهرباء للقيام بالخدمات التالية:

- (أ) قراءة و صيانة عدادات قياس استهلاك الكهرباء في مباني العملاء المحددين؛
 - (ب) إعداد الفواتير وإصدارها وتوزيعها على العملاء المحددين بخصوص جميع الخدمات التي يقدمها لهم المصدر؛
- والحق بتقاضي وقبض الرسوم المتعلقة بالخدمات المشار إليها في (أ) و (ب) أعلاه، كما هو محدد في قرار رقم ١٦٩. موجودات الصكوك و الحقوق و المستحقات المتصلة بها موصوفة بدقة في اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك وسيتم شراء هذه الحقوق من قبل حملة الصكوك (عن طرق وكيل حملة الصكوك) من المصدر لمدة ٢٠ سنة وسيقوم المصدر بتحويل موجودات الصكوك إلى أمين موجودات الصكوك لمصلحة حملة الصكوك.

اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك

يبرم المصدر وأمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك والتي بموجبها:

- (١) يوافق المصدر على أن يحول ملكية موجودات الصكوك لمصلحة حملة الصكوك لمدة ٢٠ سنة.
- (٢) يبدأ سريان مفعول تحويل ملكية موجودات الصكوك في اعتباراً من تاريخ الإقفال ويظل نافذاً بالنسبة لكل عداد محدد وحتى (أ) تاريخ انتهاء فترة التحويل (كما هي معرفة في اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك) أو (ب) الفصل النهائي لذلك العداد المحدد، أيهما يقع أولاً.
- (٣) إن تحويل ملكية موجودات الصكوك لا يخول أيًا من حملة الصكوك حق الاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بعمل الشركة أو عملائها ولا يعطي أيًا من حملة الصكوك حق المشاركة في أي مسألة تتعلق بنشاط خدمات العدادات (سوى ما هو منصوص عليه في اتفاقية إدارة موجودات الصكوك). وبحكم تعيين مدير موجودات الصكوك، فإنه لا يحق لوكيل حملة الصكوك أو أمين موجودات الصكوك أن يعيقا بأي شكل أعمال مدير موجودات الصكوك، بما في ذلك تقديم (أو ضمان تقديم) خدمات العدادات أو أي عمل آخر مشابه.

ووفقاً لاتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك يتعهد المصدر طوال مدة الـ ٢٠ سنة بأن (أ) لا يتصرف بأي شكل في جميع أو أي جزء من موجودات الصكوك ولن يمنح أو يسمح بوجود أي مصلحة رهنية على جميع أو أي من حقوقه أو

ملكيتها أو مصلحته في موجودات الصكوك إلا بقدر ما هو منصوص عليه صراحة في وثائق الصكوك، (ب) يضيف للاحتياطي وفقا للشروط ٥ (ث) (زيادة الاحتياطي) من الشروط، (ج) يلتزم بأنظمة الكهرباء عموما، إلا إذا كان عدم الالتزام لا يحدث تأثيرا سلبيا جوهريا (كما هو معرف في اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك)، (د) يفعل أو يتخذ أو يقوم بكافة الإجراءات والشروط أو الأشياء المطلوبة للإبقاء على ضمانات المصدر (كما هي معرفة أدناه)، والتي تعتبر مكررة وقائمة في تاريخ الإقفال، صحيحة بالإشارة إلى الوقائع القائمة حينئذ.

يتعهد أمين موجودات الصكوك مع المصدر ووكيل حملة الصكوك بتأدية أو ضمان تأدية خدمات العدادات وإنفاذ أو ضمان إنفاذ حقوق حملة الصكوك بمقتضى موجودات الصكوك. وتقر الأطراف بأن أمين موجودات الصكوك يفوض دون رجعة تأدية التزامات خدمات العدادات و تنفيذ (أو ضمان تنفيذ) حقوق حملة الصكوك من موجودات الصكوك تجاه مدير الصكوك بمقتضى اتفاقية إدارة موجودات الصكوك.

ويقر المصدر بأنه يقدم التزاماته لضمان قيام أمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك بإبرام هذه الاتفاقية وبأن أمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك لم يقوما بأية استفسارات ولن يقوما بأية استفسارات بخصوص أي عداد محدد أو أي عقد لعميل محدد (كما هو معرف في اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك) أو بخصوص الجدارة الائتمانية لأي عميل محدد أو مدى ملائمة موجودات الصكوك. ويقر أمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك بأنهما قد اعتمدا على ضمانات المصدر وليس على أية بيان أو ضمان آخر. وعلى المصدر أن يبلغ أمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك إذا ما تم انتهاك أي من ضمانات المصدر أو تعهداته.

وتشمل ضمانات المصدر المقدمة لأمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك في تاريخ هذه الاتفاقية (والتي تعتبر مكررة وقائمة في تاريخ الإقفال وفي كل تاريخ قبله) إفادات و ضمانات من المصدر بما يلي: (أ) أن المصدر، قبل تحويل ملكية موجودات الصكوك مباشرة، هو المالك الشرعي والمستفيد لموجودات الصكوك، (ب) أن أحقية المصدر في جباية رسوم العدادات (كما هو معرف في اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك) من العملاء المحددين يخضع فقط لقوانين الكهرباء، (ج) أن نسخة القرار رقم ١٦٩ هي صحيحة و (باستثناء التعديلات المبينة في القرار رقم ١٧٠)، لم تعدل أو يضاف إليها أو تلغى منذ تاريخ الاتفاقية وأن المصدر ليس مخالفا لأي من نصوص قوانين الكهرباء التي في رأيه لها تأثير سلبى جوهري، (د) أنه في تاريخ الإقفال (١) لن تكون هناك أية قيود على قدرة المصدر على تحويل ملكية موجودات الصكوك بالطريقة المنصوص عليها في الاتفاقية، و (٢) أن الاتفاقية ستكون نافذة لغرض تحويل موجودات الصكوك إلى أمين موجودات الصكوك (نيابة عن حملة الصكوك ووكيل حملة الصكوك)، (هـ) أن المصدر لم يبيع موجودات الصكوك أو يتصرف بها ولم ينشئ أو يمنح ولم يسمح بوجود أي مصلحة رهنية على أي من أو جميع حقوقه في موجودات الصكوك أو ملكيته لها أو مصلحته فيها، (و) أن المصدر لديه الأهلية والسلطة والصلاحيحة اللازمة لتمكينه من عقد وتأدية التزاماته المترتبة عليه بمقتضى الاتفاقية، (ز) أن اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك تشكل، مع الأخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بالنظام السعودي والشريعة الإسلامية والموضحة تحت قسم "عوامل المخاطرة" ونصوص إخلاء المسؤولية

والاستثناءات المذكورة فيها، التزامات قانونية وسليمة وملزمة وقابلة للتنفيذ ضده بموجب أحكامها، (ح) أنه تم الحصول على جميع التفويضات والموافقات لتمكين المصدر من إبرام هذه الاتفاقية وتحويل ملكية موجودات الصكوك إلى أمين موجودات الصكوك (نيابة عن حملة الصكوك ووكيل حملة الصكوك) وأنها ما تزال نافذة وبكامل مفعولها، (ط) أن المصدر قد أدار موجودات الصكوك لحسابه الخاص منذ بدئها وأنه ليس على علم (سوى ما هو موضح في نشرة الإصدار) بأي أمر أو حدث أو ظرف من شأنه أن يتسبب في تخفيض صافي الدخل المتحقق من موجودات الصكوك بعد تاريخ إصدارها بدرجة

تجعله غير كاف لتغطية مبالغ التوزيع الدورية والمبالغ الإضافية حينما تصبح من وقت لآخر مستحقة الدفع بخصوص الصكوك، (ي) أن تكاليف المدير المسموح بها عن السنتين الماليتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م كانت كما هي مبينة في قسم موجودات الصكوك من نشرة الإصدار هذه.

اتفاقية إدارة موجودات الصكوك

يبرم أمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك ومدير موجودات الصكوك اتفاقية إدارة موجودات الصكوك والتي بموجبها:

(١) يكلف أمين موجودات الصكوك تكليفا لا رجعة فيه (نيابة عن حملة الصكوك) مدير موجودات الصكوك بالقيام بخدمات العدادات (أو ضمان القيام بها) والواجبات الأخرى المنصوص عليها في اتفاقية إدارة موجودات الصكوك وذلك طوال مدة الصكوك ويوافق مدير الصكوك على القيام بدور المدير فيما يتعلق بموجودات الصكوك باسم حملة الصكوك ونيابة عنهم. ويعمل مدير موجودات الصكوك كمقابل مستقل (أجير مشترك) وليس كموظف (أجير خاص)؛ و

(٢) يقر مدير موجودات الصكوك اذا كان ذلك عملي على إدارة وتأدية خدمات العدادات وتنفيذ أو ضمان تنفيذ حقوق حملة الصكوك المتعلقة بموجودات الصكوك. وعلى وجه الخصوص، يقوم مدير الصكوك (أو يضمن القيام بها) بخدمات العدادات والفوترة وتحصيل المبالغ التي تستحق بخصوص العدادات المحددة، وضبط التكاليف ضمن مستوى تكاليف المدير المسموح بها، وإدارة الدخل بما يضمن المحافظة على دخل الصكوك وحمايته، والمحاسبة والتدقيق فيما يتعلق بالدخل ومصاريف أمين موجودات الصكوك، والرسوم النظامية وضبط الضرائب، ويمكنه في حالات معينة تعديل عقد العميل المحدد أو زيادته أو فسخه.

ويتعهد مدير موجودات الصكوك بموجب اتفاقية إدارة موجودات الصكوك بما يلي (أ) أن يكرس للوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في اتفاقية إدارة موجودات الصكوك على الأقل نفس القدر من الوقت والاهتمام، وأن يبذل على الأقل نفس القدر من المهارة والعناية والحرص، الذي يبذله في تأدية حقوقه والتزاماته الخاصة المتعلقة بأعماله عموما، وخصوصا فيما يتعلق بعدادات الكهرباء التي لا تدخل في نطاق موضوع هذه العملية أو أي إصدار آخر من الصكوك، (ب) أن يلتزم بالقدر الممكن عمليا بأية توجيهات وأوامر وتعليمات يعطيها من وقت لآخر أمين موجودات الصكوك أو وكيل حملة الصكوك، حسب الحالة، بصورة معقولة فيما يتعلق بتأدية التزاماته المنصوص عليها في اتفاقية إدارة موجودات الصكوك و (ج) أن يشعر على الفور أمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك بما يلي:

١. أية رسوم عدادات تتعلق بالعدادات المحددة التي يتم الاعتراض عليها والتي تعتبر جوهرية في سياق الصكوك (بما في ذلك ما يتعلق بأي مبالغ يلزم دفعها بموجب الصكوك)، شريطة أن تعتبر رسوم العداد "جوهرية" إذا كانت هذه الرسوم تشكل على الأقل واحدا (١) ٪ من جميع رسوم العدادات المستحقة الدفع بخصوص العدادات المحددة.

٢. أي حدث أو ظرف يحتمل في رأي مدير موجودات الصكوك (١) أن يؤثر بشكل ملموس على مستوى صافي الدخل الناشئ عن موجودات الصكوك بخصوص أية فترة توزيع دوري أو (ب) يؤدي بصافي الدخل المقبوض خلال فترة التوزيع الدوري المعنية (عند جمعه إلى مبلغ أي احتياطي) إلى الانخفاض دون مبلغ التوزيع الدوري لفترة التوزيع الدوري تلك، زائدا، في حالة انتهاء فترة توزيع دوري في تاريخ سنة خامسة، المبلغ الإضافي

الواجب التطبيق.

٣. إذا انتهك أي التزام جوهرى وفقا لقوانين الكهرباء، و

٤. إذا تم فصل ١,٠٠٠ أو أكثر من العدادات المحددة فصلا دائما (ويقصد بذلك عدم إعادة الخدمة خلال شهرين من الفصل) في أي شهر ميلادي، على أن يتم إشعار أمين موجودات الصكوك بذلك في أو قبل اليوم العشرين من الشهر الميلادي التالي، وإشعار أمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك كتابيا بالعدد الفعلي للعدادات المحددة التي يتم فصلها نهائيا في أي سنة مالية في موعد أقصاه اليوم المائة والعشرون من السنة المالية التالية.

رسوم مدير موجودات الصكوك المتعلقة باتفاقية إدارة موجودات الصكوك مبينة في الشرط ٥ (ب) (موجودات الصكوك: استخدام المتحصلات - صافي الدخل) و ٥ (ج) (موجودات الصكوك: استخدام المتحصلات - الاحتياطي) من الشروط.

يقدم مدير موجودات الصكوك للأطراف الأخرى في اتفاقية إدارة موجودات الصكوك التأكيدات والضمانات المختلفة التالية ويقر بأن الأطراف الأخرى لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك تبرم هذه الاتفاقية استنادا إلى تلك التأكيدات والضمانات: (أ) أن لديه كامل السلطة والصلاحيه لإبرام اتفاقية إدارة موجودات الصكوك وممارسة حقوقه وتأييد التزاماته المنصوص عليها فيها (ب) أن جميع التصرفات والشروط والأشياء المطلوب فعلها أو الوفاء بها أو القيام بها لغرض (١) تمكنه من إبرام اتفاقية إدارة موجودات الصكوك بشكل نظامي وممارسة حقوقه المنصوص عليها فيها وتأييد وتطبيق الالتزامات التي تترتب عليها بموجبها، (٢) هي تصرفات وشروط وأشياء نظامية وسليمة وملزمة وقابلة للإنفاذ، مع الأخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بالنظام السعودي والشريعة الإسلامية والموضحة تحت قسم "عوامل المخاطرة" ونصوص إخلاء المسؤولية والاستثناءات المذكورة فيها، قد تم تطبيقها والوفاء بها تماما، (ج) أن الالتزامات المترتبة عليه بمقتضى اتفاقية إدارة موجودات الصكوك، مع الأخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بالنظام السعودي والشريعة الإسلامية والموضحة تحت قسم "عوامل المخاطرة" ونصوص إخلاء المسؤولية والاستثناءات المذكورة بها، هي التزامات قانونية وسليمة وملزمة وقابلة للتنفيذ ضده بموجب أحكامها، و(د) أن توقيعه لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك وممارسته لحقوقه وتأييده للالتزامات المترتبة عليه بموجبها لا ولن (١) تتناقض بشكل جوهرى مع أي اتفاقية أو رهن أو أي مستند آخر أو معاهدة أخرى طرف فيها أو ملزمة له أو لأي من أصوله، (٢) تتعارض مع مستنداته التأسيسية، أو (٣) تتعارض مع أية قوانين أو أنظمة مرعية أو مع أي أمر رسمي أو قضائي.

تعهد الشراء

يقوم المصدر وفقا لتعهد الشراء بالتالي:

(١) أن يتعهد لوكيل حملة الصكوك تعهدا لا رجعة فيه بأن يشتري الصكوك ذات العلاقة عقب وقوع حالة ممارسة من حامل الصكوك أو حملة الصكوك ذوي الصلة (حسب الحالة)، وأن يدفع في حساب العملية جميع المبالغ المستحقة (إن وجدت) بخصوص الصكوك ذات العلاقة إلى حامل الصكوك أو حملة الصكوك المعنيين.

(٢) أن يقبل دون قيد أو شرط قبولا لا رجعة فيه، بعد استلامه إشعار ممارسة من وكيل حملة الصكوك، بالتحويل التلقائي لموجودات الصكوك إلى المصدر خالية وخالصة من أي مصلحة رهنية. ويعتبر المصدر بقبوله لموجودات الصكوك أنه قبل ووافق دون قيد ودون رجعة على أن سعر الشراء إلى جانب أي مبلغ إضافي أو مبلغ محدد يشكل سعرا عادلا لموجودات الصكوك تلك.

شروط عامة تنطبق في جميع الوثائق

التنازل

لا يجوز للمصدر وأمين موجودات الصكوك التنازل عن أو تحويل حقوقهما و/ أو التزاماتهما المنصوص عليها في وثائق الصكوك أو التنازل عن أو تحويل أي مصلحة في وثائق الصكوك. ولكن، يحق لوكيل حملة الصكوك التنازل عن أو تحويل حقوقه والتزاماته بمقتضى أي من وثائق الصكوك وفقا لأحكام إعلان الوكالة ودون المساس بتلك الأحكام وذلك شريطة أن (١) يتنازل وكيل حملة الصكوك عن أو يحول حقوقه والتزاماته بمقتضى إحدى وثائق الصكوك في نفس الوقت الذي يتنازل فيه عن أو يحول حقوقه والتزاماته بمقتضى جميع وثائق الصكوك الأخرى، و (٢) أن تتم جميع عمليات التنازل أو التحويل تلك إلى نفس الجهة.

الانتهاء

تنتهي كل وثيقة من وثائق الصكوك في (أ) تاريخ انتهاء فترة التحويل أو (ب) في التاريخ الذي يشتري فيه المصدر آخر صك قائم وفقا لتعهد الشراء، أيهما يقع أولا.

وصف المصدر

مقدمة

الشركة السعودية للكهرباء ("الشركة") هي شركة متكاملة لتوليد ونقل وتوزيع الكهرباء و هي المزود الرئيسي للكهرباء في المملكة. ولقد شكلت مبيعات الشركة من الكهرباء في عام ٢٠٠٦م ٨٥ ٪ من إجمالي مبيعات الكهرباء في السوق السعودية، وتنتج مرافق ومنتجي الطاقة الآخرون باقي الطاقة المستهلكة في المملكة. وتعتبر الشركة رابع أكبر شركة في المملكة من حيث قيمة الأصول.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م، بلغت الطاقة الإجمالية لتوليد الكهرباء لمرافق الشركة ٣٠,٣٣٤ ميغاواط. وتملك الشركة وتشغل في الوقت الحاضر ٦٩ محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في عموم المملكة مستخدمة التوربينات البخارية والمولدات العاملة بالديزل وتوربينات الغاز (كلاهما من فئة "دورة واحدة" و"دورة مركبة"). وتخطط الشركة لزيادة طاقتها الإنتاجية المركبة إلى ٣٦,٦٠٣ ميغاواط في عام ٢٠٠٨م بتكلفة إجمالية تقديرية مقدارها ٢٣,٠٠٠ مليون ريال سعودي.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م، وصلت أطوال خطوط نقل الكهرباء إلى أكثر من ٣٣,٦٩٢ كم من الخطوط العلوية و ٣,١٢٠ كم من الخطوط الأرضية وغطت هذه الشبكة مناطق المملكة الأربع التي تعمل فيها الشركة (لمزيد من المعلومات حول المناطق الأربع التي تعمل فيها الشركة، راجع قسم "تاريخ الشركة" من نشرة الإصدار هذه).

يتولى نشاط التوزيع في الشركة مهمة توفير الخدمة الكهربائية لعملائها، وتصنف الشركة عملاءها في خمس فئات رئيسية هي: الفئة السكنية والفئة التجارية والفئة الصناعية (التي تشمل شركات صناعية تملكها الدولة جزئياً) والفئة الزراعية والفئة الحكومية.

وفي عام ٢٠٠٦م، بلغ إجمالي مبيعات الكهرباء في الشركة ١٦٣,١٥١ غيغاواط ساعة، منها ٨٦,٠٠٠ غيغاواط ساعة (٥٢,٧ ٪) بيعت لعملاء الشريحة السكنية و ٣٣,٥٢٩ غيغاواط ساعة (٢٠,٥ ٪) للشريحة الصناعية. وتتواجد غالبية عملاء الشريحة السكنية في المنطقتين الوسطى والغربية اللتين شكلتا معا ٧٠ ٪ تقريبا من إجمالي مبيعات الشركة لعملاء الشريحة السكنية في عام ٢٠٠٦م. أما الشريحة الصناعية، فيتواجد الجزء الأكبر من عملائها في المنطقة الشرقية، والتي شكلت نحو ٨٠ ٪ من إجمالي مبيعات الشركة من الكهرباء لعملاء الشركة من الشريحة الصناعية في عام ٢٠٠٦م.

بالنسبة لإيرادات الشركة التشغيلية فهي تأتي من ثلاثة مصادر رئيسية هي: تعرفرة أسعار بيع الخدمة الكهربائية، تعرفرة قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير، وتعرفرة توصيل الكهرباء للمستهلكين. وقد بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية للشركة خلال عام ٢٠٠٦م ١٩,٧٠٦ مليون ريال سعودي، منها ١٨,٢٨٥ مليون ريال سعودي من مبيعات الكهرباء و ٧٠٧ ملايين من تعرفرة قراءة و صيانة العدادات وخدمات الصيانة وإعداد الفواتير و ٧١٣ مليون ريال سعودي من تعرفرة توصيل خدمة الكهرباء للمستهلكين.

تخضع عمليات الشركة لإشراف هيئة تنظيم الكهرباء التي ترفع توصياتها إلى مجلس الوزراء والمتعلقة بتحديد تعرفرة مبيعات الكهرباء أو الخدمات المنظمة وتتولى مهمة التأكد من تحقيق أهداف سياسة الحكومة الخاصة بقطاع الكهرباء. ومع أن هيئة تنظيم الكهرباء تراجع جميع أنشطة الشركة من الناحية التنظيمية، إلا أن تركيزها الرئيسي ينصب في الآونة الحالية على تعرفرة مبيعات الكهرباء إلى العملاء في المملكة.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م، بلغ رأسمال الشركة المصرح به ٤١,٦٦٥,٩٣٨,١٥٠ ريال سعودي مقسمة إلى ٤,١٦٦,٥٩٣,٨١٥ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريالات سعودية للسهم الواحد. وتعود ملكية حوالي ٧٤ ٪ من رأسمال

الشركة للحكومة السعودية ("الحكومة") وحوالي ٧٪ لأرامكو السعودية المملوكة في الوقت الحاضر بالكامل للحكومة، فيما يملك الجمهور في المملكة النسبة الباقية من أسهم الشركة. وقد أدرجت أسهم الشركة في سوق الأسهم السعودية منذ انطلاقتها.

التاريخ

قبل تأسيس الشركة في ديسمبر ١٩٩٩م، كانت مسؤولية صناعة الكهرباء في المملكة تنتزع في المناطق بين أربعة شركات تملكها الدولة بالأغلبية عرفت باسم "الشركات السعودية الموحدة للكهرباء" (SCECO)، والمؤسسة العامة للكهرباء (GEC) التي كانت تشرف على بعض مشاريع الكهرباء العاملة في ما كان يعرف آنذاك بالمنطقة الشمالية.

تم إنشاء شركات الكهرباء الموحدة الأربع بعد مبادرة الحكومة التي هدفت إلى تنظيم قطاع الكهرباء في المملكة من خلال إنشاء وزارة الصناعة و الكهرباء سنة ١٩٧٥م. وكجزء من هذا التنظيم تم تقسيم المملكة في البداية إلى خمس مناطق (الغربية والشرقية والوسطى والجنوبية والشمالية) للأغراض التشغيلية. وبذلك تم توحيد مختلف شركات الكهرباء الخاصة وشبه الخاصة التي كانت تعمل آنذاك في المناطق الغربية والشرقية والوسطى والجنوبية باسم الشركة الموحدة للكهرباء في كل من المناطق المعنية. وكان الاستثناء الوحيد من هذه العملية المنطقة الشمالية حيث كانت المؤسسة العامة للكهرباء تشغل بعض المحطات مباشرة بينما واصلت مختلف شركات الكهرباء في هذه المنطقة العمل تحت إشراف هذه المؤسسة. وكانت مختلف شركات الكهرباء الموحدة ومشاريع الكهرباء التي كانت تعمل في المنطقة الشمالية مسؤولة فقط عن توليد وتوفير الكهرباء كل في منطقة عملها. ولم تكن شبكات النقل عبر المناطق متصلة ببعضها البعض فيما عدا الربط الذي تم بين المنطقة الشرقية والوسطى.

شهد قطاع الكهرباء عملية إصلاح وإعادة هيكلة أخرى في أواخر التسعينيات وتم تأسيس الشركة وفقا للقرار رقم ١٦٩ لتحل محل الشركات الموحدة للكهرباء ومشاريع الكهرباء التي كانت تعمل آنذاك تحت إشراف المؤسسة العامة للكهرباء. وقد تم تسجيل الشركة كشركة مساهمة وفقا للمرسوم الملكي م/١٦ الصادر بتاريخ ١٤٢٠/٩/٦هـ (الموافق لـ ١٣ ديسمبر ١٩٩٩م) وقرار مجلس الوزراء رقم ١٥٣ الصادر بتاريخ ١٤٢٠/٩/٥هـ (الموافق لـ ١٢ ديسمبر ١٩٩٩م)، ويقع مركزها الرئيسي في الرياض. وتم تأسيس الشركة عن طريق دمج الشركات الموحدة للكهرباء الأربع ومشاريع المؤسسة العامة للكهرباء والمشاريع التي كانت تعمل تحت إشرافها في الشركة السعودية للكهرباء وتم حل المؤسسة العامة للكهرباء.

تولت الشركة وأخذت على عاتقها جميع عمليات وحقوق والتزامات كل واحدة من الشركات التي اندمجت فيها لتصبح شركة متكاملة لتوليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها في عموم المملكة. وقد احتفظت بتقسيم المملكة إلى مناطق عمل لكنها خفضت إلى أربع مناطق (الغربية والشرقية والوسطى والجنوبية) ووفقا للهيكل التنظيمي للشركة. في الوقت الحاضر تغطي المنطقة الغربية أربع إدارات كهرباء في كل من مكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة وتبوك والطائف، بينما تتألف المنطقة الشرقية من أربع إدارات كهرباء تغطي الدمام والأحساء والمنطقة الشمالية و منطقة الجوف والحدود الشمالية، فيما تشمل المنطقة الوسطى خمس إدارات كهرباء هي مدينة الرياض والقصيم والخرج والدوادمي وحائل. أما المنطقة الجنوبية فتتألف من أربع إدارات كهرباء هي عسير وجيزان ونجران والباحة.

وقد تبنت الشركة في عام ٢٠٠١م خطة استراتيجية لتمكينها من تلبية احتياجات عملائها، والتي تضمنت زيادة طاقتها الإنتاجية وتوسعة شبكة النقل. وفي عام م ٢٠٠٢ بدأت تشغيل الودعتين الثانية والثالثة من محطة الشعيبة، في حين تم مؤخرا بدأ تشغيل الودعات الثلاث من المرحلة الثانية من مشروع محطة الشعيبة. ومن بين الودعات الثلاث المتبقية من المرحلة الثانية هناك واحدة في طور إنهاء اختبارات الموثوقية فيما يتوقع بدأ تشغيل الودعتين الأخيرين في

منتصف عام ٢٠٠٨م. كما شهد عام ٢٠٠٤م توسعة المحطة التاسعة في الرياض وبدأ تشغيل أول محطة فرعية بطاقة ٣٨٠ كيلو فولت / ١١٠ في الطائف وفي عام ٢٠٠٥م أقر مجلس الإدارة خطة عملية لمدة أربعة سنوات للسنوات ٢٠٠٧ م إلى ٢٠١٠م وأقر مجلس الإدارة أيضا موازنة تقديرية بقيمة إجمالية بلغت ١١,٠٠٠ مليون ريال سعودي لتغطية مصروفات رأسمالية في عام ٢٠٠٦م. وقد وقعت الشركة في عام ٢٠٠٦م عقودا بقيمة ٥,٠٠٠ مليون ريال سعودي لإنشاء وتركيب وصيانة معدات توليد ونقل وتوزيع.

الإستراتيجية

تعكس استراتيجية أعمال الشركة سياسة الحكومة في تطوير قطاع الكهرباء في المملكة. وتقع مسؤولية وضع سياسة الحكومة المتعلقة بتطوير صناعة الكهرباء على عاتق وزارة المياه والكهرباء منذ عام ٢٠٠٣م حينما أخذت هذا الدور من وزارة الصناعة والكهرباء. وتتمثل أهداف السياسة الحالية للحكومة في (أ) ضمان صناعة كهرباء آمنة وموثوقة ومعقولة التكلفة يمكنها تلبية احتياجات المستهلكين من عملاء قطاعات الصناعة والتجارة والحكومة والمساكن والزراعة وتحلية المياه، (ب) المحافظة على تعرفه بمستويات تعكس التكاليف المرتبطة بصناعة الكهرباء نفسها، (ج) اعتماد إجراءات منافسة وتنافسية حيثما أمكن الأمر (وخصوصا في مجال توليد الطاقة)، (د) دعم التطوير والتشغيل الانسيابي المستمر لقطاع الكهرباء، وتطوير إطار نظامي مناسب يشجع المنافسة ضمن القطاع واجتذاب استثمارات القطاع الخاص.

وتشمل الخطط المستقبلية لهيئة تنظيم الكهرباء فصل نشاط نقل الطاقة لدى الشركة عن نشاط توليد الكهرباء وتوزيعها وذلك من خلال تحويل نشاط النقل إلى شركة جديدة ("Transco") تملكها وتديرها الشركة.

وضمن الأهداف العامة لسياسة تطوير قطاع الكهرباء، تنوي الحكومة دفع المنافسة في هذا القطاع من خلال تسهيل إنشاء شركات مستقلة لإنتاج الطاقة وشركات مستقلة أخرى لإنتاج المياه والكهرباء. وتتضمن خطط الشركة الدخول في اتفاقيات شراء طويلة الأجل تصل مدتها إلى ٢٠ سنة لشراء الكهرباء من شركات إنتاج الطاقة المستقلة. وبالنسبة لمنتجي المياه والكهرباء المستقلين، فإن شركة المياه والكهرباء تشتري في الوقت الحاضر جميع إنتاج المياه والكهرباء لمحطتي الشعبية ٣ والشقيق ٢، وهم محطتان مستقلتان لإنتاج المياه والكهرباء يجري إنشاؤهما في المملكة، وذلك بموجب اتفاقيات شراء طويلة الأجل تبلغ مدتها ٢٠ سنة (لمزيد من المعلومات حول شركة المياه والكهرباء، راجع قسم "شركة المياه والكهرباء" من نشرة الإصدار هذه). وقد أبرمت الشركة اتفاقية بيع مع شركة المياه والكهرباء لمدة ٢٠ سنة تشتري الشركة بموجبها كمية الطاقة التي يتعين على شركة المياه والكهرباء شراؤها من منتجي المياه والكهرباء المستقلين المعنيين.

كما تعتزم الشركة إعادة هيكلة نشاط توليد الطاقة لديها وذلك بتقسيمه إلى مجموعات توليد كمحافظ استثمارية تتألف من وحدات لتوليد الطاقة. وتعتقد الشركة أن إنشاء هذه المحافظ من شأنه أن يساعد في رفع مستوى المنافسة على مستوى قطاع توليد الطاقة في المملكة وذلك للأسباب التالية:

- تحقيق الاستغلال الأمثل لأصول توليد الطاقة، بما في ذلك تحقيق المستوى الأمثل لاستعمال زيت الوقود ذي الأسعار المنخفضة.
- المساعدة في تطبيق أسلوب تجاري لتوريد الكهرباء لقطاع نقل الكهرباء، ما يساهم بدوره في تحقيق المستوى الأقصى للأرباح.
- تعزيز قدرة الشركة على توقع النفقات التشغيلية وضبطها وعلى تطوير المعايير ذات العلاقة للعائد على رأس المال وتحقيق تلك المعايير.

▪ تمكين الشركة من وضع مؤشر قياسي للأداء بين مختلف المحافظ والمساعدة في إعداد المحافظ المختلفة للبيع للمستثمرين من القطاع الخاص كجزء من مبادرة الحكومة لفتح الباب لمزيد من المنافسة في قطاع الكهرباء.

ومن المقرر أيضا أن يبقى نشاط التوزيع لدى الشركة تحت مسؤوليتها إلى أن يحين الوقت الذي تراه الحكومة مناسباً لفتح قطاع توزيع الكهرباء في المملكة للمنافسة.

كما تخطط الشركة لزيادة طاقتها الإنتاجية المركبة إلى ٣٦,٦٠٣ ميغاواط بنهاية عام ٢٠٠٨م من أجل تلبية الطلب المتوقع بشكل رئيسي من عملاء الشريحة السكنية. ولكن مع تطور قطاع الطاقة المستقل، فإن الشركة تعتقد أنها ربما تكون قادرة على خفض مستوى النفقات الرأسمالية على مشاريع جديدة لتوليد الطاقة. كما طورت الشركة برنامجها الخاص للإنتاج المستقل للطاقة بهدف تشجيع استثمار القطاع الخاص في نشاط توليد الطاقة لديها. وكجزء من هذا البرنامج، حددت الشركة الحاجة لإنشاء ثلاث محطات للطاقة بقدرة إنتاجية إجمالية تبلغ ٥ غيغاواط وتتوقع طرح عطاءاتها للمنافسة خلال السنوات الثلاث أو الأربع التالية.

وقد اعتمدت الشركة حتى الآن في تمويل عملياتها على الأموال المتحصلة من العمليات وحقوق المساهمين وحصلت على تمويلات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل نفقاتها الرأسمالية. وتهدف الشركة إلى تقوية مركزها المالي من خلال جمع مبلغ مالي من أسواق رأس المال المحلية والعالمية بغرض تنويع مصادر التمويل مع التركيز بشكل خاص على التمويل الطويل الأجل.

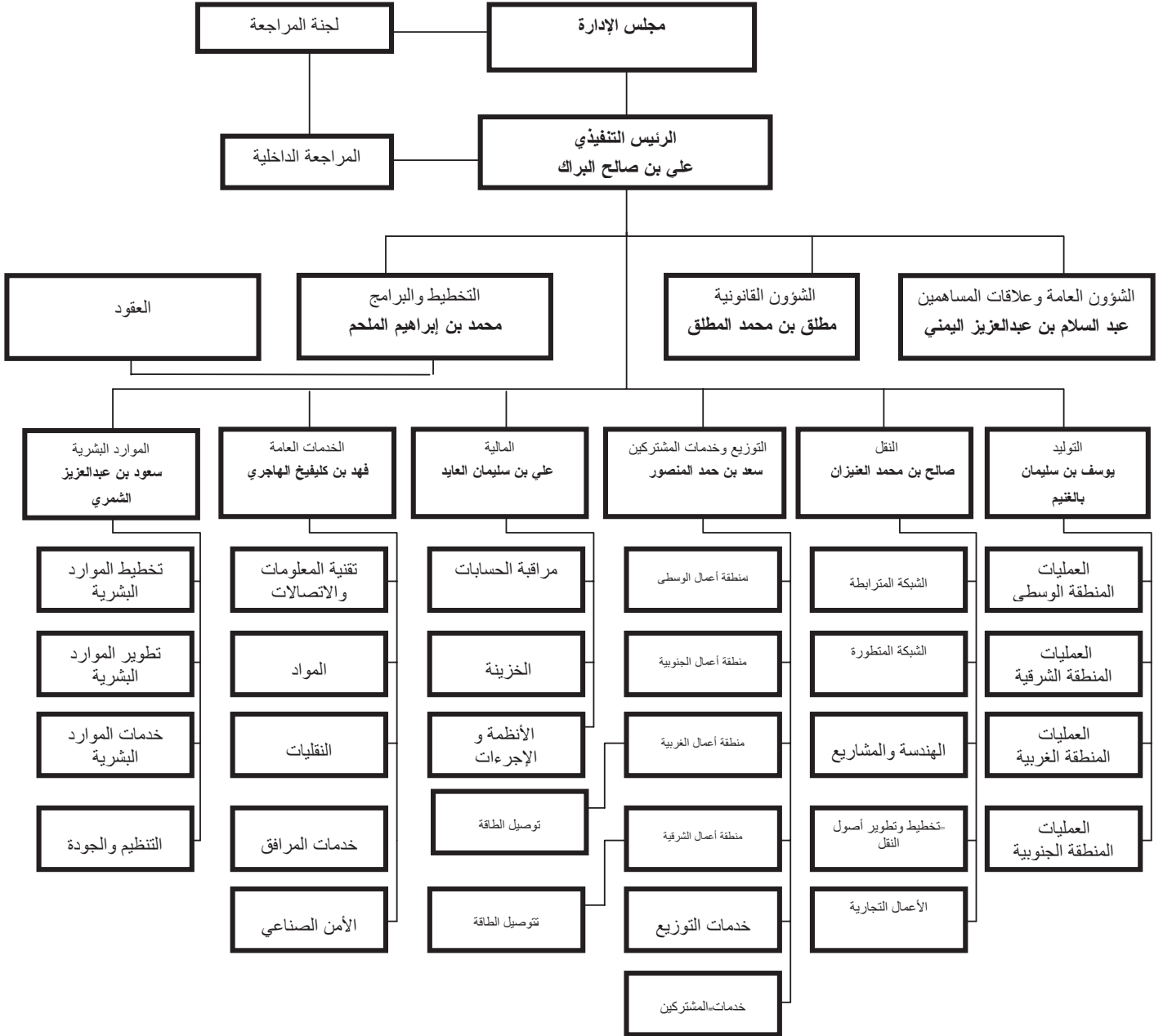
ولرفع مستوى موثوقية إمداد الطاقة في المملكة وخفض التكاليف وزيادة تداول الطاقة، تنوي الشركة تطوير الربط الكهربائي مع أنظمة نقل الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة. وقد أسست الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي سنة ٢٠٠١م هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي، كشركة مساهمة وفقا للأنظمة السعودية، لربط شبكات النقل الكهربائي في الدول الأعضاء (لمزيد من التفصيل، فضلا راجع "مشروع الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون" من نشرة الإصدار هذه).

وتهدف الشركة خلال الأجلين المتوسط والطويل (فترة تمتد من ٥ إلى ٢٥ سنة) إلى رفع مستوى "عوامل القدرة الإنتاجية" (أي نسبة الإنتاج الفعلي لكل محطة كهرباء خلال فترة زمنية مقارنة بإنتاجها فيما لو عملت بكامل قدرتها الإنتاجية) لنشاط التوليد من خلال إجراء مزيد من الاستثمار في شبكة النقل والربط بين المناطق الأربع التي تعمل فيها الشركة بالنسبة لنشاط النقل، حيث أن المنطقتين الوسطى والشرقية هما فقط المترابطتان بشكل كامل. وتتوقع الشركة تحقيق الأرباح الاقتصادية والتشغيلية من ربط شبكة النقل لديها، بما في ذلك:

- زيادة إجمالي الطاقة الاحتياطية للشبكة بكاملها؛
- رفع مستوى استغلال محطات الطاقة التابعة للشركة ما يخفض من التكاليف التشغيلية؛ و
- تعزيز مستوى الموثوقية والأمن في شبكة النقل.

الهيكل التنظيمي

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي للشركة:



نشاط الشركة

تتركز أنشطة الشركة في ثلاثة أنشطة رئيسية هي: التوليد والنقل والتوزيع. ويساند هذه الأنشطة نشاطات المالية، الخدمات العامة، الموارد البشرية، الشؤون العامة وعلاقات المساهمين، التخطيط والبرامج، الشؤون القانونية والمراجعة الداخلية.

توليد الكهرباء

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م، بلغ عدد محطات توليد الكهرباء العاملة ٦٩ محطة بقدرة إنتاجية إجمالية مقدارها ٣٠,٣٣٤ ميغاواط تنتجها مولدات تعمل بواسطة توربينات غازية وأخرى بخارية ومولدات تعمل بالديزل. وتشكل التوربينات التي تعمل بالغاز الجزء الأكبر من معدات توليد الطاقة بالشركة حيث تنتج ما مجموعه ١٥,٨٤٣ ميغاواط (وهو ما شكل ٥٢,٣ ٪ من إجمالي القدرة الإنتاجية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م)، بينما بلغ إجمالي القدرة التوليدية لجميع التوربينات البخارية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م ما مجموعه ١١,٤٧٢ ميغاواط (وهو ما شكل ٣٧,٨ ٪ من إجمالي القدرة الإنتاجية للشركة). وبلغ إجمالي إنتاج المولدات العاملة بالقدرة المركبة ٢,٣٨٥ ميغاواط في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م (وهو ما شكل ٧,٩ ٪ من إجمالي القدرة الإنتاجية للشركة). وبلغ إجمالي إنتاج المولدات العاملة بالديزل ٦٠٨ ميغاواط في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م (وهو ما شكل ٢ ٪ من إجمالي القدرة الإنتاجية للشركة). وتتفاوت كمية الطاقة التي توردها المحطات المختلفة من سنة لأخرى تبعاً لجدول الصيانة ومستويات الأحمال الناتجة عن طلبات العملاء.

ذروة الطلب

بفعل النمو السكاني والاقتصادي، ارتفعت ذروة الطلب غير المتزامنة على الكهرباء في المملكة من ١٩,٣٢٦ ميغاواط في عام ١٩٩٧م إلى ٣٢,٦٥٧ ميغاواط في عام ٢٠٠٦م، أي ما يمثل متوسط نمو سنوي بنسبة ٦ ٪ خلال هذه الفترة. وتزداد ذروة الحمل عادة في أشهر الصيف (من مايو إلى سبتمبر) بسبب زيادة استعمال مكيفات الهواء. وقد انتهجت الشركة للعشرة إلى خمسة عشرة السنة القادمة سياسة الإبقاء على "هامش قدرة احتياطي" (أي، هامش قدرة توليد مركبة تزيد عن ذروة الطلب) بنسبة ١٠ ٪، وهو هامش يأخذ في الحسبان القدرة المركبة للشركة والمولدات الأخرى كذلك التابعة لمنتجي الطاقة المستقلين ومنتجي الكهرباء والمياه المستقلين في المملكة.

إن المساحة الجغرافية الكبيرة نسبياً للمملكة تعني أن مستويات الحمل الذروي لكل منطقة لا تتطابق مع بعضها البعض، وبالتالي فإن الحمل الذروي لعموم المملكة تميل إلى كونها أقل من مجموع مستويات الحمل الذروي في كل منطقة. وهذا ما يعني أن هامش القدرة الاحتياطي الفعال لكل منطقة يمكن أن يكون أقل من هامش القدرة المحسوب على مستوى أعلى من ذروة الطلب على مستوى المملكة. وفي ضوء حقيقة أن هامش القدرة الاحتياطي الفعال لكل منطقة يميل إلى كونه أقل من هامش القدرة لعموم المملكة، فقد شهدت بعض مناطق المملكة في السنوات الأخيرة الماضية انقطاعات في الكهرباء. ولمعالجة مشكلة تندي هامش القدرة الاحتياطي في المناطق، فقد اعتمدت الشركة برنامجاً مستعجلاً للنفقات الرأسمالية بهدف إضافة قدرة توليد جديدة لمواجهة الارتفاع المستقبلي في الطلب.

قدرة التوليد المركبة

ارتفعت قدرة التوليد المركبة للشركة من ٢٢,٨١٧ ميغاواط في عام ١٩٩٧م إلى ٢٩,٠٥١ ميغاواط في عام ٢٠٠٥م ثم إلى ٣٠,٣٣٤ ميغاواط في نهاية عام ٢٠٠٦م، أي بما يمثل معدل نمو سنوي بنسبة ٣,٦٪ خلال الفترة من ١٩٩٧م إلى ٢٠٠٦م. وقد تحقق هذا النمو في القدرة التوليدية بفضل توسعة محطات الطاقة القائمة وإنشاء محطات جديدة وإجراء تحسينات في الأداء العملي للمحطات القائمة. واستثمرت الشركة ما مجموعه ٣٦,٩٠٠ مليون في نشاط توليد الطاقة خلال الفترة من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٦م. ومع ذلك، فقد احتاجت الشركة في أوقات الذروة شراء كميات إضافية من الكهرباء من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ومن مصادر أخرى من أجل تلبية الطلب على الكهرباء. وسوف تظل الشركة بحاجة لشراء الكهرباء من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ومن المصادر الأخرى حتى تتمكن من رفع قدرتها الإنتاجية المركبة إلى مستويات الإمداد الكافية. ولكن الشركة، لا تعتبر الطاقة التوليدية المتوفرة من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بديلاً يغنيها عن زيادة قدرتها التوليدية المركبة لمواجهة الطلب على الكهرباء في المستقبل في المملكة.

وتشتري الشركة الجزء الأكبر من كمية الكهرباء الإضافية التي تحتاجها من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة عن طريق شبكة الشركة في المنطقتين الشرقية والغربية. تشتري الشركة من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بموجب اتفاقية مؤرخة في ١٥ ديسمبر ١٩٩٨م تدفع بموجبها الشركة للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة مبلغ ١٢٠ ريال سعودي لكل كيلو واط من الحمل الأقصى و ٢٠ ريال سعودي لكل ميغاواط ساعة من الطاقة بحيث لا يزيد متوسط السعر الإجمالي الذي تدفعه الشركة للحمل الأقصى وتكلفة الطاقة عن ٣٨ ريال سعودي لكل ميغاواط ساعة. ويملك مجلس الوزراء صلاحية تغيير هذه الأسعار. وبناء على قدرة التوليد الإضافية التي تعتمدها الشركة تركيبها في عامي ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م وتلك التي تستطيع الشركة الحصول عليها من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، فإن الشركة تعتقد بأنه سيكون لديها قدرة توليد كافية لمواجهة الحمل الذروي في المملكة خلال السنوات الثلاث إلى الأربع القادمة. وقد بلغ إجمالي القدرة الإنتاجية المركبة (بما فيها القدرة المتوفرة من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة) في المملكة ٣٤,٧٩٤ ميغاواط بنهاية عام ٢٠٠٦م.

من جهة أخرى ساهمت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بنسبة ١١,٩٪ من إجمالي إنتاج قطاع الطاقة في المملكة في عام ٢٠٠٥م وبنسبة ١٢,٣٥٪ في عام ٢٠٠٦م. وقد بلغت القدرة الإنتاجية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م ٢,٩٠٥ ميغاواط أنتجتها محطاتها الواقعة على الساحلين الشرقي والغربي من المملكة. ويبلغ إجمالي الطاقة الإنتاجية للمحطات الواقعة على الساحل الشرقي ١,٧٠٠ ميغاواط ولتلك الواقعة على الساحل الغربي ٩٦٠ ميغاواط. وبجمع هذه الطاقة الإنتاجية للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة مع قدرة التوليد المركبة للشركة في المنطقتين الشرقية والغربية، فإن ذلك يعني في الواقع هامش قدرة احتياطي إجمالي إيجابي في كلا المنطقتين. كما أن هامش القدرة الإيجابي في المنطقة الشرقية يسمح كذلك بنقل الطاقة الكهربائية من تلك المنطقة إلى المنطقة الوسطى كلما كان ذلك مجدياً اقتصادياً (ويدعى نقل الطاقة بهذه الطريقة أيضاً بـ "النقل الاقتصادي للطاقة"). وفي الوقت الحاضر من الممكن فقط تطبيق النقل الاقتصادي للطاقة بين المنطقتين الشرقية والوسطى نظراً لأن هاتين المنطقتين هما فقط المرابطتين معاً بشكل تام.

وقد وضعت الشركة خطاً لزيادة قدرتها الإنتاجية لكي تضمن أن تكون قدرتها التوليدية المركبة في المملكة كافية لتلبية ذروة الطلب على الكهرباء على مدى العشرين سنة القادمة مع توفر طاقة إضافية تشكل احتياطاً يأخذ في الحسبان الاحتياطي الدوار المطلوب للشبكة لمواجهة الخروج الاضطراري للمحطات في أوقات ذروة الطلب وعدم ثبات الأحمال المتوقعة. ويعرف الاحتياطي الدوار بأنه وجود مولدات احتياطية تظل دائرة بدون أي حمل لكي تكون متاحة على الفور لمواجهة أي طفرة في الطلب أو جاهزة لتعويض أي انقطاع في عملية توليد الطاقة.

ويبين الجدول التالي القدرات الإنتاجية المركبة للشركة موزعة على مناطق المملكة الأربع التي تعمل فيها الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م:

مناطق الطاقة	وحدات التوليد	القدرة الفعلية (ميغاواط)	النسبة من إجمالي القدرة	المنطقة
.....	١٧٤	١٠,٥٠٣	٪٣٥	الشرقية
.....	٢١١	٩,٥٢٦	٪٣١	الغربية
.....	١٥٥	٧,٤٠٩	٪٢٤	الوسطى
.....	١١٩	٢,٨٩٦	٪١٠	الجنوبية
.....	٦٥٩	٣٠,٣٣٤	٪١٠٠	المجموع

تستخدم الشركة في محطاتها تقنية التوربينات البخارية ومحركات الديزل وتوربينات الغاز (كلاهما من فئة "دورة واحدة" و"دورة مركبة") لتوليد الكهرباء حيث يعتمد توليد ما يزيد عن ٩٠ ٪ من الطاقة المولدة على توربينات الغاز والبخار. ويتوقف قرار استخدام تقنية محددة على عدة عوامل مثل توفر أنواع الوقود المناسبة والموقع الذي سيتم إنشاء المحطة فيه. فمثلاً، إذا تقرر إنشاء محطة للكهرباء في أرض ليست ساحلية، فحينها تستخدم المحطة توربينات الغاز، أما في حالة إنشاء المحطة على ساحل البحر فهي تستخدم التوربينات البخارية التي تعمل بزيت الخام الثقيل أو زيت الوقود الثقيل، وذلك طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٥٥ بتاريخ ١٢/٣/١٤٢٧هـ الموافق ١١ ابريل ٢٠٠٦م.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م، وبافتراض عمر اقتصادي مقداره ٢٥ سنة لكل محطة بقدرة إنتاجية تزيد عن ١٠٠ ميغاواط، فإن نحو ٤٠ ٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية للشركة يكون ما تبقى من عمره الاقتصادي أكثر من ١٠ سنوات من عمره الاقتصادي الأصلي. كما تعتزم الشركة البدء في استبدال محطاتها التي ستستنفذ عمرها الاقتصادي في عام ٢٠١٥م. ولكن، بفضل توفر الصيانة المناسبة، ربما تستمر المحطات المستهلكة بالكامل في العمل بكامل طاقتها حتى بعد انتهاء عمرها الاقتصادي المتوقع.

ويبين الجدول التالي العمر الاقتصادي لقدرة التوليد المتوفرة لدى الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م.

العمر الاقتصادي المتبقي	القدرة (ميغاواط)
استهلاك كامل	٦,٢٠٩
أقل من ٥ سنوات	٦,٤٨٢
من ٥ إلى ١٠ سنوات	٤,٥٨٦
أكثر من ١٠ سنوات	١٣,٠٥٧
المجموع	٣٠,٣٣٤

عوامل قدرة التوليد والكهرباء المولدة

في عام ٢٠٠٥م أنتجت الشركة ما مجموعه ١٥٠,٢١٤ غيغاواط ساعة، واستكملت حاجتها بشرائها ٢١,٠٢٥ غيغاواط ساعة من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة و ٤,٩ غيغاواط ساعة من مصادر أخرى. وفي عام ٢٠٠٦م، أنتجت ما مجموعه ١٥٤,٩٦٩ غيغاواط ساعة ، واستكملت بشرائها ٣٣,٠٥٣ غيغاواط ساعة من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ومصادر أخرى.

من الناحية الفنية، تستطيع محطات الشركة العمل بعوامل قدرة أعلى بكثير (حوالي ٨٠ إلى ٨٥ ٪ من القدرة الإنتاجية المركبة بالنسبة للمحطات الأحدث). ولكن، بسبب الفرق الكبير بين ذروة الطلب في فصل الصيف والمستوى الأدنى للطلب في فصل الشتاء نظرا للفرق الكبير في درجات الحرارة في الفصلين ومحدودية الربط بين المناطق، فإن هناك فترات معينة من السنة لا تحتاج فيها المحطات تحقيق عوامل القدرة المرتفعة تلك لتلبية مستوى الطلب في تلك الفترات.

وتتوقع الشركة على المدى القصير إلى المتوسط (فترة ٢ - ١٠ سنوات) أن تعمل محطاتها بمتوسط عامل قدرة يبلغ ٦٠ ٪ تقريبا. وعلى المدى المتوسط إلى الطويل (فترة ١٥-٢٠ سنة)، لا بد أن يكون بإمكان الشركة زيادة إجمالي عامل الحمل من خلال تقوية شبكة نقل الكهرباء بما يسمح لها باستغلال محطاتها بشكل أكثر اقتصادية وكفاءة. كما تتوقع الشركة إجراء تغييرات في هيكل تعرفه الكهرباء في المملكة لتشجيع استخدام الكهرباء خارج أوقات الذروة، الأمر الذي من شأنه أن يحد من ارتفاع ذروة الطلب (لمزيد من التفاصيل حول الإصلاحات المقترحة في هيكل التعرفة ، يرجى مراجعة قسم "التعرفة" من نشرة الإصدار هذه).

نقل الكهرباء

يتم نقل كامل الطاقة الكهربائية المنتجة من قبل الشركة في المملكة من خلال شبكة الضغط العالي والجهود العالية التابعة للشركة. ولتوصيل الكهرباء إلى مناطق واسعة ومترامية الأطراف في المملكة، عمدت الشركة إلى توسيع شبكة التوزيع لديها من حوالي ٣٣,٦٨٥ كيلومتر من خطوط نقل الطاقة في نهاية عام ٢٠٠٤م إلى ٣٥,١٤٤ كيلومتر بنهاية عام ٢٠٠٥م وإلى ٣٦,٨١٢ كيلومتر في نهاية عام ٢٠٠٦م. وتتألف شبكة النقل هذه من كابلات تحت أرضية وأخرى علوية من فئة ١١٠ كيلو فولت إلى ٣٨٠ كيلو فولت.

ويبين الجدول التالي تصنيف خطوط نقل الكهرباء التي تستخدمها الشركة وعدد المحطات الفرعية والمحولات ذات العلاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م:

القدرة (ميغافولت أمبير)	عدد المحولات	عدد المحطات الفرعية	الجهود/خطوط النقل
٤٧,٧٧٠	١٤٨	٤١	٣٨٠ كيلو فولت
٢٣,٨٣٠	١١١	٣٢	٢٣٠ كيلو فولت
٣٦,١٢٢	٥٩٩	٢٤٥	١٣٢ كيلو فولت
٢٨,٣٦٤	٦٦٤	٢٢١	١١٥-١١٠ كيلو فولت

وتتوي الشركة الاستمرار في توسيع نطاق تغطيتها من خلال زيادة ٨٥ محطة فرعية بطاقة إجمالية مقدرها ٢٠,٥٩٢ ميغاواط أمبير على مدى السنوات الثلاث القادمة.

ولتمكين الشركة من مواكبة ارتفاع ذروة الأحمال، فقد تم تعزيز شبكة النقل في عام ٢٠٠٦م بإضافة ٢٦٠ كيلومتر من خطوط النقل ذات الجهود العالية جدا و ١,٢٨٤ كيلومتر من خطوط النقل ذات الجهود العالية. وتتوي الشركة إضافة ١,٩٨٣ كيلومتر من خطوط النقل ذات الجهود العالية جدا و ٤,٤٩٢ كيلومتر من خطوط النقل ذات الجهود العالية إلى شبكة النقل في غضون السنوات الثلاث المقبلة. وتتراوح الجهود العالية جدا ما بين ٢٣٠ إلى ٣٨٠ كيلوفولت، بينما تتراوح الجهود العالية من ١١٠ إلى ١٣٠ كيلوفولت.

إن مناطق المملكة الأربع التي تعمل فيها الشركة ليست مرتبطة بالكامل بعد بشبكة النقل، و هذا يعكس التطور التاريخي لصناعة الطاقة في المملكة في خطوط منفصلة على أساس المناطق. وفي الوقت الحاضر، ليس هناك سوى المنطقتين الشرقية والوسطى مربوطتان معا بالكامل، بينما ترتبط المنطقتان الجنوبية والغربية معا بشكل جزئي. وتسعى الشركة إلى ربط جميع المناطق كهدف استراتيجي يحقق لها مزيدا من الكفاءة التشغيلية لشبكة النقل التابعة للشركة وتقليل حاجة الشركة إلى تطوير قدرات توليد جديدة لمواجهة الطلب على الكهرباء في المملكة. كما تعمل الشركة حاليا على الربط الكامل للمنطقتين الجنوبية والغربية، مع توحيد أصول النقل في المنطقة الغربية.

وبالإضافة إلى توسيع قدرة الشبكة، تركز الشركة على رفع مستوى موثوقية نظام الشبكة وتقليل عدد حالات الانقطاع ورفع مستوى أداء الشبكة لتواكب المعايير العالمية. وقد اتخذت الشركة (وما زالت تتخذ) عددا من التدابير الرامية إلى رفع مستوى موثوقية شبكة النقل التابعة لها، ومن تلك التدابير:

- القيام بدراسات وتحليلات دورية لأخطاء النقل الرئيسية والوقوف على أسبابها والخطوات العلاجية الممكنة؛
- القيام بصيانة دورية لجميع أصول النقل كالمحطات الفرعية والخطوط وغير ذلك؛
- تنفيذ مشاريع تقوية ومشاريع نقل جديدة قبل وقت طويل من بلوغ الطلب ذروته؛
- توفير محولات احتياطية متنقلة في جميع المواقع الاستراتيجية؛ و
- رفع مستوى كفاءة الأداء لفنيي النقل من خلال تأمين البرامج التدريبية والتعليمية لهم.

ولتسهيل دخول القطاع الخاص مجال الاستثمار في قطاع توليد الطاقة الكهربائية و التبادل التجاري للطاقة، أنشأت الشركة فريق عمل يعنى بالأمر المتعلقة بمشاريع الطاقة الكهربائية المستقلة، وتعكف الشركة حاليا على إعادة تشكيل هيكلها التنظيمي بهدف تحويل نشاط نقل الكهرباء لديها إلى شركة **Transco**.

التوزيع

نشاط التوزيع بالشركة مسؤول عن خطوط التوزيع ذات الجهود المتوسطة والمنخفضة التي تربط محطات النقل الفرعية ذات الجهود العالية بالمحطات الفرعية الداخلية وعن خطوط التوزيع ذات الجهود المنخفضة التي تنقل الكهرباء من المحطات الفرعية الداخلية إلى العملاء. كما يتولى هذا النشاط مهمة قياس العدادات وإعداد الفواتير وتحصيل المدفوعات وخدمات التوصيلات الكهربائية المتعلقة بالكهرباء الموصلة للمستهلكين.

ولرفع مستوى جودة إمداد الكهرباء وتلبية احتياجات عملائها، أضافت الشركة خلال عام ٢٠٠٦م ما مجموعه ١٣,٧٢٤ كيلومتر من خطوط الكهرباء إلى شبكة التوزيع لديها، وهو ما رفع إجمالي طول خطوطها الكهربائية إلى ٣١٥,٦٠٢,٧٠ كيلومتر بنهاية عام ٢٠٠٦م. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م، بلغ إجمالي طول شبكة التوزيع لدى الشركة ١٥٤,٥٠٥ كيلومتر من الكابلات المتوسطة إلى عالية الجهود (١٣,٨ كيلو فولت - ٦٩ كيلو فولت)، بزيادة ٥ ٪ عنها في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م أيضاً، بلغ إجمالي طول خطوط الجهود المنخفضة (١٢٧ فولت - ٣٨٠ فولت) لدى الشركة ١٦١,٠٩٨ كيلومتر وذلك بزيادة بنسبة ٣,٨ ٪ عنها في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م. كما قامت الشركة في ٢٠٠٦م بتركيب ١٢,٠٧١ محول توزيع بطاقة إجمالي قدرها ٥,٣٥٤ ميغافولت أمبير في شبكة التوزيع لديها.

وفي نهاية عام ٢٠٠٦م، بلغ مجموع عملاء الشركة ٤,٩٥٥,٩٠٦ عميل، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤,٨ ٪ عنه في عام ٢٠٠٥م، وكان من مجموع عملاء الشركة في عام ٢٠٠٦م، ٢٤٤,٦٠٤ عملاء جدد، بزيادة بنسبة ١ ٪ في عدد العملاء الجدد في عام ٢٠٠٥م، فيما وصلت كمية الكهرباء المباعة في عام ٢٠٠٦م إلى ١٦٣,١٥١ غيغاواط ساعة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦,٣ ٪ عنها في عام ٢٠٠٥م ومعدل نمو سنوي بنسبة ٦,١ ٪ عنها في فترة السنوات الخمس الممتدة من عام ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٦م.

بالنسبة لقياس استهلاك عملاء الشركة من الكهرباء فهو يتم باستعمال عدادات تناظرية لكل منها رقم منفصل. وتهدف الشركة إلى رفع كفاءة عملية قياس استهلاك الكهرباء من خلال استبدال العدادات التناظرية هذه بأخرى رقمية بعد التأكد من اجتياز العدادات الرقمية الجديدة اختبارات الأداء والدقة ذات العلاقة. وسوف تمنح الشركة الأولوية لعملائها من القطاعين الصناعي والتجاري في تبديل العدادات التناظرية بالرقمية.

مرافق

مرافق هي شركة مساهمة تأسست لتقديم الخدمات العامة لعملائها الصناعيين وغير الصناعيين في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين. أسست مرافق بالمرسوم الملكي رقم م/٢٩ وتاريخ ١٤٢١/٧/٢١هـ (الموافق لـ ١٨ أكتوبر ٢٠٠٠م) برأسمال قدره ٢,٥٠٠ مليون ريال سعودي بغرض تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني للمملكة. وقد بدأت مرافق عملياتها في ١ يناير ٢٠٠٣م وهي تتولى تشغيل وصيانة وإدارة الخدمات العامة وأنظمة التوريد في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين.

وتشمل الخدمات العامة التي توفرها مرافق أنظمة تبريد مياه البحر وتحلية مياه البحر وتوريد مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي ومياه الصرف الصناعي والتخلص منها وتوليد الكهرباء ونقلها وتوريدها.

وتتضمن قائمة المساهمين في مرافق كلا من أرامكو السعودية (٢٤,٨١ ٪) والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) (٢٤,٨١ ٪) وصندوق الاستثمارات العامة (٢٤,٨١ ٪) والهيئة الملكية للجبيل وينبع (٢٤,٨١ ٪) وشركات خاصة (٠,٧٦ ٪).

يوجد لدى مرافق حاليا مشروع مياه وكهرباء مستقل تحت التنفيذ في مدينة الجبيل والذي سيعمل عند اكتمال إنجاز ه بتوربين غاز بدورة موحدة بقدرة إنتاجية تبلغ حوالي ٢,٧٥٠ ميغاواط و ٨٠٠,٠٠٠ متر مكعب من المياه يوميا. وسوف تشتري الشركة كامل إنتاج مرافق من الكهرباء لتبيعها لعملائها في الجبيل. وسوف ينتج المشروع في أولى مراحل ه (والمتوقع إنجازها في منتصف عام ٢٠٠٩م) ٦٦٠ ميغافولت و ٣٠٠,٠٠٠ متر مكعب من المياه يوميا، على أنه من المتوقع بلوغ الطاقة الإنتاجية الكاملة لهذا المشروع في مارس ٢٠١٠م. وتتوزع ملكية الشركة المشغلة للمشروع (المسماة شركة الجبيل للمياه والكهرباء) على النحو التالي: س جي إي مرافق القابضة (٦٠ ٪)، مرافق (٣٠ ٪)، صندوق الاستثمارات العامة (٥ ٪) والشركة (٥ ٪).

النفقات الرأسمالية

يبين الجدول التالي خطة النفقات الرأسمالية للشركة خلال السنوات ٢٠٠٧ - ٢٠١٠م:

٢٠١٠م	٢٠٠٩م	٢٠٠٨م	٢٠٠٧م
(ملايين الريالات السعودية)			
٢٠,٥٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٤,٦٠٠	٢٠,٧٠٠
النفقات الرأسمالية			

هذه الأرقام لا تشمل النفقات الرأسمالية المقررة من قبل منتجي الطاقة المستقلين ومنتجي الطاقة والمياه المستقلين خلال نفس الفترة.

مشاريع توليد الكهرباء

تعتمد الشركة مواصلة زيادة طاقتها لتوليد الكهرباء كما يتضح من خلال الجدول التالي الذي يحتوي على قائمة بالمشاريع التي تنوي الشركة تنفيذها خلال فترة الأربع إلى خمس سنوات القادمة لهذا الغرض.

وصف المشروع	المنطقة	الطاقة الإنتاجية (ميغاواط)	الموعد المقرر لبدء تشغيل الوحدة الأولى	التكلفة التقديرية للمشروع (ملايين الريالات السعودية)
نظام التبريد في فرس وشدقم	الشرقية	٤٣٤	٢٠٠٩م	٦٠٨
توسعة الجوف/ عرعر	الشرقية	١٢٠	٢٠٠٨م	٤٤٤
نظام التبريد للجوف/ عرعر	الشرقية	٦٠	٢٠٠٨م	٨٤
توسعة محطة كهرباء القريات	الشرقية	٥٠	٢٠٠٩م	١٨٥
توسعة محطة حائل	الوسطى	٥٥	٢٠٠٧م	٢٠٤
نظام التبريد في المحطة السابعة	الوسطى	١١٠	٢٠٠٨م	١٨٥
توسعة محطة الجوبا	الوسطى	٥٠	٢٠٠٨م	١٥٤

١,٧٧٦	م٢٠٠٩	٤٨٠	الغربية	محطة رابغ الغازية ب (وحدات جديدة)
٥٦	م٢٠٠٨	١٥	الغربية	توسعة ضبا
٤٤٤	م٢٠٠٩	١٢٠	الجنوبية	توسعة تهامة
٣٧٠	م٢٠٠٩	١٠٠	الجنوبية	توسعة نجران
٥٦	م٢٠٠٩	١٥	الجنوبية	توسعة شورة
٢٢٢	م٢٠٠٩	٦٠	الشرقية	توسعة الجوف/ عرعر
١١١	م٢٠١٠	٣٠	الشرقية	توسعة محطة كهرباء القريات
١١١	م٢٠٠٨	٣٠	الشرقية	توسعة محطة كهرباء طبرجل
١١١	م٢٠٠٨	٣٠	الشرقية	توسعة محطة كهرباء رفحاء
١٨٥	م٢٠١٠	٥٠	الوسطى	توسعة محطة كهرباء الجوبا
١,٧٧٦	م٢٠١٠	٤٨٠	الغربية	محطة رابغ الغازية (وحدات جديدة)
١٠,٨٠٠	م٢٠١١	٢,٤٠٠	الغربية	محطة رابغ البخارية
٤٨٨	م٢٠٠٩	١٣٢	الجنوبية	توسعة جازان
٤٤٤	م٢٠٠٩	١٢٠	الجنوبية	توسعة تهامة
١١١	م٢٠٠٩	٣٠	الجنوبية	توسعة شورة
١٨,٩٢٤		٤,٩٧١		المجموع

وتهدف الطاقة الإضافية المخططة إلى ضمان احتفاظ الشركة بهامش طاقة على مستوى المملكة لا يقل عن ١٠ ٪ خلال الأربع إلى الخمس سنوات القادمة.

مشاريع نقل الكهرباء

تعتزم الشركة مواصلة توسيع شبكة النقل الخاصة بها بغرض الحد ما أمكن من حالات الاختناق وربط المناطق المعزولة فيما بينها وربط محطات كهرباء جديدة بالشبكة. وتقدر النفقات الرأسمالية اللازمة لتوسيع و صيانة و تطوير شبكة النقل بما يتراوح ما بين ٣,٠٠٠ إلى ٥,٠٠٠ مليون ريال سعودي سنويا على مدى السنوات الخمس القادمة.

مشاريع التوزيع

أنفقت الشركة ما معدله ٢,٧٠٠ مليون ريال سعودي سنويا خلال السنوات الخمس الماضية لتوسيع و ضمان وجود شبكة توزيع موثوقة و صيانة هذه الشبكة من أجل توفير الإمداد الكهربائي لمتوسط ٢٤٠,٠٠٠ عميل جديد سنويا. وتقدر الشركة بأنها ستفق ما مجموعه ٥,٠٠٠ مليون ريال سعودي على مدى السنوات العشر المقبلة في توسيع شبكة التوزيع و صيانتها وتحسينها.

السياسة المالية واستراتيجية التمويل

تتمثل الأهداف الأساسية لسياسة الشركة المالية في المحافظة على وضع مالي مناسب يتلاءم مع أنشطة الشركات التي لها تدفقات نقدية مستقرة وأصول طويلة الأجل، والسعي إلى تنويع مصادر تمويلها وصولاً إلى مرونة مالية أكبر.

وفي ضوء قاعدة أصولها طويلة الأجل وخططها الاستثمارية، فإن الشركة تنوي في المستقبل البحث عن مصادر تمويل طويلة الأجل، اعتقاداً من الشركة أن هذا يمكنها من تحقيق الفعالية لميزانيتها العمومية و التقليل من مخاطر إعادة التمويل.

يوجد في الشركة قطاع خزينة مركزي في مقرها الرئيسي ويتولى مسؤولية استثمار أموال الشركة الفائضة وإدارتها. ويستثمر فائض النقد لدى الشركة بشكل رئيسي في ودائع ثابتة (لفترة تتراوح ما بين أسبوع واحد و ١٢ شهراً) لدى مزيج من بنوك محلية وعالمية عالية التصنيف. ولا تستثمر الشركة أموالها الفائضة بأوعية عالية المخاطر أو المضاربة.

وتحتفظ الشركة بحد أدنى من الرصيد النقدي إلى جانب التسهيلات التمويلية المقررة للشركة وغير المستغلة وذلك من أجل تأمين احتياجاتها لرأس المال العامل. إن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصدر تؤكد أن المصدر يمتلك رأسمال عامل يكفي مدة اثني عشر شهراً تلي مباشرة تاريخ نشرة الإصدار هذه.

وقبل إقرار أية نفقات رأسمالية تقوم الشركة بتقييم الاحتياجات التمويلية لتلك النفقات الرأسمالية وتحديد مدى الحاجة إلى تمويل من مصادر خارجية كجزء من الاحتياجات التمويلية. فإذا ما دعت الحاجة للحصول على أي تمويل، تقوم الشركة بإجراء الترتيبات اللازمة قبل وقت كاف من موعد احتياج ذلك التمويل المطلوب. كما تستخدم الشركة أدوات الحماية للحد من المخاطر الناتجة من تقلبات أسعار السوق على بعض التسهيلات التمويلية التي تحصل عليها.

وقد انتهجت الشركة تاريخياً استراتيجية تمويل محافظة مستفيدة من قاعدتها الرأسمالية القوية وتدفقاتها النقدية المستقرة لتجمع بين هذا النهج وبين التمويلات الخارجية التي تحصل عليها من بنوك ومؤسسات مالية. وتعتزم إدارة الشركة مواصلة اتباع أسلوب محافظ في استراتيجيتها التمويلية وخططها الهادفة إلى تنويع مصادر التمويل من أجل مواجهة احتياجاتها التمويلية المستقبلية. وكجزء من سعيها إلى تنويع مصادر تمويلها، فإن الشركة تخطط لتأمين احتياجاتها التمويلية من المصادر التالية:

- أسواق رأس المال وأدوات الدين المحلية؛
- الأوراق المالية ثابتة الدخل (كالصكوك)؛
- البنوك والمؤسسات المالية المحلية؛
- البنوك والمؤسسات المالية الدولية؛
- وكالات التصدير الائتماني.

وعلاوة على ذلك، تنتظر الشركة في إصدار أوراق مالية في أسواق رأس المال الإقليمية والعالمية مستقبلاً.

توريد الوقود

يتم توريد جميع أنواع الوقود (الغاز الطبيعي، الديزل، خام النفط الخفيف، وقود النفط الثقيل) بواسطة أرامكو السعودية بموجب ترتيبات طويلة الأجل، حيث تلتزم أرامكو السعودية وفقاً للمرسوم الملكي رقم م/٩٦ وتاريخ ١٤١٥/٧/٢٤هـ (الموافق ٢٧ ديسمبر ١٩٩٤م) بتأمين الإمداد الكافي من الوقود إلى الشركة. كما وقعت وزارة البترول والثروة المعدنية ووزارة المياه والكهرباء مذكرة في نوفمبر ٢٠٠٦م حددت كمية الغاز الطبيعي التي يتعين توفيرها لمحطات الكهرباء التابعة للشركة في المنطقة الشرقية حتى عام ٢٠١٢م وكمية وأنواع الوقود السائل الواجب توفيرها من قبل أرامكو السعودية لمحطات الكهرباء التي ستقوم الشركة بتشغيلها في المستقبل.

توفر أرامكو السعودية إمدادات الوقود للشركة في الوقت الحاضر بالأسعار التالية:

السعر (دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارة بريطانية)	
٠,٧٥	الغاز الطبيعي
٠,٦٣	الديزل
٠,٧٤	الزيت الخام الخفيف
٠,٤٧	الزيت الخام الثقيل
٠,٣٢	زيت الوقود الثقيل

يتم تحديد أسعار الوقود من قبل الحكومة.

الإشراف النظامي

هيئة تنظيم الكهرباء

تخضع الشركة من حيث المبدأ لإشراف هيئة تنظيم الكهرباء التي تأسست في نوفمبر ٢٠٠١م بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٤٢٢/٨/٢٧هـ الموافق ١٣ نوفمبر ٢٠٠١م ("القرار رقم ٢٣٦")، وهي هيئة حكومية مستقلة تنظم قطاعي الكهرباء والإنتاج المزدوج في المملكة بغرض التأكد من توفير خدمات كهربائية كافية وعالية الجودة وموثوقة بأسعار معقولة. وتشمل اختصاصاتها ومسؤولياتها كما حددها القرار رقم ٢٣٦ (كما تم استبداله بقرار مجلس الوزراء الرقم ١٥٤ بتاريخ ١٤٢٨/٥/٤هـ) ما يلي:

- أمور الإمداد: إصدار التراخيص، مراقبة الالتزام بالتراخيص، تطوير إجراءات محاسبية موحدة للخدمة، تنسيق بشأن إيجاد بنية أساسية منظمة، ورسم خطة لتوسيع الخدمات.
- مسائل المستهلك: التعاطي مع تقييم التعرفة ومراجعتها الدورية، حماية الأطراف ذات المصلحة، التحقيق في شكاوى الأطراف المعنية ومعالجتها، تحسين الأداء العام للقطاع، وبالتنسيق مع وزارة المياه والكهرباء، تشجيع استخدام تدابير الترشيد في استخدام الطاقة.
- المسائل الفنية: تطوير معايير فنية للأداء لكل نشاط كهربائي، مراقبة تطبيق المعايير، التأكد من كفاية أنشطة البحث والتطوير في قطاع الكهرباء، إضافة إلى المسائل الفنية الأخرى ذات العلاقة.

▪ المهام التنظيمية والإدارية: تحديد المصلحة العامة، تطوير الأنظمة المناسبة لتوسيع البنية الأساسية، تشجيع استثمارات القطاع الخاص، تقييم رسوم الترخيص، واقتراح غرامات عدم التقيد بالترخيص و/ أو تعليمات سلطة الكهرباء وتوليد الطاقة، وإصدار التقارير الدورية ورفعها إلى مجلس الوزراء حول تكلفة الخدمات الكهربائية و تعريفها.

وقد أصدرت الحكومة نظاما يتعلق بالكهرباء في المملكة بناء على المرسوم الملكي رقم م/٥٦ وتاريخ ٢٠/١٠/١٤٢٦هـ (الموافق لـ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥م) يحل محل جميع الأنظمة القائمة آنذاك والمتعلقة بقطاع الكهرباء ويضع إطارا نظاميا جديدا لهذا القطاع.

التعريف

تحدد تعرفه استهلاك الكهرباء التي تتقاضاها الشركة من العملاء المستهلكين من قبل مجلس الوزراء بناء على توصيات هيئة تنظيم الكهرباء. وتحسب تعرفه استهلاك الكهرباء في الوقت الحاضر بالنسبة لجميع العملاء المشتركين (باستثناء الإستهلاك الصناعي) وفقا لمستويات تعرفه متدرجة لكل كيلو واط ساعة ترتفع بارتفاع مستوى الاستهلاك، بينما يخضع عملاء الإستهلاك الصناعي لتعريفه ثابتة لكل كيلو واط ساعة أيا كان حجم الاستهلاك. كما تتقاضى الشركة تعرفه مقابل خدمة قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير وتعريفه أخرى مقابل توصيل الخدمة الكهرباء. وهذه التعريفات أيضا تحدد من قبل مجلس الوزراء بناء على توصيات هيئة تنظيم الكهرباء (لمزيد من التفصيل حول تعرفه قراءة وصيانة العدادات والإعداد الفواتير، يرجى مراجعة قسم "موجودات الصكوك" من نشرة الإصدار هذه).

وقد شكلت هيئة تنظيم الكهرباء فريق عمل مشترك مكلف بإعداد دراسة حول التعريفات الحالية للكهرباء وتقديم مقترحات لتعديلها. ومن المقرر أن ترفع هذه الدراسة حال انتهائها و التعديلات المقترحة للتعريفه الكهربائية إلى المجلس الاقتصادي الأعلى لمراجعتها، علما بأنه لم يتم بعد تحديد موعد معين لتقديم هذه الدراسة إلى المجلس الاقتصادي الأعلى وبدء تطبيق أية تعريفات جديدة.

وتعتقد الشركة أن أية تعديلات مستقبلية في هيكل تعرفه الكهرباء يرجح أن يتم تطبيقها بطريقة تراعي ضمان استقرار الإمداد ونمو قطاع الكهرباء وتحقيق عائد على الاستثمار.

الاستثمارات والأنشطة الأخرى

مشروع الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي

تساهم الشركة بنسبة ٣١,٦ ٪ في هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب المساهمين الآخرين وهم حكومة البحرين (٩ ٪)، الكويت (٢٦,٧ ٪)، عمان (٥,٦ ٪)، قطر (١١,٧ ٪) والإمارات العربية المتحدة (١٥,٤ ٪). وقد دفعت الشركة مبلغ ٧٤٠ مليون ريال سعودي حتى الآن لتغطية الاكتتاب في أسهمها في هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي وما زال عليها دفع الجزء المتبقي من اكتتابها، وهو ٥٦٣,٥ مليون ريال سعودي في التواريخ المحددة من قبل مجلس إدارة هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وفيما يلي أهداف هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي:

▪ ربط شبكات الطاقة الكهربائية بدول مجلس التعاون من خلال توفير الاستثمارات اللازمة لتبادل الطاقة الكهربائية من أجل مواجهة أي انقطاع في توليد الكهرباء في الحالات الطارئة

- تقليص احتياطي التوليد الكهربائي لدى كل دولة من دول مجلس التعاون
- رفع مستوى الفعالية الاقتصادية لأنظمة الطاقة الكهربائية في الدول الأعضاء
- توفير أساس لتبادل الطاقة الكهربائية بين الدول الأعضاء بطريقة تخدم الجوانب الاقتصادية وتعزز موثوقية إمدادات الكهرباء
- التعامل مع الشركات والسلطات القائمة المسؤولة عن قطاع الكهرباء في الدول الأعضاء وفي غيرها لهدف تنسيق عملياتها وتعزيز فعالية عملياتها مع الأخذ في الاعتبار ظروف كل دولة
- متابعة التطورات التقنية في مناطق العالم الأخرى في مجال الكهرباء والعمل على تطبيق أفضل التقنيات وأحدثها

وسوف تشمل المرحلة الأولى من المشروع الذي تتولاه هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي ربط السعودية والبحرين وقطر والكويت (يشار إليها معا بـ "الشبكة الخليجية الشمالية") بتكلفة تقديرية قدرها ١,٢٠٠ مليون دولار أمريكي تبلغ مساهمة الشركة في المشروع ٤٤١ مليون دولار أمريكي. وتمثل الفائدة الأساسية من وراء توسيع نقل الكهرباء ضمن دول مجلس التعاون في السماح بتبادل الطاقة الكهربائية، وبالتالي، تقليل احتياجات الدول الأعضاء من القدرات التوليدية المركبة، إضافة إلى ما يسفر عنه ذلك من توفير في تكاليف التشغيل والصيانة. ومن المتوقع أن اكتمال المرحلة الأولى من المشروع في يونيو ٢٠٠٨م.

أما المرحلة الثانية من المشروع، فمن المقرر أن تبدأ عقب انتهاء المرحلة الأولى وستشمل ربط الإمارات العربية المتحدة وعمان (يشار إليهما معا بـ "الشبكة الخليجية الجنوبية")، فيما ستشمل المرحلة الثالثة ربط الشبكة الخليجية الشمالية بالشبكة الخليجية الجنوبية.

شركة المياه والكهرباء

في مايو ٢٠٠٣م، تم تأسيس شركة المياه والكهرباء كشركة ذات مسؤولية محدودة من قبل المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة والشركة، واللتين تملك كل منهما ٥٠٪ منها. وتتلخص الأهداف الرئيسية لشركة المياه والكهرباء في ما يلي:

- (أ) العمل كمشتتر للطاقة والمياه المحلاة التي ينتجها بعض منتجي المياه والطاقة المستقلين ذو العلاقة بالشركة؛
- (ب) تزويد منتجي المياه والطاقة المستقلين بالوقود بموجب اتفاقيات تحويل الطاقة؛
- (ج) مراقبة إنتاج الطاقة وجودة المياه المحلاة وفعالية تحويل الوقود من قبل منتجي المياه والطاقة المستقلين المعنيين؛
- (د) بيع القدرة وإنتاج المياه المحلاة والطاقة من منتجي المياه والطاقة المستقلين ذو العلاقة إلى المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة والشركة، على التوالي؛

وبالإضافة إلى مساهمتها في شركة المياه والكهرباء، تملك الشركة حصة بنسبة ٨٪ في شركة الشعبية للمياه والكهرباء و ٢٠٪ في شركة الشقيق للمياه والكهرباء، وكلاهما تأسستا بهدف تطوير وتشغيل مشاريع للإنتاج المزدوج للمياه والكهرباء، الشعبية ٣ والشقيق ٢، على التوالي. وكما تملك الشركة حصة بنسبة ٥٪ في شركة الجبيل للمياه والكهرباء.

وقد بلغ إجمالي استثمارات الشركة طويلة الأجل في كل الشركات ٧٤٨ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م مقابل ٣٣٩,٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م.

ملخص الاستثمارات

نسبة الاستثمار	غرضها	اسم الشركة
٣١,٦%	ربط شبكات الطاقة الكهربائية بدول مجلس التعاون الخليجي	هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي
٥٠%	شراء الطاقة والمياه المحلاة وإعادة بيعها للمؤسسة العامة لتحلية المياه والشركة السعودية للكهرباء	شركة المياه والكهرباء
٨%	إنشاء وتطوير مشروع الشعيبية ٣ للإنتاج المزدوج للمياه والكهرباء	شركة الشعيبية للمياه والكهرباء
٨%	إنشاء وتشغيل مشروع الشقيق للإنتاج المزدوج للمياه والكهرباء	شركة الشقيق للمياه والكهرباء
٥%	إنشاء وتطوير وتشغيل مشروع للإنتاج المزدوج بمدينة الجبيل.	شركة الجبيل للمياه والكهرباء

القروض والرهنات والضمانات والالتزامات المحتملة الأخرى

القروض

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م، بلغ إجمالي التسهيلات البنكية المتاحة و المستخدمة (بما فيها قروض طويلة الأجل) القائمة لدى الشركة ٩,٨٠٠ مليون ريال سعودي، فيما بلغ إجمالي التسهيلات البنكية المتاحة للشركة وغير المستخدمة ٢,١٠٠ مليون ريال سعودي (مقابل ٤,٢٠٠ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م). يبين الجدول التالي جدول التسديد المقرر لمبلغ أصل الدين لجميع التسهيلات البنكية القائمة لدى الشركة في ١٢ يونيو ٢٠٠٧م:

السنة	إجمالي مبلغ أصل الدين للتسهيلات المطلوب سدادها (ملايين الريالات السعودية)
٢٠٠٧م	٧٤١
٢٠٠٨م	١,٤٠٣
٢٠٠٩م	١,٢٣٩
٢٠١٠م	١,٠٧٥
٢٠١١م	١,٠٦٤
٢٠١٢م	٧٩٢
٢٠١٣م	٧٩٢
٢٠١٤م	٧٩٢
٢٠١٥م	٧٩٢
٢٠١٦م	٧٩٢
٢٠١٧م	٣١٨
المجموع	٩,٨٠٠

لا يوجد لدى الشركة في تاريخ هذه النشرة أية أدوات دين قائمة.

الرهنات

منحت الشركة رهنا لصالح أحد البنوك على ثلاث محطات توليد للطاقة تقع في الشعيبية. في ٣١ مايو ٢٠٠٧م، بلغت القيمة

الدفترية للمحطات المرهونة ٢,٩٧١ مليون ريال سعودي و كما بلغت القيمة الأساسية للجزء القائم من هذا الدين المضمون بهذا الرهن ١,٤١٦ مليون ريال سعودي.

وفي تاريخ هذه النشرة كانت جميع التسهيلات البنكية لدى الشركة مضمونة بتنازل عن بعض الذمم المستحقة لها لدى الغير. الضمانات والالتزامات المحتملة الأخرى

في ١٢ يونيو ٢٠٠٧م كان مجموع التزامات الشركة من ضمانات والتزامات محتملة سارية المفعول تبلغ قيمتها الإجمالية ٤٨٣ مليون ريال سعودي.

قرض الحكومة

حسب القرار رقم ١٦٩، تم تحديد المديونيات المستحقة على الشركة للحكومة وكذلك تلك المستحقة من الحكومة وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في المحضر المعتمد من وزير المياه والكهرباء ووزير المالية بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٩٧م. ويعتبر الفرق المستحق دفعه من قبل الشركة للحكومة بنهاية يوم العمل السابق لصدور المرسوم الملكي القاضي بتأسيس الشركة، قرضا طويل الأجل بدون فوائد مع فترة سماح قدرها خمس وعشرون سنة تبدأ من تاريخ إعلان تأسيس الشركة. ويخضع هذا القرض بعد ذلك للمراجعة تبعا للوضع المالي للحكومة وللشركة.

كما أقر محضر الاجتماع الذي انعقد في ١٤٢٢/٧/٢١هـ (الموافق لـ ٩ أكتوبر ٢٠٠١م) بين وزير المياه و الكهرباء ووزير المالية (والذي تحدد فيه المبلغ الأولي لقرض الحكومة)، أن تخضع المخالصة النهائية لحسابات الحكومة بمطابقة الفواتير بين الشركة ومؤسسات حكومية معينة، وأن يتم تحديد قيمة القرض بناء على ذلك. وفي عام ٢٠٠٥م، أنهت الشركة هذه المخالصة وكانت نتيجتها مبلغ ٣٨٥,٩٢٤,٠٠٠ ريال سعودي لصالح المؤسسات الحكومية. وتم الاتفاق على القيمة النهائية للقرض بواقع ١٤,٩٣٨,٠٦٠,٠٠٠ ريال سعودي في اجتماع عقد بتاريخ ١٤٢٦/٧/١٥هـ (الموافق لـ ٢١ أغسطس ٢٠٠٥م) بين وزير المياه والكهرباء ووزير المالية.

الذمم المستحقة على الحكومة

منذ بدء الشركة عملها لم تدفع الحكومة لها قيمة استهلاكها من الكهرباء بالكامل وفي المقابل لم تدفع الشركة ثمن الوقود الذي تورده أرامكو السعودية أو ثمن الطاقة المشتراة من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.

وبعد اجتماعات ومباحثات مكثفة بين ممثلين عن وزارة المياه والكهرباء ووزارة المالية والشركة، صدر قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٧/٩/٩هـ (الموافق لـ ٢ أكتوبر ٢٠٠٦م) تلخص فيما يلي:

(أ) تدفع وزارة المالية للشركة خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ القرار مبلغا قدره ١٩,٠٠٠ مليون ريال سعودي. يمثل إيرادات الشركة غير المحصلة والمتركمة على مدى السنوات الست الماضية؛

(ب) تدفع وزارة المالية قيمة الاستهلاك السنوي للحكومة من الطاقة الكهربائية من الموازنة العامة للحكومة وذلك ابتداء من عام ٢٠٠٧م؛

(ت) تسوية المستحقات القائمة بين أرامكو السعودية والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة والبلديات في المستقبل؛

(ث) تقدم وزارة المياه والكهرباء خطة لحل جميع المسائل العالقة والمتعلقة بقطاع الكهرباء إلى المجلس الاقتصادي الأعلى خلال ستة أشهر من تاريخ القرار المجلس الوزراء.

وقد تم تسديد ثلاث دفعات من قبل وزارة المالية للمبالغ المستحقة للشركة من الحكومة. ووفقا لمعلومات الشركة فإن تسوية المستحقات القائمة بين أرامكو السعودية والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة والبلديات وحل جميع المسائل العالقة والمتعلقة بقطاع الكهرباء لا تزال تحت المراجعة من قبل الحكومة.

المسائل البيئية

وفقا للقرار رقم ١٦٩، يتعين على الشركة تخصيص جزء من إيراداتها (يحدده مجلس إدارة الشركة) لاستخدامه في البحث والتطوير في حقول المحافظة على الطاقة وتحسين النظام وحماية البيئة. كما يلزم القرار رقم ١٦٩ الشركة بمزاولة عملياتها طبقا للمعايير البيئية المقررة من الحكومة ويقوم مفتشون مستقلون بشكل دوري بمعاينة مرافق الشركة للتأكد من تقيدها بتلك المعايير. وتعتقد الشركة أن المواد المنبعثة من محطات الطاقة التابعة لها هي ضمن المعايير المقررة من الحكومة وأنها تطبق بشكل جوهري جميع القوانين البيئية.

وقد اتخذت الشركة عدة تدابير بيئية منها على سبيل المثال تفعيل سياسة استغلال الغاز الطبيعي بدلا من استخدام النفط الخام عالي التركيز وتركيب عداد وأجهزة لقياس الغازات المنبعثة من أجهزة العادم في محطات الطاقة وذلك بغرض تنظيم كميات المواد المنبعثة ومنع/تقليل التلوث البيئي. وعلاوة على ذلك، تتم معالجة المخلفات الصناعية الناجمة عن حرق الوقود في مواقع معزولة تماما. كما أن اعتماد مواصفات عالية أثناء التصميم والإنشاء يقلل مستوى الضجيج التي تسببه محولات الطاقة.

من جهة أخرى يتعين على الشركة وفقا للقرار رقم ١٦٩ وضع إجراءات خاصة لترشيد إستهلاك الطاقة بهدف حث المستهلكين على مراعاة الاستخدام الفعال للكهرباء وقد قامت الشركة منذ تأسيسها بالخطوات التالية بهذا الخصوص: (أ) تطبيق برنامج إدارة الحمل في فترة الذروة؛ (ب) توعية كبار العملاء المحليين والتجاربيين حول الاستخدام الفعال للكهرباء؛ (ج) توزيع منشورات حول ترشيد استخدام الطاقة؛ (د) صياغة إستراتيجية شاملة لترشيد الطاقة؛ (هـ) التعاون مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية لإطلاق برنامج وطني لترشيد استخدام الطاقة.

تعترم الشركة القيام بمزيد من المبادرات الهادفة إلى ترشيد استخدام الطاقة في المستقبل. والتي من أبرزها منح عملائها خيار الفوترة "بناء على وقت الاستخدام" ("الفوترة بناء على وقت الاستخدام")، والذي يتم بموجبه احتساب التعريفات المختلفة على استهلاك كهرباء في أوقات الذروة وخارج أوقات الذروة، الأمر الذي يتيح للعملاء إمكانية تخفيض تكلفة استهلاكهم للطاقة من خلال تقليل استخدامهم للكهرباء في أوقات الذروة. ويعتمد تطبيق هذه المبادرة على قرارات هيئة تنظيم الكهرباء والحكومة بشأن تعديل هيكل تعرفه الكهرباء الحالية.

التأمين

تحفظ الشركة بغطاء تأميني شامل يشمل فقدان أو تلف الممتلكات (بما فيها محطات الطاقة والمحطات الفرعية)، والمسؤولية العامة والمركبات. ويتم قياس المخاطر بعناية من خلال دراسات دورية للأخطاء المعنية تجريها شركات التأمين وإعادة التأمين بالتعاون مع إدارة الشركة ومهندسيها.

التأمين على الممتلكات

تحفظ الشركة بغطاء تأميني لممتلكاتها في المنطقتين الشرقية والغربية بما مجموعه ٣٨,٤٠٠ مليون ريال سعودي منها ١٨,٣٠٠ مليون ريال سعودي تخص المنطقة الشرقية بينما يخض المبلغ الباقي، ٢٠,١٠٠ مليون ريال سعودي، المنطقة الغربية. كما تحفظ الشركة بغطاء تأمين على ممتلكاتها في المنطقتين الوسطى والجنوبية بما مجموعه ٢٠,٩٠٠ مليون ريال

سعودي منها ١٦,٢٠٠ مليون ريال سعودي للمنطقة الوسطى و ٤,٧٠٠ مليون ريال سعودي للمنطقة الجنوبية.

التأمين على الممتلكات الذي تحتفظ به الشركة يغطي جميع الأخطار المعروفة والمحتملة، بما في ذلك، دون حصر، الحرائق، و الصواعق، و العواصف، و الأعاصير ، و الاضطرابات المدنية، والأعطال الكهربائية والسرقة.

تأمين المسؤولية العامة

تحتفظ الشركة بوثيقة تأمين شاملة ضد المسؤولية العامة بحد خسارة قدره ١٨ مليون ريال سعودي، وتغطي التخريب، الضرر الناجم عن عمل احتيالي، أعمال الشغب، الإضرابات، الإغلاق لإجبار العمال على القبول بشروط العمل، الاضطرابات العمالية والاضطرابات المدنية.

التأمين على المركبات

كذلك تحتفظ الشركة بتأمين على مركباتها يغطي أسطولها العام وذلك بحد خسارة إجمالي قدره ١٠ ملايين ريال سعودي.

أنواع التأمين الأخرى

لا يوجد لدى الشركة في الوقت الحاضر أي تأمين يغطي تعطل الأعمال وأخطار التخريب والإرهاب، وذلك نظرا لكون هذا النوع من الغطاء التأميني باهظ التكلفة وتعتقد الشركة بأن من الأجدى لها الإبقاء على التعرض لهذا الخطر وإدارته بنفسها. ويضاف إلى ذلك أن غالبية محطات الطاقة التابعة للشركة تقع في أماكن معزولة ونائية وتتمتع بمستوى عال من الحماية والحراسة في جميع الأوقات من قبل قطاع الأمن الصناعي التابع للشركة وبواسطة الخدمات الأمنية التي توفرها الحكومة.

الخلافاً والقضايا القانونية

الخلافاً مع أرامكو السعودية

كان للشركة خلاف مع أرامكو السعودية، المورد الوحيد للوقود للشركة، بخصوص أسعار الديزل ورسوم مناولة النفط الخام. وقد تمت تسوية الخلاف بشأن أسعار الديزل مؤخراً لصالح الشركة في اجتماع بين معالي وزير المالية ومعالي وزير البترول والثروة المعدنية عقد بتاريخ ١٥/٥/٢٠١٤هـ، بينما ما زالت الشركة على خلاف مع أرامكو السعودية بخصوص رسوم مناولة تسليم النفط الخام البالغة ١,٢٩٧ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م ومصرة على موقفها. ولكن، بناء على نتائج الاجتماع المشار إليه بين معالي وزير المالية ومعالي وزير البترول والثروة المعدنية، فإن إدارة الشركة لا تتوقع أن يترتب عليها أي التزام مالي، وبالتالي لم يتم إدراج مخصص احتياطي لهذه الخسارة في السجلات المحاسبية للشركة.

شركة أرامكو السعودية رفعت بمطالبة بخصوص حصتها من أرباح الاسهم الموزعة و التي ستوزع مستقبلاً. بلغت المطالبة عن الفترة من انشاء الشركة في ٥/٤/٢٠٠٠م حتى ٢١/١٢/٢٠٠٥م ٩٢٧ مليون ريال. تعتقد الشركة أن شركة أرامكو السعودية ليس لها حق في هذه المطالبة بالأرباح النقدية الموزعة نظراً لكونها مملوكة بالكامل للحكومة حيث يشملها التنازل الوارد في القرار رقم ١٦٩. (راجع قسم "وصف رأس المال والأرباح الموزعة على المساهمين" في نشرة الإصدار هذه)

إستلمت الشركة خلال عام ٢٠٠٦م مطالبة من شركة أرامكو السعودية بقيمة تصدير الكهرباء من معاملها إلى شبكة الشركة خلال الفترة من أبريل ٢٠٠٠م وحتى مايو ٢٠٠٦م بمبلغ ١٠٣ مليون ريال سعودي، وما زال الموضوع قيد البحث والدراسة من قبل إدارة الشركتين.

استحقاقات الزكاة

حصلت الشركة على شهادة زكاة مقيدة حتى سنة ٢٠٠٥م. وبحسب الربط الزكوي النهائي الوارد من مصلحة الزكاة والدخل عن الفترة من ٥ إبريل ٢٠٠٠م (تاريخ الدمج) إلى ١٣ ديسمبر ٢٠٠١م وعن سنة ٢٠٠٢م، فإن هناك فروقات بقيمة ١٣ مليون ريال سعودي تتعلق بمبالغ تطالب بها الشركة من أرامكو السعودية لقاء استهلاك كهربائي في مجمعاتها السكنية على أساس تعرفه الشريحة السكنية وليس تعرفه الشريحة الصناعية الذي استخدمتها أرامكو السعودية في التسوية. ولم تقيد الشركة أي مخصص لصالح مصلحة الزكاة والدخل عن مبلغ الـ ١٣ مليون هذا لأنها تعتقد أن الزكاة لا تحسب على إيرادات غير محققة ولم يتم إثباتها كإيرادات في السجلات المحاسبية. ولم تتلق الشركة أي رد من مصلحة الزكاة والدخل على اعتراضها على الربط المذكور، ولم تتسلم الربط النهائي للسنوات ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥م حتى تاريخ نشرة الإصدار هذه. وتجدر الإشارة إلى أن أيًا من الخلافين المذكورين لا يتضمن أي إجراء قضائي وأن الشركة ليست طرفاً في أي إجراء قضائي حولهما لا كمدعية ولا كمدعى عليها.

خلافاً أخرى

يوجد خلاف بين الشركة وأحد موردي الطاقة الكهربائية حول سعر شراء الكيلو واط /ساعة . إن فروقات الأسعار بين ما هو مقبول من الشركة وما هو مطالب به من قبل المورد بلغ مجموعه حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م مبلغ ١١٨ مليون ريال سعودي (عام ٢٠٠٥م : مبلغ ٧١ مليون ريال سعودي). ترى الإدارة أن السعر المطالب به مغالى فيه ولا يوجد أى إتفاق يلزم الشركة بقبوله ، وعليه لم يتم تسجيل هذه الفروقات فى السجلات المحاسبية للشركة.

كل الخلافات المذكورة اعلاه ليست جوهرية ولم تصل الى حد الإجراءات القضائية.

القضايا القانونية

هناك بعض القضايا القانونية ذات صلة بالشركة. وفي حين أنه لا يمكن تحديد النتائج النهائية لهذه الدعاوى بشكل مؤكد، إلا أنه لا يتوقع أن يكون لها أثار سلبية جوهرية على مجمل نشاطات الشركة و حالتها المالية، وذلك بسبب قوة حجج الشركة حيال معظم تلك القضايا والمبالغ المعنية قليلة نسبيا.

الإدارة والموظفون

التشكيلة الإدارية

تتألف التشكيلة الإدارية للشركة من مجلس إدارة ("المجلس") ولجنة مراجعة وفريق من المسؤولين التنفيذيين ("الإدارة التنفيذية").

تتألف لجنة المراجعة من خمسة أعضاء، ثلاثة منهم من أعضاء المجلس والاثنتان الآخران من مساهمي الشركة. وتضطلع هذه اللجنة بمسؤولية مراقبة الأمور المالية للشركة ونظام الحوكمة الداخلي للشركة، وهي مسؤولة أمام المجلس.

أما إدارة العمليات اليومية للشركة فتقع مسؤوليتها على الرئيس التنفيذي وكبير المديرين التنفيذيين لها، المهندس علي بن صالح البراك، والأعضاء الآخرين في الإدارة التنفيذية التي خولها المجلس صلاحيات تنفيذية محددة.

عنوان العمل الخاص بأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية هو: الشركة السعودية للكهرباء، ص ب ٢٢٩٥٥، الرياض ١١٤١٦، المملكة العربية السعودية.

مجلس الإدارة وأمين المجلس

يتألف المجلس من تسعة أعضاء، ستة منهم، بمن فيهم رئيس المجلس، يمثلون في الوقت الحاضر الحكومة، وواحد يمثل حاليا شركة أرامكو السعودية، بينما يمثل العضوان الباقيان القطاع الخاص. ويضم المجلس في الوقت الحاضر كلا من:

العمر	المنصب	الاسم
٨٠	رئيس المجلس - ممثلاً للحكومة	معالي المهندس محمود بن عبدالله طيبة
٥١	عضو مجلس إدارة، ممثلاً للحكومة	الدكتور صالح بن حسين العواجي
٦٢	عضو مجلس إدارة ممثلاً للحكومة	الأستاذ علي بن صالح الصقير
٦٩	عضو مجلس إدارة، ممثلاً للقطاع الخاص	الأستاذ سليمان بن عبدالله القاضي
٦٢	عضو مجلس إدارة، ممثلاً للقطاع الخاص	الدكتور عبدالرحمن بن عبدالمحسن التويجري
٥١	عضو مجلس إدارة، ممثلاً للحكومة	الأستاذ عيسى بن محمد العيسى
٤٠	عضو مجلس إدارة، ممثلاً للحكومة	الدكتور خالد بن عبدالله السبتي
٥٨	عضو مجلس إدارة، ممثلاً لشركة أرامكو السعودية	المهندس عصام بن علوان البيات
٥٧	عضو مجلس إدارة، ممثلاً للحكومة	الدكتور عبدالله بن محمد باسودان
٤٩	أمين مجلس الإدارة	الأستاذ عبد السلام بن عبدالعزيز اليميني

معالي المهندس محمود بن عبدالله طيبة، رئيس المجلس - ممثلاً للحكومة (سجل مدني رقم ١-١٠٩٨١١٧-١، سنة الميلاد ١٩٢٧م)

انتخب المهندس طيبة عضواً في مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في ديسمبر ٢٠٠٥م وعين رئيساً للمجلس من قبل مجلس الإدارة في يناير ٢٠٠٦م، وكان عين نائباً لرئيس مجلس الشورى سنة ٢٠٠٥م. وعمل

قبل ذلك رئيساً لمجلس إدارة الشركة السعودية الموحدة للكهرباء بالمنطقة الشرقية خلال الفترة من ١٩٧٦م إلى ١٩٨١م، ثم رئيساً لمجلس إدارة الشركة السعودية الموحدة للكهرباء بالمنطقة الغربية خلال الفترة من ١٩٨٠م إلى ٢٠٠٠م، ونائباً لرئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٥م. كما شغل عضوية مجلس إدارة بترولين والمؤسسة العامة للسكك الحديدية والمؤسسة العامة للمواصفات والمقاييس والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق. وهو مهندس كهربائي وميكانيكي حصل على شهادة بكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٦م وشهادة بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة بنسلفينيا بالولايات المتحدة سنة ١٩٦١م.

الدكتور صالح بن حسين العواجي، نائبا رئيس مجلس إدارة الشركة ، ممثلا للحكومة (سجل مدني رقم ٦-١٧٨٧٧-١٠١٥٩، سنة الميلاد ١٣٧٧هـ)

انتخب الدكتور العواجي عضواً في مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في ديسمبر ٢٠٠٥م وعين نائباً لرئيس مجلس إدارة الشركة من قبل مجلس الإدارة في يناير ٢٠٠٦م. ويشغل منصب وكيل وزارة المياه والكهرباء منذ ٢٠٠٣م. ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي، وعضوية كل من مجلس إدارة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ومجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي واللجنة التحضيرية لمجلس التنسيق السعودي اليمني، وهو أيضاً عضو فريق الخبراء والمجلس التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المعنيين بالكهرباء وعضو اللجنة التحضيرية لوكلاء لجنة التعاون الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي وعضو اللجنة الوطنية لمجلس الطاقة العالمي. وحصل الدكتور العواجي على شهادة بكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة الملك سعود سنة ١٩٨٢م وشهادة ماجستير في نفس التخصص من جامعة تايوان الوطنية وشهادة دكتوراه في التخصص ذاته من جامعة ستانفورد بالولايات المتحدة سنة ١٩٨٩م.

الأستاذ علي بن صالح الصقير، عضو مجلس إدارة ممثلا للحكومة (سجل مدني رقم ٧-٩٨١٧-٩٨١٧-٠٣٩٢-١، سنة الميلاد ١٣٦٦هـ)

انتخب الأستاذ الصقير عضواً في مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في ديسمبر ٢٠٠٥م. ويشغل منصب المدير العام لبنك التسليف السعودي منذ سنة ١٩٩٧م. وسبق أن شغل منصب المدير العام للمؤسسة العامة لمعاشات التقاعد والمدير العام لمصلحة الزكاة والدخل ووكيل وزارة المالية للشؤون المالية والحسابات، وكيل وزارة المالية ورئيس اللجنة الدائمة للبيانات المالية والاقتصادية والنقدية ورئيس اللجنة الدائمة لمراجعة العقود ورئيس اللجنة الدائمة للإعفاء الضريبي ورئيس لجنة القروض. كما يشغل عضوية مجلس الإدارة لعدد من المؤسسات ومنها صندوق النقد العربي، الشركة العربية للاستثمار، المؤسسة العامة للبتروك والمعادن، الشركة السعودية الموحدة للكهرباء بالمنطقة الوسطى، البنك العربي عمان و الأردن، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وبنك التسليف السعودي. وقد حصل الأستاذ الصقير على شهادة بكالوريوس في الاقتصاد والرياضيات من جامعة تكساس أي أند إم بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧١م وشهادة ماجستير في العلوم واقتصاديات المعادن من جامعة ولاية بنسلفينيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٧م.

الأستاذ سليمان بن عبدالله القاضي، عضو مجلس إدارة، ممثلا للقطاع الخاص (سجل مدني رقم ٦-٣٨٦١-٠٠١٣-١، سنة الميلاد ١٩٣٨م)

انتخب الأستاذ القاضي عضواً في مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في ديسمبر ٢٠٠٥م.

وقد شغل منصب الرئيس التنفيذي للشركة منذ سنة ٢٠٠٥م. وفي مارس ١٩٩٨م تم انتخابه رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء. وسبق أن شغل عضوية مجلس المنطقة الشرقية ممثلاً لوزارة الصناعة والكهرباء ومنصب المدير العام والعضو المنتدب للشركة بالمنطقة الشرقية، وعضوية كل من مجلس إدارة المؤسسة العامة للكهرباء ومجلس إدارة الشركة للمنطقة الوسطى. وقد حصل الأستاذ القاضي على شهادة بكالوريوس في إدارة هندسة البترول من جامعة تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٦٤م.

الدكتور عبدالرحمن بن عبدالمحسن التويجري، عضو مجلس إدارة، ممثلاً للقطاع الخاص (سجل مدني رقم ١- ٥٥٦٨- ١٠٠٠٤، سنة الميلاد ١٣٦٦هـ)

انتخب الدكتور التويجري عضواً في مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في ديسمبر ٢٠٠٥م، وهو عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ورئيس لجنة المكاتب الاستشارية وعضو اللجنة الصناعية ورئيس اللجنة الفرعية الكهربائية والإلكترونية (كلها في الغرفة التجارية الصناعية) ورئيس اللجنة الوطنية للمكاتب الاستشارية، مجلس الغرف التجارية والصناعية. كما شغل منصب وكيل وزارة الصناعة والكهرباء وكييل مساعد وزارة الصناعة والكهرباء ومدير عام الدراسات والإحصائيات بوزارة الصناعة والكهرباء. وقد حصل الدكتور التويجري على شهادة بكالوريوس في الهندسة الكهربائية جامعة الملك سعود سنة ١٩٧٤م وشهادة ماجستير في نفس التخصص من جامعة عين شمس بالقاهرة سنة ١٩٩٨م وشهادة دكتوراه في التخصص ذاته من جامعة برونييل بلندن، المملكة المتحدة سنة ٢٠٠٠م.

الأستاذ عيسى بن محمد العيسى، عضو مجلس إدارة، ممثلاً للحكومة (سجل مدني رقم ٢- ٦٨١٦- ٤٥٣- ١، سنة الميلاد ١٩٥٦م)

انتخب الأستاذ عيسى عضواً في مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في ديسمبر ٢٠٠٥م، وهو عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الاقتصادي الأعلى وعضو اللجنة الاقتصادية في الهيئة العامة للسياحة وعضو اللجنة الاقتصادية والاستثمار في مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين ونائب رئيس مجلس إدارة شركة فيزا العالمية لمنطقة شرق و وسط أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، عضو مجلس إدارة الصندوق السعودي للاستثمار المحدود، وعضو مجلس الأمناء لصندوق المؤمية، عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الدولية وعضو مجلس حماية المنافسة. وقد حصل الأستاذ العيسى على شهادة البكالوريوس في الإدارة من جامعة الملك عبدالعزيز سنة ١٩٧٧م.

الدكتور خالد بن عبدالله السبتي، عضو مجلس إدارة، ممثلاً للحكومة (سجل مدني رقم ٣- ١٠٨١٨٧٠٧٥٣، سنة الميلاد ١٣٨٨هـ)

انتخب الدكتور السبتي عضواً في مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في ديسمبر ٢٠٠٥م، ويشغل منصب المدير العام لبرنامج الحكومة الإلكترونية بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ومستشار الوزير لشؤون تقنية المعلومات، ورئيس فريق عمل بلورة الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات التابع لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات المنبثق عن جامعة الدول العربية، وعضو لجنة الحكومة الإلكترونية لمجلس التعاون الخليجي، ويعمل محاضراً في علوم الحاسب الآلي بجامعة الملك سعود. وقد نال الدكتور السبتي شهادة البكالوريوس في علوم الحاسب الآلي سنة ١٩٩٠م وشهادتي الماجستير والدكتوراه في نفس التخصص من جامعة سيركيوز بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٩٨م.

المهندس عصام بن علوان البيات، عضو مجلس إدارة، ممثلاً لشركة أرامكو السعودية (سجل مدني رقم ١٠١٠٧٤٨٥٩٦، سنة الميلاد ١٣٧٠هـ)

انتخب الأستاذ البيات عضواً في مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في ديسمبر ٢٠٠٥م، وهو نائب رئيس تطوير الأعمال الجديدة بأرامكو السعودية. وقد سبق أن شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة المصافي السعودية، هيوستن، تكساس. وقد نال الأستاذ البيات شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة البصرة بالعراق سنة ١٩٧١م وشهادة الماجستير في نفس التخصص من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن سنة ١٩٨١م.

الدكتور عبدالله بن محمد باسودان ، عضو مجلس إدارة، ممثلاً للحكومة (سجل مدني رقم ١٠٤٨١٢٣٠١٠، سنة الميلاد ١٣٧١هـ)

انتخب الدكتور باسودان عضواً في مجلس إدارة الشركة في يونيو ٢٠٠٧م، وهو يمارس الاستشارات الاقتصادية منذ عام ١٩٩٩ ، وعمل قبل ذلك أستاذاً مساعداً في جامعة الملك سعود ، ومستشاراً غير متفرغ في وزارة التخطيط ، ومستشاراً في مكتب وزير البترول والثروة المعدنية . وعضواً في الهيئة الاستشارية الاقتصادية بالمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية. وقد حصل الدكتور باسودان على شهادة بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة الملك سعود عام ١٣٩٤هـ وشهادة الماجستير في الاقتصاد من جامعة واشنطن سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٠م وشهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة واشنطن - سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٥م.

الأستاذ عبد السلام بن عبدالعزيز اليميني، أمين مجلس الإدارة (فضلاً راجع السيرة الذاتية للأستاذ عبد السلام بن عبدالعزيز اليميني في قسم " الإدارة التنفيذية " أدناه).

الإدارة التنفيذية

العمر	المنصب	الاسم
٥٥	الرئيس التنفيذي	المهندس علي بن صالح البراك
٥٣	نائب رئيس تنفيذي، نشاط التوليد	الأستاذ يوسف بن سليمان بالغنيم
٥٢	نائب رئيس تنفيذي ، نشاط النقل	الأستاذ صالح بن محمد العنيزان
٥٢	نائب رئيس تنفيذي، نشاط التوزيع وخدمات العملاء المشتركين	الأستاذ سعد بن حمد المنصور
٥١	نائب رئيس تنفيذي، نشاط المالية	الأستاذ علي بن سليمان العايد
٥٣	نائب رئيس أول، الخدمات العامة	الأستاذ فهد بن كليفيخ الهاجري
٦٣	المراجع العام	الأستاذ إدريس بن أحمد طيري
٥٩	نائب رئيس أول، التخطيط والبرامج	الأستاذ محمد بن إبراهيم الملحم
٥٢	نائب رئيس أول - الشؤون القانونية	الأستاذ مطلق بن محمد المطلق
٤٩	نائب رئيس أول للشؤون العامة وعلاقات المساهمين، وأمين مجلس الإدارة	الأستاذ عبد السلام بن عبدالعزيز اليميني
٤٩	نائب رئيس أول - الموارد البشرية	الأستاذ سعود بن عبدالعزيز الشمري
٥٩	نائب رئيس أول - رئيس برامج مشاريع الإنتاج المستقل	الدكتور عامر بن محمد السواعة
٥٠	نائب رئيس - مراقبة الحسابات	الأستاذ أحمد بن محمد الجعيان
٤٨	نائب رئيس - الخزينة	الأستاذ فهد بن حسين السديري

المهندس علي بن صالح البراك، الرئيس التنفيذي، (سجل مدني رقم ١٠١٠٨١٠٩٩٠ سنة الميلاد ١٩٥٢)

التحق الأستاذ البراك بالشركة كمهندس أول سنة ١٩٨٠م وشغل منذ ذلك الحين المناصب التالية: مهندس أول، مدير عام منطقة كهرباء القصيم، مدير عام مكلف لفرع المنطقة الوسطى، عضو اللجنة التنفيذية ونائب الرئيس التنفيذي للشركة. وقد عين الأستاذ البراك رئيساً تنفيذياً للشركة بموجب القرار رقم ١/٦٠/٢٠٠٦ الصادر عن المجلس بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٦م. وقد عمل قبل انضمامه للشركة في مركز الأبحاث والتنمية الصناعية في الفترة من ١٩٧٥م إلى ١٩٧٨م وفي الخدمات الاستشارية للسعودية من سنة ١٩٧٨م إلى ١٩٧٩م. وقد نال الأستاذ البراك شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة الملك سعود سنة ١٩٧٥م وشهادة الماجستير في الهندسة في الهندسة الكهربائية من جامعة كولورادو في بولدر بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٩م.

المهندس يوسف بن سليمان بالغنيم، نائب رئيس تنفيذي، نشاط التوليد (سجل مدني رقم ١٠٢٨٩٢٠١٠٤، سنة الميلاد ١٩٥٤)

التحق المهندس بالغنيم بالشركة مساعداً لكبير المهندسين سنة ١٩٧٧م وشغل منذ ذلك الوقت من المناصب التالية: مساعد رئيس المهندسين، مهندس تنسيق مشروع توسيع المحطات البخارية، مدير شبكة التوزيع بجدة، مدير مشروع توسيع محطة رابع البخارية، نائب المدير العام لشؤون العمليات، ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس لشؤون توليد الطاقة. وقد حصل المهندس بالغنيم على شهادة بكالوريوس في علوم الهندسة الكهربائية من جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٧م.

المهندس صالح بن محمد العنيزان، نائب رئيس تنفيذي، نشاط النقل (سجل مدني رقم ١٠٣٧١٤٦٦٢٦، سنة الميلاد ١٩٥٥)

التحق المهندس العنيزان بالشركة مديراً لإدارة خدمات الرس سنة ١٩٨١م وتقلد منذ ذلك الحين المناصب التالية: مدير الإدارة الهندسية (كهرباء الوسطى - منطقة القصيم) من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧م، مدير كهرباء منطقة القصيم من ١٩٨٧م إلى ١٩٩٠م، مدير كهرباء منطقة الرياض من ١٩٩٠م إلى ١٩٩٦م، نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الهندسية والمشاريع من ١٩٩٦م إلى ٢٠٠٢م، نائب أول للرئيس التنفيذي لعمليات المنطقة الوسطى من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٧م، ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون النقل. وكان قبل انضمامه للشركة عمل المهندس العنيزان مديراً للمشاريع بصندوق التنمية الصناعية السعودي من ١٩٧٧م إلى ١٩٨١م ومهندس كهربائي في مركز الأبحاث والتنمية الصناعية من ١٩٧٦م إلى ١٩٧٧م. وقد نال شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة الملك سعود سنة ١٩٧٦م.

المهندس سعد بن حمد المنصور، نائب رئيس تنفيذي، نشاط التوزيع وخدمات العملاء المشتركين (سجل مدني رقم ١٠٠٨١٨٤٩٥٢، سنة الميلاد ١٩٥٥)

التحق المهندس المنصور بالشركة سنة ١٩٨٥م مديراً لخدمات العملاء بمنطقة الأحساء. وعمل منذ ذلك الوقت مديراً لقسم العلاقات وخدمات العملاء من ١٩٨٦م إلى ١٩٨٧م، ومديراً للمنطقة الشمالية من ١٩٨٧م إلى ١٩٨٩م، مديراً لمنطقة الدمام من ١٩٨٩م إلى ١٩٩٣م، نائب الرئيس لشؤون المناطق من ١٩٩٣م إلى ١٩٩٩م، مدير عام مكلف من ١٩٩٦م إلى ٢٠٠٠م، مدير عام المنطقة الشرقية من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٣م، نائب أول للرئيس التنفيذي من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٦م، ويشغل حالياً نائب الرئيس التنفيذي لشؤون التوزيع وخدمات العملاء. وقد عمل المهندس المنصور قبل انضمامه للشركة بوظيفة مدير مساعد الشؤون البلدية من ١٩٧٨م إلى ١٩٨١م، مشرف بلدية العيون من ١٩٨١م إلى ١٩٨٢م، وعمل أيضاً في

مكتب للاستشارات الهندسية من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٥. ونال شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن سنة ١٩٧٨م.

الأستاذ علي بن سليمان العايد، نائب رئيس تنفيذي، نشاط المالية (سجل مدني رقم ١٠٠٧٦٧٠٣٦٥، سنة الميلاد ١٩٥٦م)

التحق الأستاذ العايد بالشركة سنة ٢٠٠٦م نائبا للرئيس التنفيذي ومديرا ماليا للشركة. وقد عمل قبل انضمامه للشركة مدققا داخليا بالشركة السعودية للصناعات الأساسية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤م ومديرا من ١٩٨٥م إلى ١٩٨٩م، ومديرا للشؤون المالية والإدارية بشركة الموارد للتجارة والتسويق المحدودة من ١٩٩٠م إلى ١٩٩٣م، ومديرا ماليا لدى شركة التأمين التعاوني من ١٩٩٤م إلى ١٩٩٦م. وقد نال شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود سنة ١٩٨٠م.

الأستاذ فهد بن كليفيخ الهاجري، نائب رئيس أول، الخدمات العامة (سجل مدني رقم ١٠١٠١٥٣٩٣٨، سنة الميلاد ١٩٥٤م)

التحق الأستاذ الهاجري بإدارة شؤون الموظفين بالشركة سنة ١٩٨١م وشغل منذ ذلك الحين في الشركة المناصب التالية: مسؤول إداري في إدارة علاقات الموظفين من ١٩٨١م إلى ١٩٨٤م، ثم عمل مديرا في إدارة علاقات الموظفين ١٩٨٤م إلى ١٩٨٧م، ثم مديرا بمركز التدريب والتعليم من ١٩٨٧م إلى ١٩٩٤م، مديرا في إدارة المواد من ١٩٩٤م إلى ١٩٩٨م، نائب الرئيس بإدارة الخدمات المساندة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١م، نائب الرئيس للخدمات المساندة ومنطقة العمليات الرابعة من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٢م، ويشغل حاليا منصب نائب رئيس أول للخدمات العامة. وقد نال شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٠م.

الأستاذ إدريس بن أحمد طيري، المراجع العام (سجل مدني رقم ١٠٢٥٤٣٤٣٨٠، سنة الميلاد ١٩٤٤م)

التحق الأستاذ طيري بالشركة سنة ٢٠٠٠م كنائب للرئيس التنفيذي والمدير المالي بالنيابة. وقد شغل في الشركة منذ ذلك الوقت المناصب التالية: مستشار مالي ونائب رئيس تنفيذي و كبير المديرين الماليين مكلف، ويشغل حاليا منصب المراجع العام للشركة. وقد سبق أن عمل مستشارا ماليا للشركة السعودية للصناعات الأساسية ومجموعة نيو الدولية ومجموعة الهنوف. كما شغل منصب مدير عام المالية والاستثمار بالشركة السعودية للصناعات الأساسية. وقد نال شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الملك سعود سنة ١٩٦٩م وشهادة الماجستير في المحاسبة من جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٤م.

المهندس محمد بن إبراهيم الملحم، نائب رئيس أول، التخطيط والبرامج (سجل مدني رقم ١٠٠٩٤٦٢٤٥٦، سنة الميلاد ١٩٤٨م)

التحق المهندس الملحم بالشركة سنة ١٩٧٨م وشغل في الشركة منذ ذلك الوقت المناصب التالية: نائب مدير عام لقسم التصميم، مدير عام التصميم، مدير عام المشاريع، مدير عام التخطيط، المؤسسة العامة للكهرباء، عضو اللجنة التنفيذية للخدمات المساندة، ويشغل حاليا منصب نائب رئيس أول لشؤون التخطيط والبرامج. وقد نال شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة شيفيلد بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٤م.

الأستاذ مطلق بن محمد المطلق، نائب رئيس أول - الشؤون القانونية (سجل مدني رقم ١٠٢٥١١٣٩٧٦، سنة الميلاد ١٩٥٥م)

التحق الأستاذ المطلق بالشركة سنة ٢٠٠٠م كعضو في اللجنة التنفيذية للشؤون القانونية ويشغل حالياً منصب نائب رئيس أول للشؤون القانونية. وسبق أن عمل قبل انضمامه للشركة مستشاراً قانونياً بوزارة الصناعة والكهرباء من ١٩٧٧م إلى ١٩٩٥م حيث ترقى إلى مرتبة كبير المستشارين القانونيين، ومن ثم شغل في عام ١٩٩٥م منصب المستشار القانوني لشركة الموارد للتجارة والتسويق المحدودة، ثم انتقل لعمل بوظيفة مستشار قانوني بمكتب صلاح الحجيلان للاستشارات القانونية من ١٩٩٦م إلى ٢٠٠٠م. وقد نال الأستاذ المطلق شهادة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٩٧٥م وشهادة الماجستير في القانون من جامعة تولين بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٣م.

الأستاذ عبد السلام بن عبدالعزيز اليمني، نائب رئيس أول للشؤون العامة وعلاقات المساهمين، وأمين مجلس الإدارة ، (سجل مدني رقم ١٠٢٥١١١٨٥٥ ، سنة الميلاد ١٩٥٨م)

التحق الأستاذ عبدالسلام اليمني بالشركة سنة ٢٠٠٠م ، ويشغل في الوقت الحاضر منصب نائب رئيس أول للشؤون العامة ، وأمين مجلس الإدارة ، وسبق أن عمل قبل انضمامه للشركة بوزارة الصناعة والكهرباء من عام ١٩٨٣م حتى عام ٢٠٠٠م ، حيث عمل بإدارة التخطيط والميزانية ، ثم انتقل للعمل بمكتب الوزير ، وتولى عدد من المهام كان آخرها العمل كمنسق عام لأعمال برنامج إعادة تنظيم وهيكله قطاع الكهرباء في المملكة عامي ١٩٩٨م و ١٩٩٩م ، كما عمل كأمين عام غير متفرغ للجنة العلمية بمؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين من عام ١٩٩٩م وحتى عام ٢٠٠٧م ، واليمني حاصل على شهادة البكالوريوس في الآداب من جامعة الملك سعود سنة ١٩٨٢م ، والتحق بالعديد من الدورات الداخلية والخارجية .

الأستاذ سعود بن عبدالعزيز الشمري، نائب رئيس أول - الموارد البشرية (سجل مدني رقم ١٠١٦٣٨٤٤٩٥ ، سنة الميلاد ١٩٥٨م)

التحق الأستاذ الشمري بالشركة سنة ١٩٨٥م كمحلل نظم تقنية معلومات وشغل منذ ذلك الوقت في الشركة المناصب التالية: محلل نظم، محلل نظم أول، مشرف على وحدة التطبيقات، رئيس قسم تطبيقات الحاسب الآلي، مدير تقنية المعلومات، مدير برنامج تحسين العمليات الرئيسية، مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي، نائب رئيس للتنظيم والجودة، نائب رئيس لتطوير الموارد البشرية، ويشغل حالياً منصب نائب رئيس أول للموارد البشرية. وقد نال الأستاذ الشمري شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال وعلوم الحاسب الآلي من كلية ونثروب بولاية كارولينا الشمالية سنة ١٩٨١م وشهادة الماجستير في أنظمة المعلومات الإدارية من جامعة كارولينا الجنوبية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٤م.

الدكتور عامر بن محمد السواعة، نائب رئيس أول - رئيس برامج مشاريع الإنتاج المستقل (سجل مدني رقم ١٠٠٨٠٣٤٩٤٢ ، سنة الميلاد ١٩٤٨م)

التحق الدكتور السواعة بالشركة سنة ١٩٨١م كمهندس أول (إدارة عمليات الحاسب الآلي والاتصالات)، وعمل ضمن الشركة في المجالات التالية: تخطيط النظم، عمليات النظم، تقنية المعلومات، إدارة المواد، العقود، الموارد البشرية، تخطيط وتطبيق إعادة الهيكلة والدمج للشركة وكان آخرها نائب رئيس أول للموارد البشرية حتى عام ٢٠٠٦م. وقبل انضمامه للشركة، عمل الأستاذ السواعة مدة ثلاث سنوات في مجال تقنية المعلومات، وقد نال شهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية من جامعة البصرة سنة ١٩٧٠م وشهادة الماجستير في نظم الرقابة من معهد مانسستر للعلوم والتقنية (جامعة مانسستر للعلوم والتقنية) سنة ١٩٧٣م وشهادة الدكتوراه في الهندسة الإلكترونية من جامعة مانسستر للعلوم والتقنية سنة ١٩٧٧م.

الأستاذ أحمد بن محمد الجعيان، نائب رئيس - مراقبة الحسابات (سجل مدني رقم ١٠٠٩٠٢١٣٤٤، سنة الميلاد ١٩٥٧م)

التحق الأستاذ الجعيان بالشركة سنة ١٩٨١م كمحاسب وشغل منذ ذلك الوقت في الشركة المناصب التالية: مشرف حسابات المشتركين (منطقة أعمال الأحساء) من ١٩٨٤م إلى ١٩٨٥م، مدير علاقات المشتركين (منطقة أعمال الأحساء) من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٦م، مدير إدارة المالية والخزينة بمنطقة أعمال الدمام من ١٩٨٦م إلى ١٩٨٧م، مدير دائرة المالية والخزينة (منطقة أعمال الأحساء) من ١٩٨٧م إلى ١٩٨٩م، ناظر إداري لدائرة المحاسبة العامة من ١٩٨٩م إلى ١٩٩٠م، ناظر إداري قسم الحسابات العامة بالمركز الرئيس للشركة، مراقب مالي ومدير إدارة مراقبة الحسابات بالشركة السعودية الموحدة للكهرباء (SCECO)، المنطقة الشرقية، من ١٩٩٣م إلى ٢٠٠٢م، ويشغل حالياً منصب نائب رئيس، قطاع مراقبة الحسابات. وقبل انضمامه للشركة عمل الأستاذ الجعيان بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وشركة إراكليس، ونال شهادة البكالوريوس في العلوم الإدارية وتخصص في المحاسبة من جامعة الملك سعود سنة ١٩٨١م.

الأستاذ فهد بن حسين السديري، نائب رئيس - الخزينة (سجل مدني رقم ١٠٠٨٤٤٤٥٧٠، سنة الميلاد ١٩٥٩م)

التحق الأستاذ السديري بالشركة سنة ١٩٩٤م كمحاسب وشغل ضمن الشركة منذ ذلك الوقت المناصب التالية: محاسب أول من ١٩٩٤م إلى ١٩٩٩م، مدير دائرة النقد والتأمين من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٣م، نائب رئيس مكلف، الخزينة، سنة ٢٠٠٤م، ويشغل حالياً منصب نائب رئيس الخزينة. وقد عمل قبل انضمامه للشركة بوظيفة مدير مساعد بالبنك السعودي الأمريكي، مسؤول إداري أول، الخزينة، بنك الرياض، مدير إدارة الخزينة - علاقات العملاء، بنك الرياض، مدير فرع بنك الرياض، مدير مساعد بنك الرياض الفرع الإقليمي بالدمام. وقد نال شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة نورث داكوتا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٣م.

مكافآت وحصص أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية

يبين الجدول التالي أسماء أعضاء مجلس الإدارة الذين يملكون أسهما في الشركة وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم وأقرباؤه (كما هو معرف في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة سوق المالية و قواعدها) كما في ٤ يونيو ٢٠٠٧م. ما عدا الأشخاص المذكورون أدناه، لا يملك أي عضو آخر من أعضاء مجلس الإدارة (أو أقرباؤه) أسهما في الشركة.

العضو	تاريخ امتلاك الأسهم	عدد الأسهم في الشركة
سليمان بن عبدالله القاضي	٢٨ مايو ٢٠٠٧م	١,٠٥٠
الدكتور عبدالرحمن بن عبدالمحسن التويجري	٢٨ مايو ٢٠٠٧م	١,٠٥٠

يبين الجدول التالي أسماء أعضاء الإدارة التنفيذية الذين يملكون أسهما في الشركة وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم وأقرباؤه (كما هو معرف في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة سوق المالية و قواعدها) كما في ٤ يونيو ٢٠٠٧م. ما عدا الأشخاص المذكورون أدناه، لا يملك أي عضو آخر من أعضاء الإدارة التنفيذية (أو أقرباؤه) أسهما في الشركة.

الاسم والصفة	تاريخ امتلاك الأسهم	عدد الأسهم في الشركة
عامر بن محمد السواعة	٢٨ مايو ٢٠٠٧م	٥,٣٩٥

لم يحصل أي من أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة على أية عمولة أو خصم أو عمولة وساطة أو أي تعويض غير نقدي ولم يحصل أي منهم أيضا على أية شروط أو أحكام أو خيارات خاصة فيما يتعلق بإصدار أو بيع أية أوراق مالية من قبل الشركة أو أي من شركاتها التابعة أو الزميلة خلال السنتين السابقتين لتاريخ نشرة الإصدار هذه.

كذلك لم يحصل أي من أعضاء مجلس الإدارة الشركة على أية عمولة أو خصم أو عمولة وساطة أو أي تعويض غير نقدي ولم يحصل أي منهم أيضا على أية شروط أو أحكام أو خيارات خاصة فيما يتعلق بإصدار أو بيع أية أوراق مالية من قبل الشركة أو أي من شركاتها التابعة أو الزميلة خلال السنتين السابقتين لتاريخ نشرة الإصدار هذه.

وكما في تاريخ نشرة الإصدار هذه، فإن أيًا من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو إدارتها التنفيذية أو سكرتيرها لم يتعرض للإفلاس.

كذلك لا يوجد وليس من المزمع إبرام أي عقد أو ترتيب في تاريخ نشرة الإصدار هذه لمسؤول العمليات في الشركة أو للرئيس التنفيذي للشركة أو لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة ولا لأي من أقاربهم أية مصلحة جوهرية أو ذات أهمية تذكر بالنسبة لأعمال الشركة.

يتم تحديد أتعاب أعضاء مجلس إدارة الشركة بتوصية يرفعها مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية للمساهمين ("الجمعية العامة")، وهي المختصة برفض أو إقرار توصية المجلس بهذا الشأن. وقد بلغ إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة (بما فيها المكافآت العينية) عن السنتين ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م ما مجموعه ١,٧٠٠,٠٠٠ مليون ريال سعودي و ١,٦٠٠,٠٠٠ مليون ريال سعودي على التوالي.

تعيين أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

يتم ترشيح ممثلي الحكومة في مجلس إدارة الشركة مباشرة من قبل المقام السامي لفترة يحددها الأمر السامي ويتم تعيين جميع الأعضاء في مجلس الإدارة من قبل الجمعية العامة للمساهمين ولمدة ثلاث سنوات في العادة، علما بأنه ليس لدى أي من أعضاء المجلس في تاريخ هذه النشرة عقد عمل مع الشركة.

أما الرئيس التنفيذي فيعيه المجلس ويحدد مكافأته ومدة تعيينه، علما بأنه ليس لدى الرئيس التنفيذي في تاريخ نشرة الإصدار هذه عقد عمل مع الشركة.

صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

ملخص الصلاحيات الحالية للمجلس موضح في قسم "معلومات عامة" من نشرة الإصدار هذه. وكما في تاريخ نشرة الإصدار هذه، فإن النظام الأساسي للشركة لا يخول أي عضو في مجلس الإدارة أية صلاحيات بالتصويت على عقد أو عرض له فيه مصلحة جوهرية أو أية صلاحية بالاقتراض من الشركة. ولمجلس الإدارة أن يتقترح مكافأته على الجمعية العامة، وللأخيرة أن توافق على هذا المكافآت المقترحة أو ترفضها.

يعين الرئيس التنفيذي للشركة من قبل مجلس الإدارة الذي يحدد أيضا مكافأته، علما بأن الرئيس التنفيذي ليس عضوا في مجلس الإدارة، ولذا فهو لا يملك صلاحية التصويت على أي عقد أو عرض له فيه مصلحة جوهرية ولا لديه أية صلاحية تخوله الاقتراض من الشركة.

الموظفون

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م بلغ عدد العاملين لدى الشركة ٢٨,٦٧٩ موظفا منهم حوالي ٨٣,١٩٪ سعوديون. ولغرض رفع نسبة السعودة لديها، وضعت الشركة عددا من البرامج التدريبية الهادفة الى رفع مستوى مهارات موظفيها وإمكاناتهم. ويوضح الجدول التالي توزيع موظفي الشركة حسب فئاتهم الوظيفية خلال الفترة المعنية:

عدد موظفي الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م	المراكز الوظيفية
٣٦	الإدارة العليا - مراكز قيادية
١,٦٦٢	الإدارة الوسطى - مركز مدير
٢٦,٩٨١	مراكز أخرى
٢٨,٦٧٩	مجموع الموظفين

وتوضيحا للجدول الوارد أعلاه:

"المراكز القيادية العليا" تشمل الوظائف التالية: الرئيس التنفيذي، نائب رئيس تنفيذي، نائب رئيس أول، نائب رئيس.

"مراكز الإدارة الوسطى" تشمل جميع المدراء، رؤساء الأقسام، المراقبين، المشرفين، رؤساء الفرق ومراقبي العمال.

"المراكز الأخرى" تشمل أي وظيفة لا تقع ضمن الفئتين المذكورتين.

ولم تطرأ هناك أية تغييرات جوهرية في عدد موظفي الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م.

لائحة حوكمة الشركات

تقوم الشركة بتطبيق معظم الأحكام الاسترشادية الواردة في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق المساهمين والالتزام بالإجراءات المتعلقة بالإفصاح والشفافية. وقد شرعت الشركة في دراسة مدى توافق أنظمتها وإجراءاتها وسياساتها الداخلية مع مواد اللائحة وذلك تمهيدا لتطبيق ما تبقى من أحكام اللائحة كما ذكر في تقرير مجلس الإدارة للسادة مساهمي الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٠٦م.

آخر التطورات والآفاق المستقبلية

كان الأداء المالي للشركة خلال عام ٢٠٠٦م منسجماً مع الاتجاهات السابقة، حيث بلغ إجمالي إيرادات الشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م ١٩,٧٠٦,٦٥٧,٠٠٠ ريال سعودي مقابل ١٨,٧٦١,٢٨٩,٠٠٠ ريال سعودي للعام السابق، ٢٠٠٥م، فيما بلغ إجمالي مصروفاتها ١٨,٥٥٢,٠٨٣,٠٠٠ ريال سعودي عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م مقابل ١٧,٥٠٢,١٣٠,٠٠٠ ريال سعودي في السنة السابقة.

وقد بقيت التكاليف التشغيلية للشركة، نسبة إلى إجمالي إيراداتها، مستقرة نسبياً بنفس مستوياتها خلال السنوات المالية الثلاث الماضية، حيث بلغت هذه النسبة ٩٤,١٪ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٩٣,٣٪ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٩٤,٣٪ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م. وتمثل تكلفة الطاقة التي اشترتها الشركة وتكلفة الوقود وإستهلاكات البنود الرئيسية التي ساهمت في ارتفاع إجمالي المصاريف التشغيلية لدى الشركة خلال هذه الفترة حيث ارتفعت تكلفة الطاقة المشتراة من ٩٥٢,٠٤٧,٠٠٠ ريال سعودي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م إلى ١,١٩٥,٤٧٠,٠٠٠ ريال سعودي خلال السنة من المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م، أي بنسبة ٢٥,٦٪. وبينما ارتفع إجمالي تكلفة الوقود من ٤,١٧١,٣٤٤,٠٠٠ ريال سعودي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م إلى ٤,٧٥٨,٨٧٢,٠٠٠ ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م، أي بنسبة ١٤,١٪.

وقد جاءت الزيادة في إجمالي تكلفة الكهرباء التي اشترتها الشركة وتكلفة الوقود خلال السنوات المالية الثلاث الماضية بصفة رئيسية نتيجة لارتفاع الطلب على الكهرباء في المملكة خلال هذه الفترة، وهو ما واجهته الشركة برفع طاقتها التوليدية الذاتية وشراء كميات إضافية من منتجين محليين آخرين للطاقة الكهربائية في المملكة. ونتيجة لهذه الزيادة في مستوى الطلب، ارتفع إجمالي مبيعات الشركة من ١٦,٣٢٠,٥٢٤,٠٠٠ ريال سعودي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م إلى ١٨,٢٨٤,٨٧٨,٠٠٠ ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م. وتتوقع الشركة استمرار ارتفاع مبيعاتها من الطاقة الكهربائية خلال السنة الجارية. ويعود السبب الرئيس في هذا الارتفاع في الطلب، والذي من المرجح أن يظل قوياً، إلى ارتفاع معدل الازدياد السكاني في المملكة واستمرار التوجه نحو إنشاء مزيد من الصناعات في المملكة. ومن المتوقع أن يعود هذا النمو على الشركة بمزيد من الإيرادات المتحققة على مبيعات الكهرباء.

ويتخلص أداء الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م في تقرير مجلس الإدارة المدرج في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٠٦م.

وباستثناء ما تنص عليه في هذه النشرة بخلاف ذلك، فإن الشركة لا تعتزم إجراء أي تغيير جوهري في طبيعة أعمالها المبينة في نشرة الإصدار هذه خلال السنوات الخمس إلى عشر سنوات القادمة.

وفيما يلي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي للشركة للربع الأول المنتهي في ٣١ مارس ٢٠٠٧م وللتنين لم تتم مراجعتهما. كان الأداء المالي للشركة خلال الربع الأول المنتهي في ٣١ مارس ٢٠٠٧م متوافقاً مع الاتجاهات السابقة ويعكس الطبيعة الموسمية لاستخدام الكهرباء في المملكة، حيث يبلغ الاستهلاك ذروته في الربع الثالث من السنة (يوليو إلى سبتمبر) بسبب ارتفاع درجات الحرارة في هذه الفترة من السنة.

ولا تتوقع إدارة الشركة أية أحداث يمكن أن تؤدي إلى عرقلة الاتجاهات الحالية فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية المالية والتجارية لمركزها المالي لهذه السنة المالية، ولكن لا يمكن تقديم أي تأكيد بأن هذا الوضع سيبقى قائماً.

قائمة الدخل

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس		إيرادات التشغيل
٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
ألف ريال سعودي	ألف ريال سعودي	
٣,٤٢٤,٣٩٦	٣,٦٦٤,٢٠٦	مجموع إيرادات التشغيل
(٣,٨٨٦,٣٩٥)	(٤,١٩٩,٢٧١)	مجموع مصروفات التشغيل
(٤٦١,٩٩٩)	(٥٣٥,٠٦٥)	الخسارة من العمليات التشغيلية
٢٥,٨٨٦	١٠١,٠٣٦	دخل آخر
(٤٣٦,١١٣)	(٤٣٤,٠٢٩)	صافي خسارة الفترة

قائمة المركز المالي كما في ٣١ مارس

٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
ألف ريال سعودي	ألف ريال سعودي	
٨٩٨,٦٠٦	٥,٤٠٦,٣٥٢	نقد ونقد مماثل
٢٢,٥٦١,٥٢٥	١٩,٨٦٧,١٧٦	صافي ذمم مستهلكي الكهرباء وإيرادات مستحقة
٨٩٨,٠٠٧	١,٦٢٣,٨٠٤	صافي دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى
٣,٧٩٦,٠٠٣	٥,٢٨١,٥٠٠	صافي مخزون
٢٨,١٥٤,١٤١	٣٢,١٧٨,٨٣٢	مجموع الموجودات المتداولة
٣٣٩,٦٣٩	١,٠٢١,٩٤٣	استثمارات طويلة الأجل
١٤,١٧١,٠٧١	١٥,٣٨٣,٠١٧	مشاريع تحت التنفيذ
٧٥,٩٢٢,٨٣٩	٧٩,٨٣٩,١٥٥	صافي موجودات ثابتة
٩٠,٤٣٣,٥٤٩	٩٦,٢٤٤,١١٥	مجموع الموجودات غير المتداولة
١١٨,٥٨٧,٦٩٠	١٢٨,٤٢٢,٩٤٧	مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق المساهمين

٤٣٠,٠٠٠	-	بنوك - تسهيلات ائتمانية
٣٢,٤٠١,٧٧٧	٣٨,٧٤٨,٥٩٩	ذمم دائنة
١,٧٠٣,٤٢١	٢,٠٤١,٠١٦	مستحقات وأرصدة دائنة أخرى
١,١٣٩,٦٥٢	٧١١,٨٣٨	أقساط متداولة من قروض طويلة الأجل
٣٥٦٧٤,٨٥٠	٤١,٥٠١,٤٥٣	مجموع المطلوبات المتداولة

٧,١٤١,٣٠٧	٩,٤٢٠,٩٢٠	قروض طويلة الأجل
٣,٨٧٨,٨٤٤	٤,٠٢٥,٨٨٤	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
١٠,١٨٧,٣٧٥	١٠,٨٤٥,٩٤٤	صافي إيرادات مؤجلة
٩٤١,٠٣١	٩٩٥,٨٤٦	تأمينات مشتركين
٢٢,١٤٨,٥٥٧	٢٥,٢٨٨,٥٩٤	مجموع المطلوبات غير المتداولة
١٤,٩٣٨,٠٦٠	١٤,٩٣٨,٠٦٠	قرض حكومي
٧٢,٧٦١,٤٦٧	٨١,٧٢٨,١٠٧	مجموع المطلوبات
		حقوق المساهمين
		رأس المال
٤١,٦٦٥,٩٣٨	٤١,٦٦٥,٩٣٨	احتياطي نظامي
٥٩٧,٩٢٦	٧٣٩,٣٠٩	احتياطي عام
٥٣٠,٥١٠	٥٣١,٥٦٣	أرباح مبقاة
٣,٠٣١,٨٤٩	٣,٧٥٨,٠٣٠	مجموع حقوق المساهمين
٤٥,٨٢٦,٢٢٣	٤٦,٦٩٤,٨٤٠	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
١١٨,٥٨٧,٦٩٠	١٢٨,٤٢٢,٩٤٧	

وصف رأس المال والأرباح الموزعة على المساهمين

بلغ رأسمال الشركة المصرح به في تاريخ نشرة الإصدار هذه ٤١,٦٦٥,٩٣٨,١٥٠ ريال ممثلة في ٤,١٦٦,٥٩٣,٨١٥ سهم عادي مصرح به، كلها مدفوعة القيمة بالكامل، بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريالات للسهم الواحد. و لا يوجد أي حقوق خيار على اسهم راس مال الشركة.

تملك حكومة المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر ٧٤٪ من أسهم الشركة كما تملك شركة أرامكو السعودية ٧٪ من الاسهم المصدرة. علما بأنه في تاريخ نشرة الإصدار هذه لا يوجد أي مساهم باستثناء الحكومة السعودية و شركة أرامكو السعودية يملك أكثر من ٥٪ من رأسمال الشركة.

وكان رأسمال الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م ٣٨,٢٨٧,٧٧٠,٩٠٠ ريال ممثلة في ٧٦٥,٧٥٥,٤١٨ سهم عادي مصدر به بقيمة اسمية قدرها ٥٠ ريالاً للسهم الواحد.

في عام ٢٠٠٣م، وافق رئيس المجلس الاقتصادي الاعلى على رسملة متحصلات صندوق رسم الكهرباء البالغ ٣,٣٧٨ مليون ريال بموجب القرار رقم ١٦٩ و الفقرة ٣ من قرار مجلس الوزراء رقم ١٥٣ بتاريخ ١٤٢٠/٩/٥هـ (الموافق ١٢/١٢/١٩٩٩م) و اصدرت الشركة اسهم اضافية لمساهميها بالتناسب مع اسهمهم. نتيجة لذلك زاد رأس مال الشركة الى ٤١,٦٦٥,٩٣٨,١٥٠ ريال ممثلة في ٨٣٣,٣١٨,٧٦٣ سهم عادي بقيمة اسمية قدرها ٥٠ ريالاً للسهم الواحد.

وقد أصدر مجلس الوزراء مؤخرًا قراره رقم ٤ و تاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ بتخفيض القيمة الاسمية للأسهم العادية لجميع الشركات المساهمة إلى عشرة ريالات. ووفقا لهذا القرار، تمت تجزئة عدد أسهم الشركة العادية إلى ٤,١٦٦,٥٩٣,٨١٥ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريالات للسهم الواحد.

بالنسبة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م، فقد بلغ ربح السهم الواحد (على أساس عدد الأسهم القائمة في نهاية السنة ذات الصلة) ١,٧٨ ريال و ٠,٣٤ ريال على التوالي.

بناء على القرار رقم ١٦٩ فان حكومة المملكة تنازلت عن حقها في الارباح الموزعة لمدة عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة بشرط ان تكون الارباح الموزعة على المساهمين الاخرين لا تتجاوز ١٠٪ من القيمة الاسمية للسهم.

ويبين الجدول التالي الأرباح المعلنة والموزعة من قبل الشركة على المساهمين (عدا الحكومة و شركة أرامكو السعودية) خلال الفترات المذكورة ادناه.

السنة المالية	تاريخ الدفع	الربح الموزع على أساس عدد الأسهم القائمة كما في نهاية السنة المالية المعنية	الربح الموزع على أساس عدد الأسهم القائمة كما في تاريخ نشرة الصادر هذه
		(ريال سعودي)	(ريال سعودي)
٢٠٠٦م	٢٠٠٧/٥/١٤	٠,٧٠	٠,٧٠
٢٠٠٥م	٢٠٠٦/٣/٤	٣,٥	٠,٧٠
٢٠٠٤م	٢٠٠٥/٥/١٤	٣,٥	٠,٧٠
٢٠٠٣م	٢٠٠٤/٣/١٧	٣,٥	٠,٧٠

ينبغي التنبيه الى ان شركة أرامكو السعودية رفعت بمطالبة بخصوص حصتها من أرباح الاسهم الموزعة و التي ستوزع مستقبلا. بلغت المطالبة عن الفترة من انشاء الشركة في ٢٠٠٠/٤/٥م حتى ٢٠٠٥/١٢/٢١م ٩٢٧ مليون ريال. تعتقد الشركة أن شركة أرامكو السعودية ليس لها حق في هذه المطالبة بالأرباح النقدية الموزعة نظرا لكونها مملوكة بالكامل للحكومة حيث يشملها التنازل الوارد في القرار ١٦٩.

يحدد مجلس الإدارة أو يقترح مبلغ الأرباح التي ستوزع على المساهمين كأرباح أسهم في ضوء الوضع المالي للشركة في حينه. وبينما تتوقع الشركة الاستمرار في توزيع أرباح على الأسهم مستقبلا، إلا أن ذلك يتوقف على مستوى الدخل في المستقبل.

الزكاة والضريبة

فيما يلي شرح عام لبعض الاعتبارات الخاصة بالزكاة والضريبة في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالصكوك، علماً بأن هذا الشرح ليس المقصود منه تقديم وصف يعكس تحليلاً كاملاً لجميع الاعتبارات المتعلقة بالزكاة والضريبة فيما يخص الصكوك ولا يتناول الاعتبارات المبنية على الظروف الفردية. وبالتالي، فإن على المشتريين المحتملين للصكوك مراجعة مستشاريهم في مجال الزكاة والضريبة لتحديد النتائج التي تترتب على امتلاكهم للصكوك والاحتفاظ بها والتصرف فيها واستلامهم لأية توزيعات ودفعات من المبلغ الأساسي المستثمر والأرباح و/أو أية مبالغ أخرى يتم استلامها بموجب الصكوك والنتائج المترتبة على مثل تلك الإجراءات بموجب أنظمة الزكاة والضريبة في المملكة العربية السعودية.

وقد استند هذا الملخص إلى الأنظمة المرعية في المملكة العربية السعودية في تاريخ نشرة الإصدار هذه، وهو يخضع للتغيير تبعاً لأي تغيير في الأنظمة التي قد يتم تطبيقها بعد هذا التاريخ. وعلى المشتريين المحتملين ان يأخذوا بعين الاعتبار بان الشركة ليست ملزمة بتحديث هذا القسم من نشرة الإصدار نتيجة أي تعديلات على أنظمة الضريبة و الزكاة.

حملة الصكوك من الجنسية السعودية المقيمين في المملكة العربية السعودية

لا يخضع حملة الصكوك من مواطني المملكة العربية السعودية المقيمين بصفة دائمة في المملكة العربية السعودية لأي ضريبة سعودية، سواء بالاستقطاع أو التقييم المباشر، فيما يتعلق بأي دفعة يتم استلامها أو مكسب يتحقق من الصكوك. علماً أن حملة الصكوك هؤلاء سيخضعون للزكاة، إلا أن هذا الملخص لا يأخذ في الاعتبار مدى المسؤولية الزكوية التي تقع على حامل الصكوك المحتمل نتيجة لامتلاكه للصكوك أو الاحتفاظ بها أو التصرف فيها.

مواطنوا دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى المقيمين في المملكة العربية السعودية يعاملون معاملة حاملي الجنسية السعودية لاغراض انظمة الزكاة و الضريبة النافذة في المملكة.

حملة الصكوك من غير الجنسية السعودية المقيمون في المملكة العربية السعودية

يخضع حملة الصكوك غير السعوديين والمقيمين في المملكة لنظام الضريبة السعودي، حيث تعتبر جميع المبالغ المدفوعة كأرباح على الصكوك لحامل الصكوك جزءاً من الدخل الإجمالي الخاضع للضريبة بعد حسم التكاليف المسموح بها وإجراء تسويات حسابية معينة. وتبلغ نسبة ضريبة الدخل المطبقة حالياً في المملكة ٢٠٪.

حملة الصكوك غير المقيمين في المملكة العربية السعودية

يخضع حملة الصكوك غير المقيمين سواء كانوا سعوديين الجنسية أو غير ذلك إلى ضريبة اسقطت بنسبة ٥٪ على جميع المدفوعات التي تتم في المستقبل على شكل أرباح على الصكوك.

ضريبة الأرباح الرأسمالية

يخضع حامل الصكوك غير السعودي، سواء كان مقيماً في المملكة العربية السعودية أو غير مقيم في المملكة العربية السعودية لضريبة الأرباح الرأسمالية بنسبة ٢٠٪ على أية أرباح تتحقق عند قيامه بالتصرف بصكوكه أو شرائها من قبل الشركة إذا لم يتم تداول تلك الصكوك وفقاً لنظام السوق المالية بالمملكة العربية السعودية ولوائحه التنفيذية.

أحكام عامة

يخضع لاحكام نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١ و تاريخ ١٥/١/١٤٢٥هـ ("نظام ضريبة الدخل") الاشخاص غير المقيمن سواء كانوا طبيعيين أو معنويين و سواء كانوا سعوديين الجنسية ام غير ذلك الذين يمارسون عملا في المملكة من خلال منشأة دائمة (حسب تعريفها في نظام ضريبة الدخل) تقع داخل المملكة أو يحصلون على دخل من مصدر في المملكة.

لا يعتبر حملة الصكوك مقيمين أو مزاولين لنشاط تجاري في المملكة العربية السعودية لمجرد امتلاكهم لأية صكوك. إن المصطلحات الضريبية المستخدمة في هذا القسم (بما في ذلك "سعودي الجنسية"، "شخص"، "مقيم"، "غير مقيم") تخضع للتعريفات الواردة لها في نظام ضريبة الدخل.

الاكتتاب والبيع

اتفاقية تعهد التغطية

سيبرم المدراء اتفاقية تعهد بتغطية الاكتتاب قبل تاريخ الإقفال (ويشار إليها بما يطرأ عليها من تعديلات أو إضافات أو تحديثات بـ "اتفاقية التعهد بتغطية الاكتتاب") مع المصدر بخصوص توزيع الصكوك والتعهد بتغطيتها. وطبقا لاتفاقية التعهد بتغطية الاكتتاب، يوافق المدراء على القيام منفردين بتغطية الصكوك وفقا للشروط المنصوص عليها في تلك الاتفاقية.

تخضع اتفاقية التعهد بتغطية الاكتتاب لعدد من الشروط ويمكن في حالات معينة إنهاؤها من قبل المدير الرئيسي (نيابة عن المدراء) قبل دفع صافي المتحصلات إلى المصدر. وفي حالة إنهاء اتفاقية التعهد بتغطية الاكتتاب قبل تاريخ الإقفال، فإن عرض الصكوك يجوز أن ينتهي أيضا وترد أية متحصلات تم استلامها إلى المكتتبين.

تقديم الطلبات من قبل المستثمرين

خلال فترة التقديم للمستثمرين، يجوز للمدراء استقطاب طلبات مبدئية لشراء الصكوك من قبل المستثمرين المحتملين، بينما يبحث المصدر والمدير الرئيسي (بالنيابة عن المدراء) مسألة الهامش ويتفقان عليها.

عند انتهاء فترة التقديم للمستثمرين، يتم نشر الهامش على موقع المصدر على الانترنت (www.se.com.sa) و على موقع مدير الدفعات (www.sabb.com).

على كل من يرغب في شراء الصكوك أن يقدم طلب شراء معبأ حسب الأصول (نموذج طلب المستثمر) لأي من المدراء قبل نهاية فترة التقديم للمستثمرين. وسوف تتوفر نماذج طلب المستثمر لدى أي من المدراء. ولا تقبل أي طلبات بأقل من ٥٠٠,٠٠٠ ريال أو بمضاعفات الـ (٥٠٠,٠٠٠) ريال أو من المكتتبين من غير الشركات والهيئات الاستثمارية. ويمكن للأشخاص المؤهلين شراء الصكوك فيما بعد من المكتتبين من الشركات والهيئات الاستثمارية.

سوف يكون التخصيص بناء على تقدير المصدر والمدير الرئيسي والذي سيتم بعد انتهاء فترة التقديم للمستثمرين. وحال الانتهاء من تخصيص الصكوك، سيقوم المصدر بنشر الهامش وإجمالي القيمة الاسمية، إضافة إلى إجمالي المتحصلات المتوقعة، للصكوك المقرر إصدارها، على موقع المصدر والمدير الرئيسي على الانترنت.

ولا يجوز سوى للأشخاص المؤهلين كما هم معرفون في الشرط ١ (التعريفات) التسجيل كحملة صكوك. ويعني مصطلح "الأشخاص المؤهلون" لهذه الأغراض (أ) الشخص الطبيعي سعودي الجنسية، (ب) الشخص الاعتباري الذي له وجود دائم في المملكة العربية السعودية ولديه سجل تجاري ساري المفعول صادر عن وزارة التجارة والصناعة، والذي، في أي من الحالتين، (أ) و (ب) يحتفظ بحساب بنكي في المملكة العربية السعودية.

سيكون التوزيع الأساسي للصكوك على الشركات والهيئات الاستثمارية (كما هو موضح في نشرة الإصدار هذه).

"الشركة والهيئة الاستثمارية" تعني شخص مؤهل يعتبر واحدا مما يلي:

(أ) شخص مرخص له من قبل الهيئة بمزاولة نشاط الأوراق المالية.

(ب) شخص مستثنى كما هو محدد في الملحق ١ من لائحة أعمال الأوراق المالية الصادر عن الهيئة.

(ت) أي مما يلي:

- (١) أي شركة تملك أو تكون عضو في مجموعة تملك أصولاً صافية لا تقل عن ٥٠ مليون ريال سعودي.
- (٢) أي شراكة غير مسجلة، أو أي شركة تضامنية أو منشأة تملك أصولاً صافية لا تقل قيمتها عن ٥٠ مليون ريال سعودي.

(٣) أي شخص ("أ") يتصرف بصفة عضو مجلس إدارة، أو موظف لدى شخص عندما ينطبق على الشخص ("ب") التعريف الوارد في الفقرتين الفرعيتين (١) أو (٢) حيث يكون الشخص ("أ") مسؤولاً عن أي نشاط أوراق مالية للشخص ("ب").

- (ث) مؤسسة حصلت على ترخيص لمزاولة نشاط مصرفي وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية. أو
- (ج) أي شخص آخر يشتري الصكوك من خلال شخص مرخص له (كما هو معرف في لائحة أعمال الأوراق المالية الصادرة عن الهيئة).

ويتعين على جميع المستثمرين المحتملين قراءة الشروط قبل تعبئة طلب شراء الصكوك نظراً لأن توقيع الطلب يشكل قبولاً وموافقة من المستثمر للشروط.

أحكام عامة

فيما عدا الطلب المقدم لإدراج الصكوك في القائمة الرسمية للهيئة بالمملكة العربية السعودية، فإن المصدر وأي من المدراء لم يقوموا باتخاذ أي إجراء في أي بلد، وليس لديهم أي نية للقيام بذلك. كما لم يسمحوا بعرض الصكوك أو امتلاكها أو توزيع نشرة الإصدار هذه أو أية مواد عرض خاصة بها في أي بلد يلزم باتخاذ ذلك الإجراء بها. ويطلب المصدر والمدراء من كل من تقع نشرة الإصدار هذه بحوزته أن يلتزم بجميع القوانين والأنظمة ذات العلاقة بشراء أو عرض أو بيع أو تسليم الصكوك أو حيازة أو توزيع نشرة الإصدار هذه أو أي مواد عرض تتعلق بالصكوك، في جميع الحالات على حسابه الخاص.

المقاصة والتسوية والتداول

سوف يتم قبول الصكوك في نظام المقاصة والتسوية لدى المسجل. لكن، اعتباراً من تاريخ الإقفال لن تقبل الصكوك في أي نظام أو آلية للتداول وسيتم تداول الصكوك من خلال السوق البينية. ويمكن أن يقدم المصدر طلباً في المستقبل لقبول الصكوك ضمن نظام أو آلية تداول أو أكثر في المملكة العربية السعودية بعد إنشاء أنظمة للتداول وآليات لتداول أدوات الدين.

معلومات عامة

١. العنوان الرسمي للمصدر هو برج الفيصلية، طريق الملك فهد، ص ب ٢٢٩٥٥، الرياض ١١٤١٦، المملكة العربية السعودية.
 ٢. تأسس المصدر وفقا للمرسوم الملكي رقم م/١٦ وتاريخ ١٦/٩/١٤٢٠هـ (الموافق لـ ١٣ ديسمبر ١٩٩٩م) كشركة مساهمة تعمل وفقا للقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بسجل تجاري رقم ١٠١٠١٥٨٦٨٣.
 ٣. حتى تاريخ نشرة الإصدار هذه يبلغ رأس المال المصرح به للمصدر ٤١,٦٦٥,٩٣٨,١٥٠ ريال ممثلا في ٤,١٦٦,٥٩٣,٨١٥ سهما عاديا مصرحا به بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريالات للسهم الواحد. ولا يوجد لدى الشركة أية أسهم قائمة من أي نوع آخر.
 ٤. وافقت الجمعية العامة العادية في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ ١٤٢٨/٤/٤هـ (الموافق ٢١ إبريل ٢٠٠٧م) على إصدار صكوك وتفويض مجلس إدارة الشركة بتحديد الوقت والمبالغ والشروط الخاصة بأية صكوك تصدرها الشركة.
 ٥. وافق مجلس إدارة الشركة على السماح للشركة بإصدار الصكوك بقراره رقم ٢ / ٧٠ / ٢٠٠٧ وتاريخ ١٩/٥/١٤٢٨هـ الموافق ٥ يونيو ٢٠٠٧.
 ٦. وباستثناء ما تم الإشارة إليه في قسم "الخلافاً والقضايا القانونية" في نشرة الإصدار هذه، لا يعلم المصدر بوجود أي إجراء قضائي قائم أو محتمل من أي نوع من شأنه أن يكون ذا أهمية بالنسبة لعملية إصدار الصكوك.
 ٧. باستثناء ما تم الإفصاح عنه في نشرة الإصدار هذه، لم يطرأ هناك أي تغيير أو تطور يمكن الاعتقاد لأسباب معقولة بأنه يمكن أن يتضمن تغييرا سلبيا في وضع المصدر (المالي أو غيره) أو في شؤونه العامة منذ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م ولا في السنتين الماليتين السابقتين مباشرة، من شأنه أن يكون ذا أهمية بالنسبة لعملية إصدار الصكوك.
 ٨. لم يستلم أو يحصل أي مسوق أو خبير، خلال السنتين السابقتين لنشرة الإصدار هذه، على أية عمولة أو خصم أو رسوم وساطة أو أي عوض غير نقدي أو على أية شروط أو خيارات خاصة فيما يتعلق بإصدار أو بيع أية أوراق مالية من قبل الشركة أو أي من شركاتها التابعة.
 ٩. في ٢٥ يونيو ٢٠٠٧م، لا يملك أي من الخبراء المذكورين في قسم "الأطراف والمستشارون" في الصفحة vii من نشرة الإصدار هذه (ولتفادي أي شك فإن المراجعون القانونيون للمصدر هم فقط الخبراء لأغراض قواعد لائحة التسجيل والإدراج) أي أسهم في الشركة وليس لهم أي مصلحة أخرى في الشركة. كما يؤكد المصدر أن المدير الرئيسي والمستشارون القانونيون لا يملكون أي أسهم في الشركة وليس لهم أي مصلحة أخرى في الشركة.
 ١٠. باستثناء شعار الشركة المسجل كعلامة تجارية لها في المملكة، ليس هناك أية علامات تجارية أو براءات اختراع أو حقوق تأليف أو أية حقوق ملكية فكرية أخرى ذات أهمية تذكر بالنسبة لعمل الشركة أو ربحيتها.
 ١١. طالما كانت هناك صكوك قائمة، يمكن الاطلاع على نسخ من الوثائق التالية (وترجمة إلى اللغة العربية بالنسبة للوثائق من (د) إلى (ح) أذناه) أثناء ساعات الدوام الرسمي في مكاتب المصدر المحددة (بالنسبة للفقرة (أ) والفقرة (ب)) وبخلاف ذلك في المكتب المحدد لكل من أمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك:
- (أ) النظام الأساسي للمصدر وشهادة سجله التجاري

- (ب) القوائم المالية المراجعة للمصدر للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م
- (ج) آخر قوائم مالية منشورة مرحلية غير مراجعة للمصدر
- (د) إعلان الوكالة
- (هـ) اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك
- (و) اتفاقية إدارة المدفوعات،
- (ز) اتفاقية إدارة موجودات الصكوك
- (ح) تعهد الشراء
١٢. سيتم تعيين تداول كمسجل للصكوك كما هو مبين في "أحكام وشروط الصكوك - السجل، الملكية والتحويل".

١٣. فيما يلي ملخص للنظام الأساسي للمصدر:

إقرار النظام الأساسي والتعديلات

تم إقرار النظام الأساسي للشركة وفقا للمرسوم الملكي رقم م/١٦ الصادر بتاريخ ٦/٩/١٤٢٠هـ (الموافق لـ ١٣ ديسمبر ١٩٩٩م). ومنذ ذلك الحين، تم تعديل هذا النظام الأساسي ثلاث مرات كانت كالتالي:

- (أ) تعديل تم بتاريخ ٧/٤/١٤٢٣هـ (الموافق ١٦ إبريل ٢٠٠٢م) عدلت بموجبه المادة ٦ من النظام الأساسي والتي تتعلق برأس المال.
- (ب) تعديلات تمت بتاريخ ٧/٣/١٤٢٦هـ (الموافق ١٦ إبريل ٢٠٠٥م) عدلت بموجبه المواد ٢، ٦، ٨، ٩، ١٤، ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦ و ٤٣ من النظام الأساسي وحذف المادة ٧ المتعلقة بتخصيص الأسهم.
- (ت) تعديلات تمت بتاريخ ٨/١١/١٤٢٦هـ (الموافق ١٠ ديسمبر ٢٠٠٥م) عدلت بموجبه المواد ٢، ٥، ١٤، ١٧، ٢٣، ٢٨، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠ و ٤١ من النظام الأساسي.

أغراض الشركة

أغراض الشركة هي:-

- ١- توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية من خلالها أو من خلال الشركات المملوكة لها كليا أو جزئيا.
- ٢- شراء وبيع وتقديم خدمات الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية من خلالها ومن خلال إحدى الشركات المملوكة لها كليا أو جزئيا بمقابل مالي يستوفى من المستفيدين حسب التنظيم المتبع في المملكة العربية السعودية.
- ٣- المشاركة و الإستثمار في مشاريع في قطاع توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية داخل المملكة أو خارجها، حسب الأنظمة ذات العلاقة.
- ٤- إستيراد وتصدير الطاقة الكهربائية عبر حدود المملكة، حسب الأنظمة ذات العلاقة.
- ٥- المشاركة و الإستثمار في مشاريع تأمين وإمداد الوقود للشركات المملوكة كليا أو جزئيا حسب الأنظمة المتبعة، ويجوز للشركة شراء الوقود المطلوب لإنتاج الطاقة لها وللشركات التي تملكها امتلاكا كاملا أو جزئيا بما يحقق

أهدافها.

- ٦- إعداد وتبني البرامج والسبل اللازمة لتنفيذ الخطط التدريبية وإعادة التأهيل لمنسوبيها.
- ٧- إجراء وتدعيم البحوث في أي من المجالات التي تؤدي التي تحسين نوعية الخدمة ورفع كفاءة الأداء والتشغيل، وترشيد استهلاك الطاقة والمحافظة على البيئة وخفض التكاليف.
- ٨- إعداد وطبع وتوزيع الأدلة الإرشادية والنشرات والمعلومات والبيانات وغير ذلك مما يتعلق بأنشطتها أو الخدمات التي تقدمها.
- ٩- تقديم الخدمات الاستشارية والإرشادية في المجالات التي تخدم أغراضها.
- ١٠- إنتاج الماء والبخار والاستفادة من إمكانياتها لتقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والفوترة والتحصيل والأنشطة ذات العلاقة بأغراض الشركة، من خلالها ومن خلال الشركات المملوكة لها كلياً أو جزئياً.

مدة الشركة

مدة الشركة خمسون سنة من تاريخ القرار الوزاري رقم ٢٠٤٧ وتاريخ ١٤٢٠/١٢/٣٠ هـ الصادر بإعلان تأسيسها، ويجوز إطالة مدة أو مدد الشركة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء أجلها بسنة واحدة على الأقل.

أسهم الشركة

تكون جميع أسهم الشركة اسمية، ولا يجوز أن تصدر بأقل من قيمتها الاسمية. ويجوز أن تصدر الأسهم بأعلى من هذه القيمة، وفي هذه الحالة يضاف فرق القيمة إلى الاحتياطي النظامي ولو بلغ حده الأقصى. ويجوز للشركة بعد موافقة الجهات المختصة أن تصدر أسهما ممتازة لا تعطي الحق في التصويت وذلك بما لا يتجاوز ٥٠٪ من رأسمالها.

تكون أسهم الشركة قابلة للتداول بعد إصدار شهادتها بالقيود في سجل المساهمين الذي تعده الشركة والذي يتضمن أسماء المساهمين وجنسياتهم ومهنتهم ومحال إقامتهم وعناوينهم وأرقام أسهمهم والقدر المدفوع منها. ويؤشر بهذا القيد السهم، ويتم إثبات ملكية الأسهم وتداولها وفقاً للأنظمة السارية المفعول ذات العلاقة.

الصكوك والسندات

يمكن للشركة أن تصدر بقرار من جمعيتها العامة العادية سندات أو صكوك متساوية القيمة قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة. وللجمعية العامة العادية أن تفوض مجلس الإدارة بهذه الصلاحية.

تغيير رأس المال

يجوز بقرار يصدر عن الجمعية العامة غير العادية زيادة رأسمال الشركة المصرح به على أن يحدد القرار طريقة زيادة رأس المال، وشريطة أن يكون رأس المال الأصلي مدفوعاً بالكامل وأن يكون للمساهمين أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة نقداً. ويمكن أن تصدر الأسهم الجديدة في حالة زيادة رأس المال نقداً أو مقابل مساهمات عينية.

كما يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناء على مبررات مقبولة تخفيض رأسمال الشركة إذا زاد عن حاجتها أو إذا منيت الشركة بخسائر. ولا يصدر مثل هذا القرار إلا بعد تلاوة تقرير مراقب الحسابات عن الأسباب الموجبة له وعن الالتزامات التي على الشركة وأثر التخفيض في هذه الالتزامات. وبمراعاة أحكام نظام الشركات، يجب أن يبين القرار

طريقة التخفيض. وإذا كان التخفيض نتيجة زيادة رأس المال عن حاجة الشركة وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم عليه خلال ستين يوما من تاريخ نشر قرار التخفيض في ثلاثة صحف يومية على الأقل تصدر في مناطق مختلفة من المملكة. وفي حال اعتراض أي دائن وقدم إلى الشركة مستنداته في الميعاد المذكور، وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو تقدم ضمانا كافيا للوفاء به إذا كان أجلا.

الإدارة

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء تعينهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات. وتحدد الجمعية العامة نصيب أعضاء مجلس الإدارة من الأرباح السنوية وقيمة أتعابهم مقابل حضور اجتماعات المجلس وأية مزايا أخرى.

يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكا أو ممثلا لمالك لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمتها الاسمية عن عشرة آلاف ريال سعودي، وتودع هذه الأسهم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تعيين العضو لدى أحد البنوك التي يعينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض، وتخصص هذه الأسهم لضمان مسئولية أعضاء مجلس الإدارة، وتظل غير قابلة للتداول إلى أن تنتضي المدة المحددة لسماع دعوة المسئولية المنصوص عليها في نظام الشركات أو إلى أن يفصل في الدعوى المذكورة، وإذا لم يقدم عضو مجلس الإدارة أسهم الضمان في الميعاد المحدد لذلك بطلت عضويته.

يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا ونائبا له ويكون للرئيس، أو نائبه في حالة غياب الرئيس، صلاحية دعوة المجلس للاجتماع ورئاسة اجتماعات المجلس، ودعوة الجمعية العامة للمساهمين للاجتماع، وتمثيل الشركة لدى الدوائر الحكومية والشركات والأفراد والجهات الأخرى.

يعين المجلس من غير أعضائه رئيسا تنفيذيا للشركة يقوم بتنفيذ قرارات المجلس وتسيير أعمال الشركة اليومية ورئاسة العاملين فيها تحت إشراف ومراقبة مجلس الإدارة.

اختصاصات مجلس الإدارة

مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة يكون لمجلس الإدارة أوسع الصلاحيات في الإدارة والإشراف على جميع أعمال الشركة وأموالها وجميع معاملاتها الأخرى بما في ذلك اتخاذ القرارات وإبرام العقود والقيام بجميع التصرفات الأخرى اللازمة لتحقيق أغراض الشركة.

وللمجلس في سبيل القيام بواجباته أن يمارس جميع الاختصاصات ويجري جميع التصرفات والأعمال مما يجوز للشركة أن تمارسه بمقتضى نظامها الأساسي بشرط ألا تكون هذه التصرفات مما تختص به الجمعيات العامة للمساهمين وفقا لنظام الشركة ونظام الشركات المعمول به.

ولمجلس الإدارة صلاحية عقد القروض (بما في ذلك القروض التي تتجاوز مدتها ثلاث سنوات) على أن لا تزيد قيمة هذه القروض خلال سنة مالية للشركة عن عشرين بالمائة من رأسمالها، وأن يحدد مجلس الإدارة في قراره أوجه استخدام هذه القروض وكيفية سدادها وأن يراعي في شروط القرض والضمانات المقدمة له عدم الإضرار بالشركة أو مساهميتها أو الضمانات العامة للدائنين.

ولمجلس الإدارة أن يشتري ويبيع ويرهن أصول وعقارات ومنقولات الشركة ومنشأتها على أن يحدد المجلس في قراره الأسباب والمبررات لذلك، وأن يكون الثمن غير أجل إلا في حالات الضرورة، وبضمانات كافية وأن لا تتضرر الشركة أو تتوقف بعض أنشطتها أو تتحمل التزامات أخرى بسبب شروط البيع والرهن. ولمجلس الإدارة أن يطالب ويقاضي ويحصل

مستحقات الشركة ويتصلح ويقبل التحكيم.

ويكون لمجلس الإدارة وفي الحالات التي يفدرها حق إبراء ذمة مديني الشركة من التزاماتهم، على أن يتضمن محضر مجلس الإدارة مبررات وحيثيات قراره، مع مراعاة الشروط التالية: (١) أن يكون إبراء الذمة بعد مضي سنة كاملة على نشوء الدين كحد أدنى؛ (٢) أن يكون الإبراء بمبلغ محدد كحد أقصى لكل عام للمدين الواحد؛ و (٣) الإبراء حق للمجلس لا يجوز التفويض فيه.

لمجلس الإدارة أن يفوض رئيسته أو واحداً أو أكثر من أعضائه أو من غيرهم في مباشرة عمل أو أعمال معينه مما يدخل في حدود اختصاصاته.

اجتماعات وقرارات مجلس الإدارة

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسته كلما اقتضت مصلحة الشركة ذلك على ألا يقل عدد الاجتماعات التي تعقد عن أربعة اجتماعات ويجب على الرئيس دعوة المجلس للاجتماع متى طلب إليه ذلك كتابيا اثنان من أعضائه، وتسلم الدعوة للاجتماعات باليد أو ترسل إلى كل عضو بالبريد المسجل أو التلكس، أو التلغراف أو وسائل الاتصالات الأخرى. ولا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحا إلا إذا حضره ستة أعضاء أصالة أو بالوكالة بشرط ألا يقل عدد الحاضرين أصالة عن خمسة أعضاء.

يصدر المجلس قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحا ولمجلس الإدارة أن يصدر قراراته عند الحاجة بطريق عرضها على الأعضاء متفرقين ما لم يطلب أحد الأعضاء كتابة عقد اجتماع المجلس للمداولة فيها وتعرض القرارات الصادرة في مثل هذه الحالة على مجلس الإدارة في أول اجتماع تال.

اجتماعات وقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية

لكل مساهم حائز على عشرين سهما على الأقل حق حضور اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية، وللمساهم أن يوكل عنه في الحضور مساهما آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة أو موظفي الشركة أو المكلفين بالقيام بصفة دائمة بعمل فني أو إداري لحسابها.

فيما عدا الأمور التي تختص بها الجمعية العامة غير العادية، تختص الجمعية العامة العادية بجميع الأمور المتعلقة بالشركة. تعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين في المدينة التي يقع فيها المركز الرئيسي للشركة مرة واحدة على الأقل في السنة في الوقت المحدد من نظام الشركات. و لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة العادية للاجتماع كلما دعت الحاجة لذلك.

لكل مساهم صوت واحد عن كل سهم يمثله في اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية، ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت بالأصالة أو بالنيابة على قرارات الجمعية العامة التي تتعلق بإبراء ذمتهم عن مدة إدارتهم.

لا يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأسمال الشركة على الأقل، فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع السابق، وتعلن الدعوة بالطريقة المنصوص عليها في هذا النظام ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا أيا كان عدد الأسهم الممثلة فيه. و تصدر القرارات من الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع

تختص الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بتعديل النظام الأساسي للشركة، و يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية

صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأسمال الشركة على الأقل، فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثان بنفس الأوضاع المنصوص عليها في هذا النظام ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون ربع رأسمال الشركة على الأقل.

تصدر القرارات من الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار متعلقاً بزيادة رأس المال أو تخفيضه أو إطالة أو إنقاص مدة الشركة أو حل الشركة قبل انقضاء المدة المحددة في هذا النظام أو بإدماج الشركة في شركة أخرى، ولا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

مراقب الحسابات

يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر من بين المصرح لهم بالعمل في المملكة، تعينه الجمعية العامة العادية سنوياً وتحدد أتعابه، ويجوز لها إعادة تعيينه وفقاً للضوابط الصادرة بهذا الشأن.

السنة المالية

تبدأ السنة المالية للشركة في اليوم الأول من شهر يناير من كل سنة ميلادية وتنتهي بنهاية اليوم الأخير من شهر ديسمبر من السنة ذاتها.

توزيع الأرباح و الاحتياطي نظامي

تجنب الشركة عشرة في المائة (١٠٪) من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز للجمعية العامة العادية أن توقف هذا التجنيب متى بلغ الاحتياطي المذكور نصف رأسمال الشركة ويجوز للشركة تجنيب نسبة لا تزيد عن عشرة بالمائة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي آخر وتخصيصه لغرض أو أغراض معينة.

مع مراعاة الأحكام الواردة في الفقرة (٢) من البند (ثانياً) من القرار رقم ١٦٩ يوزع من الباقي بعد ذلك دفعة أولى للمساهمين لا تقل عن خمسة في المائة (٥٪) من رأس المال المدفوع.

تخصص مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وفقاً للأسس والتعليمات السارية بعد خصم المصروفات والاستهلاكات والاحتياطيات التي قررتها الجمعية العامة تطبيقاً لأحكام هذا النظام أو لنصوص نظام الشركات وبعد توزيع ربح على المساهمين لا يقل عن خمسة في المائة (٥٪) من رأسمال الشركة وذلك وفقاً لأحكام نظام الشركات ووفقاً للتعليمات الصادرة من وزارة التجارة والصناعة. يوزع الباقي - بعد ذلك - على المساهمين كحصة إضافية من الأرباح أو يرحل إلى الأعوام القادمة على النحو الذي توافق عليه الجمعية العامة.

تدفع الأرباح التي تقرر توزيعها على المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة.

حل الشركة وتصفيته

عند انتهاء مدة الشركة أو حلها لأي سبب قبل انتهاء مدتها تقرر الجمعية العامة غير العادية طريقة تصفية الشركة وتعيين مصف أو أكثر، وتحدد صلاحياتهم وأتعابهم وتنتهي سلطة مجلس الإدارة بانقضاء الشركة ومع ذلك يستمر المجلس المذكور قائماً على إدارة الشركة إلى أن يتم تعيين المصفي وتبقى لأجهزة الشركة اختصاصاتها بالقدر الذي لا يتعارض مع اختصاصات المصفين.

الشركة السعودية للكهرباء
شركة مساهمة سعودية

القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات
للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و٢٠٠٤م

تقرير مراجعي الحسابات

الموقرين

حضرات السادة / المساهمين

الشركة السعودية للكهرباء

الرياض - المملكة العربية السعودية

لقد راجعنا قائمة المركز المالي للشركة السعودية للكهرباء " شركة مساهمة سعودية " كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م وقوائم الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنتين المنتهيتين في ذلك التاريخ وكذلك الإيضاحات المتممة للقوائم المالية من رقم ١ إلى رقم ٢٧ . إن القوائم المالية هي مسئولية إدارة الشركة وقد تم إعدادها وفقا لأحكام نظام الشركات وقدمت إلينا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها ، وأن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستنادا إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها .

لقد تمت إجراءات المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والتي تتطلب أن يتم تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للوصول إلى قناعة مناسبة تؤكد أن القوائم المالية تخلو من الأخطاء الجوهرية وتتضمن المراجعة فحص الأدلة والقرائن ، بإستخدام العينات ، التي تدعم صحة المبالغ والإيضاحات المذكورة في القوائم المالية . كما تتضمن تقييم مبادئ المحاسبة المستخدمة وتقديرات الإدارة الهامة وطريقة عرض القوائم المالية ككل . وفي إعتقادنا أن إجراءات المراجعة التي قمنا بها تشكل أساسا معقولا لإبداء رأينا .

وفي رأينا أن القوائم المالية المذكورة أعلاه ككل :-

- تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة السعودية للكهرباء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م ونتائج أعمالها والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنتين المنتهيتين في ذلك التاريخ وذلك وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية .
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

عن أحمد عبدالله باجنيد وشركاه



أسعد صالح باسودان
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٤٢



التاريخ : ٢٧ محرم ١٤٢٧هـ
الموافق : ٢٦ فبراير ٢٠٠٦م

عن الدكتور محمد العمري وشركاه



جمال محمد العمري
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٣١



الشركة السعودية للكهرباء
شركة مساهمة سعودية
قائمة المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر		إيضاح	
٢٠٠٤م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية		
١,١٨٥,٨٧٥	١,٠٠٧,٩١٦	(٣)	نقد وما يماثلته
١٩,٣٤٩,١٩٨	٢٢,٧٥٠,٠٥١	(٤)	ذمم مستهلكي الكهرباء وإيرادات مستحقة - صافي
١,٩٨٧,٣٥٥	١,٠٧٨,٤٠٨	(٥)	دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى - صافي
٣,٥٦٤,٧٠٥	٣,٦٥٤,٤٠٣	(٦)	مخزون - صافي
٢٦,٠٨٧,١٣٣	٢٨,٤٩٠,٧٧٨		مجموع الموجودات المتداولة
٨٧,٧٦٤	٣٣٩,٦٣٩	(٧)	إستثمارات طويلة الأجل
٨,٥٤٢,٤٣٣	١٣,٢١١,٢٤١	(٨)	مشاريع تحت التنفيذ
٧٤,٤٨٨,٩٦٦	٧٥,٥٢١,١٩٢	(٩)	موجودات ثابتة - صافي
٨٣,١١٩,١٦٣	٨٩,٠٧٢,٠٧٢		مجموع الموجودات غير المتداولة
١٠٩,٢٠٦,٢٩٦	١١٧,٥٦٢,٨٥٠		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين			
٢٠٠,٤٥٦	-	(١٠)	بنوك - تسهيلات إئتمانية
٢٧,٨٠٤,٦٢٣	٣٢,١١٤,٦٤٨	(١١)	ذمم دائنة
١,٢٢٢,٢٩٦	١,١٧٦,٧٠٠	(١٢)	مستحقات وأرصدة دائنه أخرى
١,١٤٨,٨٣٢	٩٩١,٢٢٢	(١٤)	أقساط متداولة من قروض طويلة الأجل
٣٠,٣٧٦,٢٠٧	٣٤,٢٨٢,٥٧٠		مجموع المطلوبات المتداولة
٤,٨٣١,٢١٤	٧,٣٤٩,٣٩٥	(١٤)	قروض طويلة الأجل
٣,٦٦٠,٥٤١	٣,٨٤٢,٦٢٧		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
٩,٥٨٠,١١٥	٩,٩٥٧,١٣٠	(١٥)	إيرادات مؤجلة - صافي
٨٨٣,٧٢٠	٩٣٠,٧٣٢		تأمينات مشتركين
١٨,٩٥٥,٥٩٠	٢٢,٠٧٩,٨٨٤		مجموع المطلوبات غير المتداولة
١٤,٥٥٢,١٣٦	١٤,٩٣٨,٠٦٠	(١٦)	قرض حكومي
٦٣,٨٨٣,٩٣٣	٧١,٣٠٠,٥١٤		مجموع المطلوبات
حقوق المساهمين			
٤١,٦٦٥,٩٣٨	٤١,٦٦٥,٩٣٨	(١٧)	رأس المال
٤٤٩,٦٢٢	٥٩٧,٩٢٦		إحتياطي نظامي
٥٢٥,٣٢٧	٥٣٠,٥١٠	(١٨)	إحتياطي عام
٢,٦٨١,٤٧٦	٣,٤٦٧,٩٦٢		أرباح مبقاة
٤٥,٣٢٢,٣٦٣	٤٦,٢٦٢,٣٣٦		مجموع حقوق المساهمين
١٠٩,٢٠٦,٢٩٦	١١٧,٥٦٢,٨٥٠		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

" إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٧) تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية "

الشركة السعودية للكهرباء
شركة مساهمة سعودية
قائمة الدخل

للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر		
٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	إيضاح
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		إيرادات التشغيل
١٦,٣٢٠,٥٢٤	١٧,٤٢٩,٥٩١	مبيعات الطاقة الكهربائية
٦٣٧,٢١٩	٦٦٠,٣٧٢	تعرفة قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير
٦١٨,٠٤٩	٦٧١,٣٢٦	تعرفة توصيل الخدمة الكهربائية
١٧,٥٧٥,٧٩٢	١٨,٧٦١,٢٨٩	مجموع إيرادات التشغيل
		مصروفات التشغيل
(٤,١٧١,٣٤٤)	(٤,٥٧٣,٩٧٨)	وقود
(٩٥٢,٠٤٧)	(١,١٥١,٦١٥)	طاقة مشتراة
(٥,٣٩٩,٦٣٥)	(٥,٧٦٦,٤٢٠)	تشغيل وصيانة (١٩)
(٥,٥٩١,٥٨٦)	(٥,٦٢٣,٩٤٤)	إستهلاكات (٩)
(٤٥٧,٩٧٧)	(٣٨٦,١٧٣)	مصروفات عمومية وإدارية ومخصصات (٢٠)
(١٦,٥٧٢,٥٨٩)	(١٧,٥٠٢,١٣٠)	مجموع مصروفات التشغيل
١,٠٠٣,٢٠٣	١,٢٥٩,١٥٩	الدخل من العمليات التشغيلية
٣٣٨,٧٨٥	٢٦٦,٩٠١	إيرادات ومصروفات أخرى - صافي (٢٢)
١,٣٤١,٩٨٨	١,٥٢٦,٠٦٠	صافي الدخل قبل الزكاة الشرعية
(٤٢,٣٥٦)	(٤٣,٠١٨)	مخصص الزكاة الشرعية (١٣)
١,٢٩٩,٦٣٢	١,٤٨٣,٠٤٢	صافي الدخل
١,٥٦	١,٧٨	ربحية السهم بالريال السعودي (٢٣)

" إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٧) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية "

الشركة السعودية للكهرباء

شركة مساهمة سعودية

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

الإجمالي بالآف الريالات السعودية	أرباح مبقاة بالآف الريالات السعودية	إحتياطي عام بالآف الريالات السعودية	إحتياطي نظامي بالآف الريالات السعودية	رأس المال بالآف الريالات السعودية	
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ م					
٤٥,٤٥٣,٨٠٤	٢,٧٩٩,٧٧٣	٥٢٥,٣٢٧	٤٦٢,٧٦٦	٤١,٦٦٥,٩٣٨	رصيد ١ يناير ٢٠٠٥ م قبل التعديل
(١٣١,٤٤١)	(١١٨,٢٩٧)	-	(١٣,١٤٤)	-	تعديل السنة السابقة (إيضاح ٢٦)
٤٥,٣٢٢,٣٦٣	٢,٦٨١,٤٧٦	٥٢٥,٣٢٧	٤٤٩,٦٢٢	٤١,٦٦٥,٩٣٨	رصيد ١ يناير ٢٠٠٥ م بعد التعديل
(٥٤٧,٢٥٢)	(٥٤٧,٢٥٢)	-	-	-	توزيعات أرباح للمساهمين عام ٢٠٠٤ م
(١,٠٠٠)	(١,٠٠٠)	-	-	-	مكافآت مجلس الإدارة عام ٢٠٠٤ م
٥,١٨٣	-	٥,١٨٣	-	-	تسوية المحصل من رسم الكهرباء أفراد
١,٤٨٣,٠٤٢	١,٤٨٣,٠٤٢	-	-	-	صافي دخل السنة
-	(١٤٨,٣٠٤)	-	١٤٨,٣٠٤	-	المحول إلى الإحتياطي النظامي
٤٦,٢٦٢,٣٣٦	٣,٤٦٧,٩٦٢	٥٣٠,٥١٠	٥٩٧,٩٢٦	٤١,٦٦٥,٩٣٨	رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ م
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ م					
٤٤,٢٥٩,٣٢٣	٢,٠٦٠,٠٥٨	٢١٣,٦٦٨	٣١٩,٦٥٩	٤١,٦٦٥,٩٣٨	رصيد ١ يناير ٢٠٠٤ م
(٥٤٧,٢٥١)	(٥٤٧,٢٥١)	-	-	-	توزيعات أرباح للمساهمين عام ٢٠٠٣ م
(١,٠٠٠)	(١,٠٠٠)	-	-	-	مكافآت مجلس الإدارة عام ٢٠٠٣ م
٢٩٤,٩٧٦	-	٢٩٤,٩٧٦	-	-	تسوية عوائد صندوق رسم الكهرباء
١٦,٦٨٣	-	١٦,٦٨٣	-	-	تسوية المحصل من رسم الكهرباء أفراد
١,٢٩٩,٦٣٢	١,٢٩٩,٦٣٢	-	-	-	صافي دخل السنة
-	(١٢٩,٩٦٣)	-	١٢٩,٩٦٣	-	المحول إلى الإحتياطي النظامي
٤٥,٣٢٢,٣٦٣	٢,٦٨١,٤٧٦	٥٢٥,٣٢٧	٤٤٩,٦٢٢	٤١,٦٦٥,٩٣٨	رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ م

" إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٧) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية "

الشركة السعودية للكهرباء
شركة مساهمة سعودية
قائمة التدفقات النقدية

للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر		<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</u>	
٢٠٠٤ م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٥ م بآلاف الريالات السعودية		
١,٢٩٩,٦٣٢	١,٤٨٣,٠٤٢	صافي الدخل	
		تعديلات لتسوية صافي الدخل مع صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية :	
١٩١,٤٥٤	١٤٤,٠٢٢	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	
(١١٢,٩٦٤)	-	مخصص مخزون بطيء الحركة	
(٧,٥٧٩)	٧١٢	خسائر و(أرباح) من إستثمارات طويلة الأجل - صافي إستهلاكات	
٥,٥٩١,٥٨٦	٥,٦٢٣,٩٤٤	(أرباح) وخسائر إستبعادات موجودات ثابتة - صافي مخصص مكافأة نهاية الخدمة	
(٢٠,٨٨١)	(٥٣,١١٣)	تعرفة توصيل الخدمة الكهربائية	
١٤٢,٣٢١	١٨٢,٠٨٦	صافي المتحصلات والمدفوعات من تأمينات المشتركين	
٦٥٠,٣٩٢	٣٧٧,٠١٥	مخصص الزكاة الشرعية	
٥٢,٩٣٧	٤٧,٠١٢	(الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية	
٤٢,٣٥٦	٤٣,٠١٨	ذمم مستهلكي الكهرباء وإيرادات مستحقة	
(٣,٦٢٨,٠٤٥)	(٣,٥٠٦,٢٤٢)	دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى	
(١,٣٠٤,٤٩٦)	٨٦٠,٨٧١	مخزون	
(٣٠٣,٣٦١)	(٨٩,٦٩٨)	الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية	
٥,٤٥١,١٠٧	٤,٧٠٥,٣٩٢	ذمم دائنة	
(٢١٣,٣٧٣)	(١١٨,٣٠٦)	مستحقات وأرصدة دائنة أخرى	
٧,٨٣١,٠٨٦	٩,٦٩٩,٧٥٥	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	
		التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية	
-	(٢٥٢,٥٨٧)	صافي (المسدد) والمحصل للإستثمارات	
(٨,٨٦٦,٣٠٥)	(١١,٣٣٤,٤١٠)	إضافات موجودات ثابتة ومشاريع تحت التنفيذ	
٣٤,٩٣٨	٦٢,٥٤٥	المحصل من إستبعادات موجودات ثابتة	
(٨,٨٣١,٣٦٧)	(١١,٥٢٤,٤٥٢)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	
٢٠٠,٤٥٦	(٢٠٠,٤٥٦)	بنوك - تسهيلات إئتمانية	
٧١٤,٧٢٨	٢,٣٦٠,٥٧١	صافي المستلم و(المسدد) للقروض طويلة الأجل	
(٥١١,١١٤)	(٥١٣,٣٧٧)	أرباح مسددة للمساهمين عن سنوات سابقة	
٤٠٤,٠٧٠	١,٦٤٦,٧٣٨	صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية	
(٥٩٦,٢١١)	(١٧٧,٩٥٩)	صافي النقص في النقد وما يماثله خلال السنة	
١,٧٨٢,٠٨٦	١,١٨٥,٨٧٥	رصيد النقد وما يماثله في بداية السنة	
١,١٨٥,٨٧٥	١,٠٠٧,٩١٦	رصيد النقد وما يماثله في آخر السنة	
-	٣٨٥,٩٢٤	تدفق غير نقدي لقرض الحكومة	

" إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٧) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية "

الشركة السعودية للكهرباء " شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

١- نبذة عن الشركة

اسم الشركة : الشركة السعودية للكهرباء .

نشأة الشركة : نشأت الشركة بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ المؤرخ ١١ شعبان ١٤١٩هـ الموافق ٢٩ نوفمبر ١٩٩٨م القاضي بإعادة تنظيم قطاع الكهرباء في المملكة العربية السعودية ، ودمج جميع الشركات المحلية العاملة في مجال تقديم خدمة الطاقة الكهربائية (عدد عشر شركات مساهمة كانت تغطي معظم مناطق المملكة جغرافياً) بالإضافة إلى مشاريع المؤسسة العامة للكهرباء وهي مؤسسة حكومية تابعة لوزارة الصناعة والكهرباء (عدد أحد عشر مشروعاً تشغيلياً كانت تغطي مناطق مختلفة في شمال المملكة) في الشركة السعودية للكهرباء .

الكيان القانوني : شركة مساهمة سعودية تأسست بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/١٦ المؤرخ ٦ رمضان ١٤٢٠هـ الموافق ١٣ ديسمبر ١٩٩٩م بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٥٣ المؤرخ ٥ رمضان ١٤٢٠هـ الموافق ١٢ ديسمبر ١٩٩٩م وقرار وزير التجارة رقم ٤٠٢٧ المؤرخ ٣٠ ذو الحجة ١٤٢٠هـ الموافق ٥ إبريل ٢٠٠٠م .

السجل التجاري : صادر من وزارة التجارة بالرياض برقم ١٠١٠١٥٨٦٨٣ وتاريخ ٢٨ محرم ١٤٢١هـ الموافق ٣ مايو ٢٠٠٠م .

طبيعة النشاط : يمثل نشاط الشركة الرئيسي في توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية ، حيث تعتبر الشركة المنتج الرئيسي للطاقة الكهربائية في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية، وتقوم بتقديم خدماتها لمختلف القطاعات الحكومية والصناعية والزراعية والتجارية والسكنية .

نشاطات (قطاعات) : تقسم الشركة من حيث هيكلها التنظيمي إلى نشاطات أساسية للتوليد والنقل والتوزيع

الشركة : ونشاطات مساندة كالمالية والموارد البشرية والخدمات العامة والتخطيط .
وتعتبر أنشطة التوليد والنقل والتوزيع مكملة لبعضها البعض في إنتاج الطاقة الكهربائية وإيصالها إلى المستهلك ولا توجد أسعار بيع بينية بين أنشطة التوليد والنقل والتوزيع وتحقق إيرادات الشركة من بيع التيار للمستهلك النهائي حسب التسعيرة الرسمية المقررة من قبل الدولة .

تعرفة الطاقة الكهربائية : تخضع الشركة للرقابة على تعرفة الخدمات الكهربائية والتي تحدد بقرارات تصدر من مجلس الوزراء بناء على توصية من هيئة تنظيم الخدمات الكهربائية (الهيئة) التي تأسست في نوفمبر ٢٠٠١م بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ وتاريخ ١١ شعبان ١٤١٩هـ .
تم إجراء آخر تعديل على تعرفة الطاقة الكهربائية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٠ وتاريخ ١٢ رجب ١٤٢١هـ حيث بلغت أعلى شريحة فيها ٢٦ هلة للكيلو واط/ساعة وبدأ تطبيقها اعتباراً من ١ شعبان ١٤٢١هـ الموافق ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٠م ، ولم يتم إجراء أى تعديلات على التعرفة بعد ذلك التاريخ .

السنة المالية : تبدأ السنة المالية للشركة من بداية شهر يناير وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر من كل سنة ميلادية .

الشركة السعودية للكهرباء " شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

٢- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أعدت القوائم المالية المرفقة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية على أساس مبدأ الإستهقاق ، وطبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية. وفيما يلي ملخصا لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية :

أ- التقديرات المحاسبية

إن إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يتطلب إستخدام التقديرات والإفتراضات التي قد تؤثر على قيمة الموجودات والمطلوبات المقيدة وعلى الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة في تاريخ القوائم المالية . وبالرغم من أن التقديرات مبنية على أفضل المعلومات والأحداث المتوفرة لدى الإدارة في تاريخ إصدار القوائم المالية إلا أن النتائج الفعلية النهائية قد تختلف عن هذه التقديرات .

ب- النقد وما يماثله

يتضمن النقد وما يماثله النقدية بالصناديق والأرصدة والودائع البنكية والإستثمارات الأخرى القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية محددة والتي يكون تاريخ إستحقاقها الأصلية خلال ثلاث أشهر أو أقل .

ج- ذمم مستهلكي الكهرباء

تمثل المبالغ التي لم يتم تحصيلها من المستهلكين في تاريخ المركز المالي ، ويتم إظهار ذمم مستهلكي الكهرباء بالصافي بعد تجنيب المبالغ اللازمة للذمم التي يكون تحصيلها أمرا مشكوكا فيه .

د- المخزون

يتم تقييم مخزون مواد ولوازم التوليد والنقل والتوزيع والمواد الأخرى ومخزون الوقود بالتكلفة وفقا لطريقة المتوسط المرجح ، ويتم إظهار المخزون بالصافي بعد تكوين المخصصات اللازمة للمخزون المتقادم وبطء الحركة .
تسجل مواد المخزون المعتبرة جزء أساسي من محطات التوليد أو شبكات النقل والتوزيع والمنشآت الأخرى مثل المواد الإستراتيجية والإحتياطية ضمن بند الموجودات الثابتة .

هـ- الإستثمارات

يتم تسجيل الإستثمارات في الشركات المستثمر فيها بنسبة ٢٠% أو أكثر وفقا لطريقة حقوق الملكية ويتم إثبات حصة الشركة في نتائج أعمال الشركات المستثمر فيها عند صدور القوائم المالية لتلك الشركات .
يتم تسجيل الإستثمارات في الشركات المستثمر فيها بنسبة أقل من ٢٠% بالتكلفة ويتم إثبات الإيرادات الناتجة من تلك الإستثمارات عند إقرار التوزيع في تلك الشركات .
يتم تسجيل الإستثمارات في السندات الحكومية التي يتم الإحتفاظ بها إلى تاريخ الإستهقاق وفقا لطريقة التكلفة المعدلة بإطفاء علاوة أو خصم الإصدار ، ويتم إظهارها كإستثمارات قصيرة الأجل إذا كان إستحقاقها خلال إثني عشر شهرا من تاريخ المركز المالي وكإستثمارات طويلة الأجل إذا كان إستحقاقها أكثر من ذلك .

الشركة السعودية للكهرباء " شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

و- الموجودات الثابتة

يتم إثبات الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية ويجري إستهلاكها على مدار العمر التشغيلي المقدر لها وفقا لطريقة القسط الثابت وتشمل التكلفة سعر الشراء من المورد والعمالة المباشرة ومصروفات الإنشاء غير المباشرة وتكاليف الإقتراض حتى تاريخ وضع الأصل في الخدمة . الموجودات الثابتة المباعة أو المستبعدة وإستهلاكها المتراكم يتم حذفها من الحسابات بتاريخ بيعها أو استبعادها ، ويتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة ضمن قائمة الدخل ، وتقدر الأعمار التشغيلية للموجودات الثابتة حسب ما يلي :

منشآت ومعدات وقطع غيار التوليد	من ٢٠ إلى ٢٥ سنة
شبكات ومعدات وقطع غيار النقل	من ٢٠ إلى ٣٠ سنة
شبكات ومعدات وقطع غيار التوزيع	من ١٥ إلى ٢٥ سنة
المباني	من ٢٠ إلى ٣٠ سنة
الموجودات الأخرى	من ٤ إلى ٢٠ سنة

ز- رسملة تكلفة الإقتراض

يتم رسملة صافي تكلفة التمويل - والتي تمثل تكاليف القروض طويلة الأجل وأي أعباء تمويلية أخرى تكبدتها الشركة مخصوما منها أي عوائد دائنة تم الحصول عليها خلال السنة - على جميع المشاريع تحت التنفيذ ذات المبالغ الهامة والتي يتطلب إنشاؤها فترة زمنية طويلة وتحسب تكاليف التمويل التي يتم رسملتها بتطبيق معدل الرسملة على متوسط المبالغ التي أنفقت على كل مشروع تحت التنفيذ .

ح- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم إحتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للعاملين سنويا وفقا لنظام العمل والعمال في المملكة العربية السعودية .

ط- مخصص الزكاة الشرعية

يتم إحتساب مخصص الزكاة الشرعية سنويا وفقا لأنظمة مصلحة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية ، وأية تعديلات قد تنتج عند الربط النهائي للزكاة يتم تسجيلها ضمن قائمة الدخل في السنة التي يتم الربط فيها.

الشركة السعودية للكهرباء " شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

ي- الإيرادات

يتم إثبات إيرادات مبيعات الطاقة الكهربائية عند إصدار الفواتير للمشاركين بقيمة إستهلاكهم للطاقة الكهربائية والتي تقاس بالكيلو واط / ساعة . ويتم تقدير الإيرادات المستحقة للطاقة المستهلكة من قبل المشاركين والتي لم يصدر بها فواتير حتى تاريخ المركز المالي .
يتم إثبات إيرادات تعرفه قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير عند إصدارها للمشاركين وهي عبارة عن التعرفة الشهرية الثابتة التي يتم إحتسابها بناء على سعة العدادات المستخدمة من قبل المشاركين . ويتم تقدير الإيرادات المستحقة للتعرفة الخاصة بالفواتير التي لم تصدر حتى تاريخ المركز المالي .
يتم تسجيل مبالغ تعرفه توصيل الخدمة الكهربائية المستلمة من المشاركين كإيراد مؤجل ضمن المطلوبات ومن ثم يتم إثباتها كإيراد باستخدام طريقة القسط الثابت بناء على متوسط أعمار المعدات المستخدمة في خدمة المشاركين والمقدرة بعشرين سنة .

ك- المصروفات

تتضمن مصروفات التشغيل والصيانة المصروفات الخاصة بالتوليد والنقل والتوزيع بالإضافة إلى نصيب تلك الأنشطة من مصروفات الخدمات العامة والأنشطة المساندة ، ويتم إدراج باقى تلك المصروفات ضمن المصروفات العمومية والإدارية . يتم توزيع مصروفات الخدمات العامة والأنشطة المساندة حسب إستفادة كل نشاط من تلك المصروفات ، ويتم تقييم ذلك سنويا .

ل- الإحتياطي النظامي

تمشيا مع نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة يتم تجنب ١٠% من صافي الدخل السنوي لتكوين الإحتياطي النظامي، ويجوز للشركة التوقف عن هذا التجنب عندما يبلغ رصيد هذا الإحتياطي نصف رأس المال .

م- العملات الأجنبية

تحول قيمة المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي وفقا لأسعار الصرف السائدة حين إجراء تلك المعاملات وتحول أرصدة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية والمسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي إلى الريال السعودي وفقا لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ ، وأي أرباح أو خسائر محققة أو غير محققة تنتج عن ذلك تسجل ضمن قائمة الدخل .

لم ينتج عن معاملات الشركة بالعملات الأجنبية خلال السنة الحالية أية أرباح أو خسائر هامة.

كما في ٣١ ديسمبر		٣- نقد وما يماثله
٢٠٠٤م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	
٣٤٧	١,٩١٨	نقد بالصندوق
١,٠٤٩,٧٠٣	٩٨٣,٦١٦	نقد لدى البنوك
١٣٥,٨٢٥	٢٢,٣٨٢	ودائع قصيرة الأجل
<u>١,١٨٥,٨٧٥</u>	<u>١,٠٠٧,٩١٦</u>	

الشركة السعودية للكهرباء
" شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

كما في ٣١ ديسمبر		
٢٠٠٤م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	٤ - ذمم مستهلكي الكهرباء وإيرادات مستحقة - صافي
		ذمم مستهلكي الكهرباء
		الحكومة
١٤,٦٢٩,٦٨٢	١٧,٨٧٣,٧٧٤	أرامكو السعودية
٦٧٥,٥٧٣	٤٢٦,٦٢٥	المؤسسة العامة لتحلية المياه
٦٢٤,٠١٣	٧١٢,٣٥٨	التجاري والسكني
٢,٨١٢,٤٥٩	٢,٩٦١,١٧٧	كبار الشخصيات
١,٢٦٣,٩٨١	١,٣٩٢,٢٩٤	ذمم إيصال التيار
١١٤,٣٤٤	١٩٩,٠٨٠	مجموع ذمم مستهلكي الكهرباء
٢٠,١٢٠,٠٥٢	٢٣,٥٦٥,٣٠٨	يخصم: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
(١,٤٦٥,٦٢٧)	(١,٥٧٨,٦٠٩)	صافي ذمم مستهلكي الكهرباء
١٨,٦٥٤,٤٢٥	٢١,٩٨٦,٦٩٩	يضاف: إيرادات مستحقة
٦٩٤,٧٧٣	٧٦٣,٣٥٢	المجموع
١٩,٣٤٩,١٩٨	٢٢,٧٥٠,٠٥١	

٥ - دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى - صافي		
		دفعات مقدمة للمقاولين والموردين
		مصروفات مدفوعة مقدما
١,٣٣٨,٤١٨	٧٤٢,٣٣١	مشتريات من خلال خطابات الإعتمادات القائمة
٤,٧٣٢	٩,٩٠٨	ذمم متنوعة
٤٢٩,٩٢٥	٢٧٠,٠٦٤	مجموع
٢٦١,٥١٥	١٣٤,٣٨٠	يخصم: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
٢,٠٣٤,٥٩٠	١,١٥٦,٦٨٣	
(٤٧,٢٣٥)	(٧٨,٢٧٥)	
١,٩٨٧,٣٥٥	١,٠٧٨,٤٠٨	

٦ - مخزون - صافي		
		مواد ولوازم محطات التوليد
		مواد ولوازم شبكات النقل
		مواد ولوازم شبكات التوزيع
		وقود وزيوت
		أخرى
١,٩٨٤,٦١١	١,٩٤٥,٩٦٦	مجموع
٢٥٩,٦٣٠	٢٢٨,٨٣٤	يخصم: مخصص مخزون بطيء الحركة
١,٢٢٩,٨٧٠	١,٣٧٧,٤٨٥	
٢٤٠,٩٠٨	٢١٩,٩٩٠	
١٢٦,٦٨٦	١٥٩,١٢٨	
٣,٨٤١,٧٠٥	٣,٩٣١,٤٠٣	
(٢٧٧,٠٠٠)	(٢٧٧,٠٠٠)	
٣,٥٦٤,٧٠٥	٣,٦٥٤,٤٠٣	

الشركة السعودية للكهرباء " شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

بـآلاف الريـالات السـعوديـة					٧- إستثمارات طويلة الأجل
رصيد /١٢/٣١ م٢٠٠٥	توزيعات مستلمة	أرباح (خسائر) الإستثمار	إضافات خلال السنة	رصيد /٠١/٠١ م٢٠٠٥	
٣٢٥,١٤٥	(١٠,٣٣١)	١٩٤	٢٦٢,٥١٨	٧٢,٧٦٤	هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (أ)
١٤,٠٩٤	-	(٩٠٦)	-	١٥,٠٠٠	شركة الماء والكهرباء (ب)
٤٠٠	-	-	٤٠٠	-	شركة الشعبية للمياه والكهرباء (ج)
٣٣٩,٦٣٩	(١٠,٣٣١)	(٧١٢)	٢٦٢,٩١٨	٨٧,٧٦٤	

٧-أ هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي

شاركت الشركة السعودية للكهرباء في رأسمال هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ٣١.٦% ، وذلك لتعزيز الإستفادة من نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بين الدول الأعضاء . تبلغ قيمة المشاركة ٣٤٧,٦ مليون دولار أمريكي بما يعادل مبلغ ١,٣٠٥ مليون ريال سعودي سدد منها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م ما يعادل ٢٥% (عام ٢٠٠٤م ٥ %) وسيتم دفع الرصيد المتبقي من رأس المال في التاريخ الذي سيقوم بتحديده مجلس إدارة الهيئة . لم يتم إصدار القوائم المالية للهيئة لعام ٢٠٠٥م حتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية .

٧-ب شركة الماء والكهرباء

شاركت الشركة السعودية للكهرباء مع المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في تأسيس شركة الماء والكهرباء كشركة ذات مسؤولية محدودة وذلك بناء على قرار المجلس الإقتصادي الأعلى رقم ٢٣/٥ وتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٣م ١٤٢٣/٥ المتضمن تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في مشاريع تحلية المياه المالحة تبلغ قيمة المشاركة ١٥ مليون ريال سعودي مسددة بالكامل وهي عبارة عن ٣٠٠,٠٠٠ حصة تمثل ٥٠% من رأسمال الشركة . لم يتم إصدار القوائم المالية لشركة الماء والكهرباء لعام ٢٠٠٥م حتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية .

٧-ج شركة الشعبية للمياه والكهرباء

ساهمت الشركة خلال السنة الحالية ٢٠٠٥م في تأسيس شركة الشعبية للمياه والكهرباء كشركة مساهمة سعودية بغرض إنشاء وتطوير وتشغيل مشروع الشعبية ٣ للإنتاج المزدوج للمياه والكهرباء . تبلغ قيمة المشاركة ٤٠٠ الف ريال سعودي مسددة بالكامل وهي عبارة عن ٨,٠٠٠ سهم تمثل ٨% من رأسمال الشركة . لم تبدأ الشركة المذكورة نشاطها ولم يصدر قوائم مالية لها حتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية .

كما في ٣١ ديسمبر

بـآلاف الريـالات السـعوديـة	بـآلاف الريـالات السـعوديـة	٨- مشاريع تحت التنفيذ
٢,٦٤٧,٧٩٣	٤,٨٩٠,٢٩٧	مشاريع التوليد
٤,٣٩٧,٠٧٤	٥,٠٣٠,٠٥٦	مشاريع النقل
١,١٣١,٩٧٤	٢,٦٧٦,٨٥٧	مشاريع التوزيع
٣٦٥,٥٩٢	٦١٤,٠٣١	مشاريع عامة
٨,٥٤٢,٤٣٣	١٣,٢١١,٢٤١	

بلغت صافي تكاليف التمويل المرسمة على المشاريع الإنشائية خلال السنة مبلغ ٥٢٦ مليون ريال سعودي (عام ٢٠٠٤م : مبلغ ٤٠١ مليون ريال سعودي) .

الشركة السعودية للكهرباء
" شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

٩- موجودات ثابتة - صافي

المجموع	أخرى	سيارات وآليات	قطع غيار رأسمالية	آلات ومعدات	مباني	أراضي	التكلفة
الف ريال	الف ريال	الف ريال	الف ريال	الف ريال	الف ريال	الف ريال	
١٦٤,٢٧٣,٤١٥	١,٩٩٧,٦٤٤	١,٣٣١,٢٢٧	٢,٢٩٨,١٩٠	٤٥,٥٤١,٤٠٩	١١,٨٥٢,٩٥٢	١,٢٥١,٩٩٣	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٥م
-	(١٨٣,٥٤٠)	٣,٢٦١	-	١٨٠,٢٨٤	٢,٧٩٧	(٢,٨٠٢)	إعادة تصنيف
٦,٦٧٠,٨٤١	٥١,٨٦٦	٣٨,٢٩٦	١٣,٤٢٩	٦,٤٤١,١١٨	٨٦,٣٠٤	٣٩,٨٢٨	إضافات
(٢٨٢,٠٢٣)	(٣٠٣)	(٩٢,٢١٢)	-	(١٦٨,٠٠٤)	(٢١,٤٦٩)	(٣٥)	إستبعادات
١٧٠,٦٦٢,٢٣٣	١,٨٦٥,٦٦٧	١,٢٨٠,٥٧٢	٢,٣١١,٦١٩	١٥١,٩٩٤,٨٠٧	١١,٩٢٠,٥٨٤	١,٢٨٨,٩٨٤	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م
(٨٩,٧٨٤,٤٤٩)	(١,٧٥٦,٧٧٥)	(١,١٦٠,١٢٩)	(١,٢٩٣,١٧٥)	(٧٩,٠٥٠,٥١١)	(٦,٥٢٣,٨٥٩)	-	الإستهلاك المتراكم
-	٢٠٦,١١٠	(١,٣٨١)	١٣٣	(٢٠٥,٢٠٩)	٣٤٧	-	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٥م
(٥,٦٢٣,٩٤٤)	(١٠١,٦٨٠)	(٥٨,٨٣٣)	(٨٧,١٨٨)	(٤,٩٨٢,٢٦١)	(٣٩٣,٩٨٢)	-	إعادة تصنيف
٢٦٧,٣٥٢	٣٠٣	٩١,٧٧٣	-	١٥٤,٤٨٧	٢٠,٧٨٩	-	إستهلاك السنة
(٩٥,١٤١,٠٤١)	(١,٦٥٢,٠٤٢)	(١,١٢٨,٥٧٠)	(١,٣٨٠,٢٣٠)	(٨٤,٠٨٣,٤٩٤)	(٦,٨٩٦,٧٠٥)	-	إستبعادات
							الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م
٧٥,٥٢١,١٩٢	٢١٣,٦٢٥	١٥٢,٠٠٢	٩٣١,٣٨٩	٦٧,٩١١,٣١٣	٥,٠٢٣,٨٧٩	١,٢٨٨,٩٨٤	صافي القيمة الدفترية
							كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م
٧٤,٤٨٨,٩٦٦	٢٤٠,٨٦٩	١٧١,٠٩٨	١,٠٠٥,٠١٥	٦٦,٤٩٠,٨٩٨	٥,٣٢٩,٠٩٣	١,٢٥١,٩٩٣	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م

إن صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م موزعة على الأنشطة الرئيسية كما يلي :

بيــــــــان	التوليد	النقل	التوزيع	المنشآت العامة	الإجمالي ٢٠٠٥م	الإجمالي ٢٠٠٤م
	الف ريال	الف ريال	الف ريال	الف ريال	الف ريال	الف ريال
أراضي	٢٤٤,٢٣٥	٥٧٦,٣٧٥	٢٢٦,٢٩٢	٢٤٢,٠٨٢	١,٢٥١,٩٩٣	١,٢٥١,٩٩٣
مباني	٢,٤٤٢,٣٨٦	١,٤٢٢,٠٧٧	١٥٩,٢٥٣	١,٠٠٠,١٦٣	٥,٣٢٩,٠٩٣	٥,٣٢٩,٠٩٣
آلات ومعدات	٢١,٨٧١,٤٧٦	٢٥,٢٦٢,٢٢٨	٢٠,٣٩٣,٨٩٧	٣٨٣,٧١٢	٦٧,٩١١,٣١٣	٦٦,٤٩٠,٨٩٨
قطع غيار رأسمالية	٥٤٦,٤٣٦	٣٨٣,٩٥٩	-	٩٩٤	٩٣١,٣٨٩	١,٠٠٥,٠١٥
سيارات وآليات	-	-	-	١٥٢,٠٠٢	١٧١,٠٩٨	١٧١,٠٩٨
أخرى	٢٣,١٣٠	٢١,١١٦	١١,٤٨٧	١٥٧,٨٩٢	٢١٣,٦٢٥	٢٤٠,٨٦٩
المجموع	٥,١٢٧,٦٦٣	٢٧,٦٦٥,٧٥٥	٠,٧٩٠,٩٢٩	١,٩٣٦,٨٤٥	٧٥,٥٢١,١٩٢	٧٤,٤٨٨,٩٦٦

بلغ مصروف الإستهلاك المحمل على الأنشطة المختلفة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر:

٢٠٠٤م (بآلاف الريالات السعودية)	٢٠٠٥م (بآلاف الريالات السعودية)	
١,٨٦٨,٦٥٥	١,٩٠٧,٣٦٥	إستهلاك التوليد
١,٥٨٣,١٤٩	١,٦٧٥,٧٥١	إستهلاك النقل
١,٨٧٦,٣٩٨	١,٧٥١,١٢٤	إستهلاك التوزيع
٢٦٣,٣٨٤	٢٨٩,٧٠٤	إستهلاك المنشآت العامة
٥,٥٩١,٥٨٦	٥,٦٢٣,٩٤٤	

الشركة السعودية للكهرباء " شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

١٠ - بنوك - تسهيلات إئتمانية

لدى الشركة إتفاقيتين لتسهيلات إئتمانية مع بنكين تجاريين محليين بإجمالي مبلغ ١٠٠٠ مليون ريال سعودي بواقع مبلغ ٥٠٠ مليون ريال سعودي لكل منهما. التسهيلات مضمونة بموجب سندات لأمر ٠ رصيد تلك التسهيلات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م لأشياء (عام ٢٠٠٤م : مبلغ ٢٠٠,٤٥٦ الف ريال سعودي) ٠

كما في ٣١ ديسمبر		١١ - ذمم دائنة
٢٠٠٤م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	
١٨,٤٨٩,٨٠٤	٢٢,٨٠٢,٠٥٨	أرامكو السعودية عن تكلفة الوقود
٣,٨٦٩,٩٠١	٤,٥٩٠,٩٥٣	المؤسسة العامة لتحلية المياه عن الطاقة المشتراة
٢,٤٩٨,٦٩٦	١,٦٥٤,٨٥١	ذمم وتأمينات محتجزة من المقاولين
٩٤٢,٣٨٣	١,٢٧٣,٤٧٣	ذمم الموردين
٩٣٩,٨٣٣	١,١٨٦,٠٥٠	رسوم البلديات
١٩٧,٨٢٥	٢٦١,٣١٦	مساهمات مستلمة لإنشاء مشاريع
٨٦٦,١٨١	٣٤٥,٩٤٧	أخرى
٢٧,٨٠٤,٦٢٣	٣٢,١١٤,٦٤٨	

يوجد خلاف بين الشركة وشركة أرامكو السعودية - المورد الوحيد للوقود - حول أسعار شراء الديزل من أرامكو ويرجع الخلاف إلى عام ١٤١٥هـ عند صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٩٦ وتاريخ ٢٤/٠٧/١٤١٥هـ يفرض رسم على المنتجات البترولية المكررة ، على أن تقوم لجنة حكومية ببحث تطبيق الرسم على شركات الكهرباء ٠ وحتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية لم تقم اللجنة المشار إليها بإصدار أى قرار بهذا الخصوص. وقد قامت شركة أرامكو السعودية بتطبيق الأسعار الجديدة على الشركات السعودية الموحدة للكهرباء قبل الدمج ومن ثم على الشركة السعودية للكهرباء .

نص قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ (في الفقرة ١١ من المادة ٢) على أنه إذا ظهرت الحاجة إلى تغيير أسعار الوقود المستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية عن الأسعار المستخدمة في إعداد تعرفه الكهرباء ستقوم هيئة تنظيم الخدمات الكهربائية بإجراء مراجعة لتكلفة الإنتاج وترفع توصياتها إلى الجهة المعنية بتحديد التعرفة ، ولا يصبح تغيير أسعار الوقود نافذا حتى تصدر هذه الجهة قرارها حيال التعرفة .

إن فرق الأسعار بين ما هو مقبول من الشركة وما هو مطالب به من شركة أرامكو السعودية عن سنة ٢٠٠٥م مبلغ ٢,٦٥١ مليون ريال سعودي ، كما أن الرصيد المجمع لهذه الفروقات من بداية تأسيس الشركة وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م مبلغ ١٤,٢٩٦ مليون ريال سعودي ، كذلك يوجد خلاف بخصوص رسوم مناولة الزيت الخام وقد بلغ إجمالي المبلغ المختلف عليه من بداية تأسيس الشركة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م مبلغ ١,٠٩٠ مليون ريال سعودي (٢٠٠٤م : مبلغ ٨٩٧ مليون ريال سعودي) ، ولا تتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه المطالبات أى إلزام على الشركة إستنادا إلى قرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه وعليه لم يتم تسجيل هذه الفروقات في السجلات المحاسبية للشركة ٠ علما بأن شركة أرامكو السعودية ما زالت على مطالبتها حتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية .

الشركة السعودية للكهرباء " شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

كما في ٣١ ديسمبر

٢٠٠٤م بالآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٥م بالآلاف الريالات السعودية	١٢ - مستحقات وأرصدة دائنة أخرى
٢١٧,٥٥٣	٢٦٢,٦٦٤	مستحقات موظفين
٣٣٣,٧١٩	١٦٩,٤٨٧	مصروفات مستحقة
٢٦٩,٨٦٨	٣٠٣,٧٤٣	دائني توزيعات أرباح المساهمين
٤٢,٣٥٦	٤٣,٠١٨	مخصص الزكاة الشرعية (إيضاح ١٣ ب)
٣٥٨,٨٠٠	٣٩٧,٧٨٨	أخرى
١,٢٢٢,٢٩٦	١,١٧٦,٧٠٠	

يتضمن رصيد دائني توزيعات أرباح المساهمين توزيعات الأرباح النقدية الغير مطالب بها من قبل حملة الأسهم والتي أعلن توزيعها من قبل الشركات السعودية الموحدة للكهرباء قبل الدمج للأعوام قبل ١٤١٤هـ و١٤١٩هـ و١٤٢٠هـ وقد بلغت كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م مبلغ ١٠٣ مليون ريال سعودي (عام ٢٠٠٤م : مبلغ ١٠٧ مليون ريال سعودي) .

للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر

٢٠٠٤م بالآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٥م بالآلاف الريالات السعودية	١٣ - مخصص الزكاة الشرعية
١,٤٧٣,٤٢٩	١,٥٢٦,٠٦٠	أ- احتساب مخصص الزكاة الشرعية
٢٢٠,٨١١	١٩٤,٦٦٧	احتساب صافي الدخل المعدل
١,٦٩٤,٢٤٠	١,٧٢٠,٧٢٧	صافي الدخل قبل الزكاة الشرعية
		يضاف : تعديلات زكوية
		صافي الدخل المعدل
		إحتساب وعاء الزكاة
٤١,٦٦٥,٩٣٨	٤١,٦٦٥,٩٣٨	رأس المال
١,٦٩٤,٢٤٠	١,٧٢٠,٧٢٧	صافي الدخل المعدل
٥٣٣,٣٢٧	٩٨٨,٠٩٣	إحتياطيات مختلفة مدورة
١,٥١١,٨٠٧	٢,٢٥١,٥٢١	أرباح مدورة
٥,٢٢٩,٥٩٢	٥,٤٥٠,٤٠٣	مخصصات مختلفة مدورة
٥,٩٨٠,٠٤٦	٨,٣٤٠,٤٠٦	قروض طويلة الأجل
١٤,٥٥٢,١٣٦	١٤,٩٣٨,٠٦٠	قرض حكومي
٢,٤٩٨,٦٩٦	١,٦٥٤,٨٥١	مستحقات مقاولين
٧٣,٦٦٥,٧٨٢	٧٧,٠٠٩,٩٩٩	المجموع
		يخصم :
(٧١,٩٧١,٥٤٢)	(٧٥,٢٨٩,٢٧٢)	موجودات ثابتة ومشاريع
(٨٧,٧٦٤)	(٣٣٩,٦٣٩)	إستثمارات طويلة الأجل
(٢,٧٧٩,٢٨٩)	(٢,٨٤١,٨٢٨)	مخزون مواد وقطع غيار
(١,١٧٢,٨١٣)	(١,٤٦٠,٧٤٠)	المجموع
٤٢,٣٥٦	٤٣,٠١٨	الزكاة الشرعية بواقع ٢٥% من صافي الدخل المعدل

الشركة السعودية للكهرباء
" شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

٢٠٠٤م بآلاف الريالات السعودية	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	ب- حركة مخصص الزكاة خلال السنة
١٠٣,١٩٠	٤٢,٣٥٦	رصيد أول السنة
(٤٩,٢٨١)	(٤٢,٣٥٦)	زكاة مدفوعة خلال السنة
(٥٣,٩٠٩)	-	تسويات خلال السنة (١٣ج)
٤٢,٣٥٦	٤٣,٠١٨	المكون خلال السنة (١٣أ)
٤٢,٣٥٦	٤٣,٠١٨	

ج- الوضع الزكوي

وافقت الجهات الحكومية المعنية خلال عام ٢٠٠٤م على تحميل الفروقات الزكوية التي تطالب بها مصلحة الزكاة والدخل الشركات السعودية الموحدة للكهرباء السابقة للسنوات حتى نهاية عام ١٤٢٠هـ (تاريخ الدمج) والبالغة ١,٣١٣ مليون ريال سعودي على الإعانة الحكومية المستحقة لتلك الشركات وعليه تم تحويل مبلغ ٥٤ مليون ريال سعودي عبارة عن الزكاة التي كانت مسجلة في حسابات شركات الكهرباء عند الدمج من حساب مخصص الزكاة الشرعية إلى حساب فروقات المقاصة مع الدولة . حتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية لم تستلم الشركة مخالصة نهائية من قبل مصلحة الزكاة والدخل للسنوات السابقة حتى نهاية عام ١٤٢٠هـ .

حصلت الشركة على الشهادة المقيدة حتى نهاية عام ٢٠٠٤م . حسب الربوط النهائية الواردة من مصلحة الزكاة والدخل توجد فروقات عن الفترة من ٥ إبريل ٢٠٠٠م (تاريخ الدمج) وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م وكذا لعام ٢٠٠٢م يبلغ مجموعها ١٣ مليون ريال سعودي تتمثل في قيام المصلحة بإحتساب زكاة على مبلغ الفروقات المطلوبة من شركة أرامكو عن الإيرادات من منشأتها السكنية حيث تقوم شركة أرامكو بسداد التعرفة الصناعية على المنشآت السكنية التابعة لها بدلا من التعرفة التجارية . لم تقم الإدارة بتسجيل مبلغ الـ ١٣ مليون ريال سعودي الخاصة بفروقات الزكاة ضمن هذه القوائم المالية ، حيث أنها تتوقع عدم سداد هذه المطالبة على إعتبار أنه لايمكن دفع زكاة على إيرادات غير محققة ولم تدخل في حسابات الشركة . حتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية لم يتم إستلام رد المصلحة على إعتراض الشركة بخصوص المبلغ أعلاه ، كما لم يتم إستلام الربط النهائي لعامي ٢٠٠٣م و ٢٠٠٤م .

الشركة السعودية للكهرباء
" شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

كما في ٣١ ديسمبر		
٢٠٠٤م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	
٥,٢٦٥,٣١٨	٥,٩٨٠,٠٤٦	١٤ - قروض طويلة الأجل
١,٨٨٥,٩٦٧	٣,٤٥٠,٠٠٠	رصيد القروض أول السنة
(١,١٧١,٢٣٩)	(١,٠٨٩,٤٢٩)	المحصل من القروض خلال السنة
٥,٩٨٠,٠٤٦	٨,٣٤٠,٦١٧	المسدد من القروض خلال السنة
(١,١٤٨,٨٣٢)	(٩٩١,٢٢٢)	رصيد القروض في نهاية السنة
٤,٨٣١,٢١٤	٧,٣٤٩,٣٩٥	يخصم : أقساط متداولة
		أقساط طويلة الأجل

وفيما يلي تفاصيل الأقساط المستحقة خلال السنوات القادمة كما في ٣١ ديسمبر :

٢٠٠٤م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	
٩٣٢,٠٣٠	٧٤١,١١٤	ما بين سنة إلى سنتين
٧٤١,١١٤	١,٤٠٣,١٩٢	ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات
١,١١١,٥٢٥	١,٢٣٩,١٣٠	ما بين ثلاث سنوات إلى أربع سنوات
٩٤٧,٤٦٣	١,٠٤٠,٧٤٩	ما بين أربع سنوات إلى خمس سنوات
١,٠٩٩,٠٨٢	٢,٩٢٥,٢١٠	ما بعد خمس سنوات
٤,٨٣١,٢١٤	٧,٣٤٩,٣٩٥	

تتمثل القروض طويلة الأجل في القروض الممنوحة من قبل بنوك تجارية وذلك لتمويل المشاريع الإنشائية . إن بعض هذه القروض مضمونة بسندات لأمر البنوك وبالإيرادات التي يتم إستلامها من بعض كبار المشتركين .

بلغت قيمة التسهيلات المتاحة والغير مستخدمة من القروض الممنوحة من البنوك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م مبلغ ٤,٥١٨ مليون ريال سعودي (عام ٢٠٠٤م : مبلغ ٤,٤٦٨ مليون ريال سعودي) .

كما في ٣١ ديسمبر		
٢٠٠٤م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	
٨,٩٢٩,٧٢٣	٩,٥٨٠,١١٥	١٥ - إيرادات مؤجلة - صافي
١,٢٦٨,٤٤١	١,٠٤٨,٣٤١	تعرفة توصيل الخدمة الكهربائية
(٦١٨,٠٤٩)	(٦٧١,٣٢٦)	رصيد أول السنة
٩,٥٨٠,١١٥	٩,٩٥٧,١٣٠	المحصل من تعرفة توصيل الخدمة خلال السنة
		إيرادات السنة

الشركة السعودية للكهرباء " شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

١٦- قرض حكومي

طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ وتاريخ ١١/٠٨/١٩٤١هـ تم تحديد صافي مستحقات الحكومة لدى الشركة السعودية للكهرباء وكذلك صافي مستحقات الشركة لدى الحكومة حسب الأسس والقواعد الواردة في المحضر الموقع بين وزير الصناعة والكهرباء ووزير المالية والاقتصاد الوطني بتاريخ ٢٧/٦/١٤١٨هـ الموافق ٢٩/١٠/١٩٩٧م وتم اعتبار صافي الفرق المستحق للحكومة على الشركة - المحدد بتاريخ نهاية اليوم السابق لصدور المرسوم الملكي القاضي بتأسيس الشركة - قرصاً حسناً طويل الأجل ولفترة سماح مدتها خمس وعشرون سنة تبدأ من تاريخ إعلان الشركة ، ويعاد النظر بشأن هذا القرض بعد ذلك وفقاً للظروف المالية للحكومة وللشركة .

لقد تضمن المحضر بين وزير الصناعة والكهرباء ووزير المالية والاقتصاد الوطني المؤرخ ٢١/٠٧/١٤٢٢هـ - والذي تحدد فيه قيمة القرض الأولية - أن تتم التصفية النهائية للذمم الحكومية حسب نتيجة المطابقات بين مطالبات الشركة وبعض الجهات الحكومية وتعديل قيمة القرض تبعاً لذلك . وقد تم خلال السنة الحالية الإنتهاء من تلك التصفية والتي تضمنت تسوية بعض المبالغ الخاصة بمطالبات الشركة وكذا المبالغ المستحقة على الشركة للجهات الحكومية وكانت نتيجة ذلك مبلغ صافي قدره ٣٨٥,٩٢٤ الف ريال سعودي لصالح الجهات الحكومية وقد تم توقيع محضر بذلك بين وزير المياه والكهرباء ووزير المالية في تاريخ ١٥/٠٧/١٤٢٦هـ ليصبح رصيد قرض الحكومة بعد التصفية النهائية مبلغ ١٤,٩٣٨,٠٦٠ الف ريال سعودي .

ترى إدارة الشركة السعودية للكهرباء بأن هذا القرض غير مؤكد السداد في نهاية مدة السماح وهي ٢٥ سنة ، ولهذا لم يتم خصم قيمة القرض المستقبلية إلى قيمته الحالية .

١٧- رأس المال

يبلغ رأسمال الشركة ٤١,٦٦٥,٩٣٨,١٥٠ ريال سعودي مقسماً إلى ٨٣٣,٣١٨,٧٦٣ سهماً متساوية القيمة ، وتبلغ القيمة الإسمية لكل منها ٥٠ ريال سعودي . إن رأسمال الشركة يتكون مما يلي :

بآلاف الريالات السعودية	
٢٣,١٥٣,٣٨٧	رؤوس أموال الشركات المندمجة كما في ٢٩/١٢/١٤٢٠هـ
١,٣٤٠,٧١٧	أرباح غير موزعة في الشركات المندمجة للفترة من عام ١٤١٤هـ إلى عام ١٤١٨هـ
١٢,٦١٨,٣٤٠	المبالغ المحصلة لصندوق رسم الكهرباء منذ إنشائه وحتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠٠١م
١,١٧٥,٣٢٧	صافي أصول مشاريع الكهرباء التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء
٣,٣٧٨,١٦٧	رسمة المبالغ المحصلة لصندوق رسم الكهرباء الحكومي بعد ٣١/١٢/٢٠٠١م
٤١,٦٦٥,٩٣٨	

الشركة السعودية للكهرباء " شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

إن رأسمال الشركة المذكور أعلاه مملوك لكل من :

نسبة الملكية	عدد الأسهم	
٧٤,٣١%	٦١٩,٢٣٥,٠٦٤	الحكومة
٠,٦٩٣%	٥٧,٧٢٦,٠٨٤	شركة أرامكو السعودية
١٨,٧٦%	١٥٦,٣٥٧,٦١٥	مساهمون آخرون
١٠٠,٠٠%	٨٣٣,٣١٨,٧٦٣	المجموع

١٨- إحتياطي عام

يتكون الإحتياطي العام من أرصدة الإحتياطيات التي كانت مسجلة ضمن القوائم المالية للشركات السعودية الموحدة للكهرباء في تاريخ الدمج والتي بلغ مجموعها ٢١٣,٦٦٨ الف ريال سعودي ، وكذلك عوائد إستثمار مبالغ صندوق رسم الكهرباء والتي بلغت ٢٩٤,٩٧٦ الف ريال سعودي ، بالإضافة إلى المبالغ التي يتم تحصيلها من الأفراد عن رسم الكهرباء بعد تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١م والتي بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م مبلغ ٢١,٨٦٦ الف ريال سعودي (عام ٢٠٠٤م : مبلغ ١٦,٦٨٣ الف ريال) ليصبح رصيد الإحتياطي العام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م مبلغ ٥٣٠,٥١٠ الف ريال سعودي (عام ٢٠٠٤م : مبلغ ٥٢٥,٣٢٧ الف ريال) .

١٩- مصروفات التشغيل والصيانة

تتكون مصروفات التشغيل والصيانة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر مما يلي :

٢٠٠٤م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	التوزيع	النقل	التوليد	
٣,١٣٦,٦٥٧	٣,٥٢٨,٠٢٤	١,٧٦١,١٩٢	٦٢٠,٥٠٢	١,١٤٦,٣٣٠	مصروفات ومزايا موظفين
١,٠١٨,٠٢٨	٩٠٤,٩٥٣	١٦١,٨٨٢	٥٩,٠٧١	٦٨٤,٠٠٠	مواد
٢١٧,١٥٩	٢٥١,٦٣٤	٢٥١,٦٣٤	-	-	رسوم بلديات
١,٠٢٧,٧٩١	١,٠٨١,٨٠٩	٤١١,٥٢٢	٩٩,٥٧٤	٥٧٠,٧١٣	أخرى
٥,٣٩٩,٦٣٥	٥,٧٦٦,٤٢٠	٢,٥٨٦,٢٣٠	٧٧٩,١٤٧	٢,٤٠١,٠٤٣	المجموع

الشركة السعودية للكهرباء
" شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

٢٠ - مصروفات عمومية وإدارية ومخصصات

تتكون المصروفات العمومية والإدارية والمخصصات للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر مما يلي :

٢٠٠٤م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	
١٤٨,٨٩٤	١٤٠,٣٦٧	مصروفات ومزايا موظفين
١٥,٨٥٠	١,٤٦٩	مواد
١٩١,٤٥٤	١١٢,١٣١	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
١٠١,٧٧٩	١٣٢,٢٠٦	مصروفات عمومية وإدارية
٤٥٧,٩٧٧	٣٨٦,١٧٣	

٢١ - بدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

بلغت مصروفات وبدلات حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة ، وكذا مصروفات وبدلات حضور جلسات اللجان الأخرى المنبثقة من مجلس الإدارة خلال السنة مبلغ ٤٦٥ الف ريال سعودي (عام ٢٠٠٤م : مبلغ ٥٤٧ الف ريال سعودي) .

أحتسبت مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ ١,١ مليون ريال سعودي من الأرباح بعد توزيع دفعة لا تقل عن ٥% من رأسمال المساهمين الأهالي ومن في حكمهم (إيضاح ١٧ و ٢٣) . يستحق سداد هذه المكافأة بعد موافقة الجمعية العامة للشركة (عام ٢٠٠٤م : مبلغ ١ مليون ريال سعودي) .

٢٢ - إيرادات ومصروفات أخرى - صافي

تتكون الإيرادات والمصروفات الأخرى للسنتين في ٣١ ديسمبر مما يلي :

٢٠٠٤م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	
٧,٥٧٩	(٧١٢)	(خسائر) وأرباح إستثمارات طويلة الأجل
٢٠,٨٨١	٥٣,١١٣	أرباح و(خسائر) إستبعاد موجودات ثابتة
١٣٨,٢٢١	٧٧,٤٠٠	مخصصات ومستحقات إنتقى الغرض منها
٣٤,٤١٣	٣٤,٨٤٤	رسوم إعادة تيار
٢٧,٨٠٤	٦٤,٧٠١	غرامات وجزاءات
١٨,٢٥٠	١٥,٧٦٥	إيرادات بيع مناقصات
٩١,٦٣٧	٢١,٧٩٠	إيرادات ومصروفات متنوعة - صافي
٣٣٨,٧٨٥	٢٦٦,٩٠١	

الشركة السعودية للكهرباء " شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

٢٣- أرباح مقترح توزيعها على المساهمين وربحية السهم

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يوزع من باقي الأرباح بعد خصم الإحتياطيات دفعة أولى للمساهمين لا تقل عن ٥% من رأس المال المدفوع مع مراعاة الأحكام الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ وتاريخ ١١/٠٨/١٩٩٤هـ والتي بموجبها تنازلت الحكومة عن نصيبها في الأرباح الموزعة بشرط ألا تتجاوز الأرباح السنوية الموزعة نسبة ١٠% من القيمة الإسمية للسهم وذلك لمدة عشر سنوات من قيام الشركة ، وفي حالة تجاوز نسبة الأرباح الموزعة النسبة المذكورة تعامل حصة الحكومة مثل بقية المساهمين .

تطالب شركة أرامكو السعودية بصرف نصيبها في الأرباح السنوية الموزعة عن حصتها في رأسمال الشركة وتقدر قيمة المطالبة عن أرباحها منذ بداية تأسيس الشركة في ٠٥/٠٤/٢٠٠٠م وحتى ٣١/١٢/٢٠٠٤م بمبلغ ٧٢٥ مليون ريال سعودي ، هذا بالإضافة إلى نصيبها في الأرباح التي سينتظر توزيعها بعد ذلك . وترى الشركة السعودية للكهرباء عدم أحقية شركة أرامكو السعودية في هذه المطالبة باعتبارها جهة حكومية مملوكة بالكامل للدولة وينطبق عليها قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ المشار إليه أعلاه .

أوصى مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٠٤/٠٣/٢٠٠٦م بتوزيع أرباح نقدية لسنة ٢٠٠٥م للأهالي ومن في حكمهم بمبلغ ٥٤٧ مليون ريال سعودي بواقع ٣,٥ ريال سعودي للسهم الواحد وتمثل ٧% من القيمة الإسمية للسهم (عام ٢٠٠٤م : مبلغ ٥٤٧ مليون ريال سعودي) . هذا ويتطلب إعلان توزيع الأرباح للسنة الحالية موافقة الجمعية العامة للشركة .

تم إحتساب ربحية السهم بناء على إجمالي عدد أسهم رأسمال الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م والبالغ مجموعها ٧٦٣٣١٨٣٣٣ سهماً بما فيها أسهم الحكومة وأسهم شركة أرامكو السعودية (إيضاح ١٧).

٢٤- الإرتباطات الرأسمالية والإلتزامات المحتملة

أ) الإرتباطات الرأسمالية

تتمثل الإرتباطات الرأسمالية في تاريخ المركز المالي في قيمة الجزء غير المنفذ من العقود الرأسمالية التي أبرمتها الشركة لإنشاء وتركيب محطات وأصول أخرى والتي بلغت ١٣,٨٠٦ مليون ريال سعودي تقريباً (عام ٢٠٠٤م : مبلغ ١٥,٨٢٣ مليون ريال سعودي) . إن الوقت المتوقع لإنهاء هذه التعهدات هو ما بين سنة إلى ثلاث سنوات . كما أن على الشركة إلتزام بقيمة ٩٧٩ مليون ريال سعودي يخص باقي قيمة الإستثمار في هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي (إيضاح ١٧) .

ب) الإلتزامات المحتملة

على الشركة إلتزامات محتملة ناتجة عن إتمادات بنكية قائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م بلغت ١٤٦ مليون ريال سعودي (عام ٢٠٠٤م : مبلغ ١٨٧ مليون ريال سعودي) .

قدمت الشركة ضماناً لأحد البنوك التجارية نيابة عن شركة الشعيبة للمياه والكهرباء ضماناً لنصيبها في القرض التمويلي الممنوح للشركة المذكورة . تبلغ قيمة الضمان ٤٤,٦ مليون دولار أمريكي بمايعادل ١٦٧ مليون ريال (إيضاح ٧ ج) . يوجد خلاف بين الشركة وأحد موردي الطاقة الكهربائية والذي بدأ التعامل معه في نهاية عام ٢٠٠٤م حول سعر شراء الكيلو واط /ساعة . إن فروقات الأسعار بين ما هو مقبول من الشركة وما هو مطالب به من قبل المورد بلغ مجموعه حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م مبلغ ٧١ مليون ريال سعودي . ترى الإدارة أن السعر المطالب به مغالى فيه ولا يوجد أى إتفاق يلزم الشركة بقبوله ، وعليه لم يتم تسجيل هذه الفروقات في السجلات المحاسبية للشركة .

الشركة السعودية للكهرباء " شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م و ٢٠٠٤م

٢٥- عمليات مع أطراف ذوي علاقة

تقوم الشركة بإيصال وتزويد الطاقة الكهربائية للجهات والوزارات الحكومية وأرامكو السعودية . إن التعرفة المحملة على الأطراف ذوي العلاقة هي التعرفة المعتمدة من مجلس الوزراء وهي نفس التعرفة المستخدمة مع المشتركين الآخرين فيما عدا المؤسسة العامة لتحلية المياه الصادر بشأنها قرار حكومي ، وكذا المنشآت السكنية لشركة أرامكو السعودية التي ترى الشركة وجوب تطبيق التعرفة التجارية عليها بينما تعترض شركة أرامكو السعودية على ذلك وتقوم بالدفع لإجمالي قيمة مبيعات التيار عن تلك المنشآت بناء على التعرفة الصناعية ، مما نتج عنه فرق بحوالي ١٥٧ مليون ريال سعودي خلال السنة الحالية والرصيد المجمع لتلك الفروقات منذ بداية تأسيس الشركة وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م مبلغ ٩٩٣ مليون ريال سعودي تقريبا . لم يتم تسجيل تلك الفروقات في هذه القوائم المالية ، ولا يزال هذا الموضوع قيد البحث والدراسة بين الشركتين . بالإضافة إلى ذلك تقوم الشركة بشراء الوقود من أرامكو السعودية والطاقة من المؤسسة العامة لتحلية المياه بناء على أسعار منصوص عليها بقرارات حكومية ، كما يتم احتساب رسوم البلديات عن مبيعات الطاقة الكهربائية .

ويوضح الجدول التالي حجم التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر

مبيعات	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
الحكومة	٤,٥٣٩,٨٥٣	٤,٧٠٣,٣٥٨
أرامكو السعودية	١,٩٤٣,٣١٧	١,٧٨٨,٧٧٩
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	٩٣,٥٠٨	٨٠,٠٤٤
	٦,٥٧٦,٦٧٨	٦,٥٧٢,١٨١
مشتريات وأخرى		
أرامكو السعودية	٤,٢٢٥,٩٠٢	٤,٣٩٦,٦٠٤
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	٨٤٢,٢٣٥	٧٣٩,٢٢٧
رسوم البلديات	٢١٧,١٥٩	٢٥١,٦٣٤
	٥,٢٨٥,٢٩٦	٥,٣٨٧,٤٦٥

٢٦- تعديل السنة السابقة

يتمثل تعديل السنة السابقة في تصحيح قراءات إستهلاك بعض عدادات مستهلك رئيس كان قد سبق تحقق إيراداتها خلال عام ٢٠٠٤م بإجمالي مبلغ قدره ١٣١,٤٤١ الف ريال سعودي ، مما أدى إلى إنخفاض صافى دخل عام ٢٠٠٤م من ١,٤٣١,٠٧٣ الف ريال سعودي إلى ١,٢٩٩,٦٣٢ الف ريال سعودي .

٢٧- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام السنة المقارنة لتلائم مع عرض أرقام السنة الحالية .

الشركة السعودية للكهرباء
شركة مساهمة سعودية

القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات
للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و٢٠٠٥م

تقرير مراجعي الحسابات

الموقرين

السادة / المساهمين

الشركة السعودية للكهرباء

الرياض - المملكة العربية السعودية

لقد راجعنا قائمة المركز المالي للشركة السعودية للكهرباء " شركة مساهمة سعودية " كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و٢٠٠٥م وقوائم الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنتين المنتهيتين في ذلك التاريخ وكذلك الإيضاحات المتممة للقوائم المالية من رقم ١ إلى رقم ٢٧ . إن القوائم المالية هي مسئولية إدارة الشركة وقد تم إعدادها من قبلهم وفقا لأحكام نظام الشركات وقدمت إلينا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها ، وأن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستنادا إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها .

لقد تمت إجراءات المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والتي تتطلب أن يتم تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للوصول إلى قناعة مناسبة تؤكد أن القوائم المالية تخلو من الأخطاء الجوهرية وتتضمن المراجعة فحص الأدلة والقرائن ، بإستخدام العينات ، التي تدعم صحة المبالغ والإيضاحات المذكورة في القوائم المالية . كما تتضمن تقييم مبادئ المحاسبة المستخدمة وتقديرات الإدارة الهامة وطريقة عرض القوائم المالية ككل . وفي إعتقادنا أن إجراءات المراجعة التي قمنا بها تشكل أساسا معقولا لإبداء رأينا .

وفي رأينا أن القوائم المالية المذكورة أعلاه ككل :-

- تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة السعودية للكهرباء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و٢٠٠٥م ونتائج أعمالها والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنتين المنتهيتين في ذلك التاريخ وذلك وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية .
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية .

عن أحمد عبدالله باجنيد وشركاه

عن الدكتور محمد العمري وشركاه



أسعد صالح باسودان
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٤٢



جمال محمد العمري
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٣١

التاريخ : ٠٦ صفر ١٤٢٨هـ
الموافق : ٢٤ فبراير ٢٠٠٧م



الشركة السعودية للكهرباء
شركة مساهمة سعودية

قائمة المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر		إيضاح	الموجودات
٢٠٠٥ م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٦ م بآلاف الريالات السعودية		
١,٠٠٧,٩١٦	٤,٢٠٠,٦٦٩	(٣)	نقد و نقد مماثل
٢٢,٧٥٠,٠٥١	٢١,٦٦٦,٣٩١	(٤)	ذمم مستهلك، الكهرباء وإيرادات مستحقة - صافي
١,٠٧٨,٤٠٨	١,٥٨٠,٢٢٧	(٥)	دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى - صافي
٣,٦٥٤,٤٠٣	٤,٦٩٥,٩٧٣	(٦)	مخزون - صافي
٢٨,٤٩٠,٧٧٨	٣٢,١٤٣,٢٦٠		مجموع الموجودات المتداولة
٣٣٩,٦٣٩	٧٤٨,٠٦٣	(٧)	إستثمارات طويلة الأجل
١٣,٢١١,٢٤١	١٣,٦٧٤,٧٠٧	(٨)	مشاريع تحت التنفيذ
٧٥,٥٢١,١٩٢	٨٠,٦٤٢,٢٣٥	(٩)	موجودات ثابتة - صافي
٨٩,٠٧٢,٠٧٢	٩٥,٠٦٥,٠٠٥		مجموع الموجودات غير المتداولة
١١٧,٥٦٢,٨٥٠	١٢٧,٢٠٨,٢٦٥		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين			
٣٢,١١٤,٦٤٨	٣٨,٦٤٤,٤٩٢	(١٠)	ذمم دائنة
١,١٧٦,٧٠٠	١,٢٥٠,١٣٠	(١١)	مستحقات وأرصدة دائنه أخرى
٩٩١,٢٢٢	٧٤١,١١٤	(١٣)	أقساط متداولة من قروض طويلة الأجل
٣٤,٢٨٢,٥٧٠	٤٠,٦٣٥,٧٣٦		مجموع المطلوبات المتداولة
٧,٣٤٩,٣٩٥	٩,٠١٥,٤١٥	(١٣)	قروض طويلة الأجل
٣,٨٤٢,٦٢٧	٣,٩٧٣,٩٧١		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
٩,٩٥٧,١٣٠	١٠,٥٣٣,٩٩٧	(١٥)	إيرادات مؤجلة - صافي
٩٣٠,٧٣٢	٩٨٢,٢١٧		تأمينات مشتركين
٢٢,٠٧٩,٨٨٤	٢٤,٥٠٥,٦٠٠		مجموع المطلوبات غير المتداولة
١٤,٩٣٨,٠٦٠	١٤,٩٣٨,٠٦٠	(١٦)	قرض حكومي
٧١,٣٠٠,٥١٤	٨٠,٠٧٩,٣٩٦		مجموع المطلوبات
حقوق المساهمين			
٤١,٦٦٥,٩٣٨	٤١,٦٦٥,٩٣٨	(١٧)	رأس المال
٥٩٧,٩٢٦	٧٣٩,٣٠٩		إحتياطي، نظامي
٥٣٠,٥١٠	٥٣١,٥٦٣	(١٨)	إحتياطي، عام
٣,٤٦٧,٩٦٢	٤,١٩٢,٠٥٩		أرباح مبقاة
٤٦,٢٦٢,٣٣٦	٤٧,١٢٨,٨٦٩		مجموع حقوق المساهمين
١١٧,٥٦٢,٨٥٠	١٢٧,٢٠٨,٢٦٥		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

" إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٧) تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية "

الشركة السعودية للكهرباء شركة مساهمة سعودية

قائمة الدخل

للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م بآلاف الريالات السعودية	إيضاح
		إيرادات التشغيل
١٧,٤٢٩,٥٩١	١٨,٢٨٤,٨٧٨	مبيعات الطاقة الكهربائية
٦٦٠,٣٧٢	٧٠٧,٩٩٧	تعرفة قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير
٦٧١,٣٢٦	٧١٣,٧٨٢	تعرفة توصيل الخدمة الكهربائية
<u>١٨,٧٦١,٢٨٩</u>	<u>١٩,٧٠٦,٦٥٧</u>	مجموع إيرادات التشغيل
		مصروفات التشغيل
(٤,٥٧٣,٩٧٨)	(٤,٧٥٨,٨٧٢)	وقود
(١,١٥١,٦١٥)	(١,١٩٥,٤٧٠)	طاقة مشتراة
(٥,٧٦٦,٤٢٠)	(٦,١٢٤,٠٧٤)	(١٩) تشغيل وصيانة
(٥,٦٢٣,٩٤٤)	(٦,٠٦٥,١٧٩)	(٩) إستهلاكات
(٣٨٦,١٧٣)	(٤٠٨,٤٨٨)	(٢٠) مصروفات عمومية وإدارية ومخصصات
<u>(١٧,٥٠٢,١٣٠)</u>	<u>(١٨,٥٥٢,٠٨٣)</u>	مجموع مصروفات التشغيل
١,٢٥٩,١٥٩	١,١٥٤,٥٧٤	الدخل من العمليات التشغيلية
٢٦٦,٩٠١	٢٥٩,٢٥٨	(٢٢) إيرادات ومصروفات أخرى - صافي
١,٥٢٦,٠٦٠	١,٤١٣,٨٣٢	صافي الدخل قبل الزكاة الشرعية
(٤٣,٠١٨)	-	(١٢) مخصص الزكاة الشرعية
<u>١,٤٨٣,٠٤٢</u>	<u>١,٤١٣,٨٣٢</u>	صافي الدخل
<u>٠,٣٥</u>	<u>٠,٣٤</u>	(٢٣) ربحية السهم بالريال السعودي

" إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٧) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية "

الشركة السعودية للكهرباء
شركة مساهمة سعودية

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

الإجمالي بالآلاف الريالات السعودية	أرباح مبقاة بالآلاف الريالات السعودية	إحتياطي عام بالآلاف الريالات السعودية	إحتياطي نظامي بالآلاف الريالات السعودية	رأس المال بالآلاف الريالات السعودية	
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م					
٤٦,٢٦٢,٣٣٦	٤٦٧,٩٦٢.	٥٣٠,٥١٠	٥٩٧,٩٢٦	٤١,٦٦٥,٩٣٨	رصيد ١ يناير ٢٠٠٦م
(٥٤٧,٢٥٢)	(٥٤٧,٢٥٢)	-	-	-	توزيعات أرباح للمساهمين عام ٢٠٠٥م
(١,١٠٠)	(١,١٠٠)	-	-	-	مكافآت مجلس الإدارة عام ٢٠٠٥م
١,٠٥٣	-	١,٠٥٣	-	-	تسوية المحصل من رسم الكهرباء أفراد
١,٤١٣,٨٣٢	٤١٣,٨٣٢.	-	-	-	صافي دخل السنة
-	(١٤١,٣٨٣)	-	١٤١,٣٨٣	-	المحول إلى الإحتياطي النظامي
٤٧,١٢٨,٨٦٩	٤,١٩٢,٠٥٩	٥٣١,٥٦٣	٧٣٩,٣٠٩	٤١,٦٦٥,٩٣٨	رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م					
٤٥,٤٥٣,٨٠٤	٢,٧٩٩,٧٧٣	٥٢٥,٣٢٧	٤٦٢,٧٦٦	٤١,٦٦٥,٩٣٨	رصيد ١ يناير ٢٠٠٥م قبل التعديل
(١٣١,٤٤١)	(١١٨,٢٩٧)	-	(١٣,١٤٤)	-	تعديل السنة السابقة (إيضاح ٢٦)
٤٥,٣٢٢,٣٦٣	٢,٦٨١,٤٧٦	٥٢٥,٣٢٧	٤٤٩,٦٢٢	٤١,٦٦٥,٩٣٨	رصيد ١ يناير ٢٠٠٥م بعد التعديل
(٥٤٧,٢٥٢)	(٥٤٧,٢٥٢)	-	-	-	توزيعات أرباح للمساهمين عام ٢٠٠٤م
(١,٠٠٠)	(١,٠٠٠)	-	-	-	مكافآت مجلس الإدارة عام ٢٠٠٤م
٥,١٨٣	-	٥,١٨٣	-	-	تسوية المحصل من رسم الكهرباء أفراد
١,٤٨٣,٠٤٢	١,٤٨٣,٠٤٢	-	-	-	صافي دخل السنة
-	(١٤٨,٣٠٤)	-	١٤٨,٣٠٤	-	المحول إلى الإحتياطي النظامي
٤٦,٢٦٢,٣٣٦	٣,٤٦٧,٩٦٢	٥٣٠,٥١٠	٥٩٧,٩٢٦	٤١,٦٦٥,٩٣٨	رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م

" إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٧) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية "

الشركة السعودية للكهرباء
شركة مساهمة سعودية
قائمة التدفقات النقدية

للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٦م بآلاف الريالات السعودية	
١,٥٢٦,٠٦٠	١,٤١٣,٨٣٢	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		صافي الدخل قبل الزكاة الشرعية
		تعديلات لتسوية صافي الدخل مع صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية :
١٤٤,٠٢٢	٢٢٧,٢٣٧	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
-	(٢١,٩٨٢)	مخصص مخزون بطيء الحركة
٧١٢	١,١٩٩	خسائر (أرباح) من إستثمارات طويلة الأجل - صافي إستهلاكات
٥,٦٢٣,٩٤٤	٦,٠٦٥,١٧٩	(أرباح) وخسائر إستيعادات موجودات ثابتة - صافي
(٥٣,١١٣)	(٣٥,١٣٣)	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
١٨٢,٠٨٦	١٣١,٣٤٤	تعرفه توصيل الخدمة الكهربائية
٣٧٧,٠١٥	٥٧٦,٨٦٧	صافي المتحصلات والمدفوعات من تأمينات المشتركين
٤٧,٠١٢	٥١,٤٨٥	(الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية
(٣,٥٠٦,٢٤٢)	٨٥٨,٠٤٦	ذمم مستهلكي الكهرباء وإيرادات مستحقة
٨٦٠,٨٧١	(٥٠٣,٤٤٢)	دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى
(٨٩,٦٩٨)	(١,٠١٩,٥٨٨)	مخزون
		الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية
		ذمم دائنة
٤,٧٠٥,٣٩٢	٦,٥٢٩,٨٤٤	مستحقات وأرصدة دائنة أخرى
(١١٨,٣٠٦)	٤٧,٣٦٢	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
٩,٦٩٩,٧٥٥	١٤,٣٢٢,٢٥٠	التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
		المدفوع لإضافات الإستثمارات
(٢٦٢,٩١٨)	(٤١٣,٥١٩)	توزيعات أرباح مستلمة من الإستثمارات
١٠,٣٣١	٣,٨٩٦	إضافات موجودات ثابتة ومشاريع تحت التنفيذ
(١١,٣٣٤,٤١٠)	(١١,٦٦٨,٢٨٥)	المحصل من إستيعادات موجودات ثابتة
٦٢,٥٤٥	٥٣,٧٣٠	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية
(١١,٥٢٤,٤٥٢)	(١٢,٠٢٤,١٧٨)	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
		بنوك - تسهيلات إئتمانية
(٢٠٠,٤٥٦)	-	صافي المستلم (المسدد) للقروض طويلة الأجل
٢,٣٦٠,٥٧١	١,٤١٥,٩١٢	أرباح مسددة للمساهمين عن سنوات سابقة
(٥١٣,٣٧٧)	(٥٢١,٢٣١)	صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
١,٦٤٦,٧٣٨	٨٩٤,٦٨١	صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المماثل خلال السنة
(١٧٧,٩٥٩)	٣,١٩٢,٧٥٣	رصيد النقد والنقد المماثل في بداية السنة
١,١٨٥,٨٧٥	١,٠٠٧,٩١٦	رصيد النقد والنقد المماثل في آخر السنة
١,٠٠٧,٩١٦	٤,٢٠٠,٦٦٩	
٣٨٥,٩٢٤	-	تدفق غير نقدي لقرض الحكومة

" إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٧) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية "

الشركة السعودية للكهرباء " شركة مساهمة سعودية " إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م

١. التكوين والنشاط

نشأت الشركة السعودية للكهرباء ببناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ المؤرخ ١١ شعبان ١٤١٩هـ الموافق ٢٩ نوفمبر ١٩٩٨م القاضي بإعادة تنظيم قطاع الكهرباء في المملكة العربية السعودية ، ودمج جميع الشركات المحلية العاملة في مجال تقديم خدمة الطاقة الكهربائية (عدد عشر شركات مساهمة كانت تغطي معظم مناطق المملكة جغرافياً) بالإضافة إلى مشاركتها مع المؤسسة العامة للكهرباء وهي مؤسسة حكومية تابعة لوزارة الصناعة والكهرباء (عدد عشر مشروعاً تشغيلياً كانت تغطي مناطق مختلفة في شمال المملكة) في الشركة السعودية للكهرباء .

تأسست الشركة بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٦ المؤرخ ٦ رمضان ١٤٢٠هـ الموافق ١٣ ديسمبر ١٩٩٩م ببناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٥٣ المؤرخ ٥ رمضان ١٤٢٠هـ الموافق ١٢ ديسمبر ١٩٩٩م ، وقرار وزير التجارة رقم ٤٠٢٧ المؤرخ ٣٠ ذو الحجة ١٤٢٠هـ الموافق ٥ ابريل ٢٠٠٠م كشركة مساهمة سعودية ، بموجب السجل التجاري الصادر من الرياض برقم ١٠١٠١٥٨٦٨٣ و تاريخ ٢٨ محرم ١٤٢١هـ الموافق ٣ مايو ٢٠٠٠م .

يتمثل نشاط الشركة الرئيسي في توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية ، حيث تعتبر الشركة المنتج الرئيسي للطاقة الكهربائية في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية ، وتقوم بتقديم خدماتها لمختلف القطاعات الحكومية والصناعية والزراعية والتجارية والسكنية .

تقسم الشركة من حيث هيكلها التنظيمي إلى نشاطات أساسية للتوليد والنقل والتوزيع ونشاطات مساندة كالمالية والموارد البشرية والخدمات العامة والتخطيط . تعتبر أنشطة التوليد والنقل والتوزيع مكملة لبعضها البعض في إنتاج الطاقة الكهربائية وإيصالها إلى المستهلك ولا توجد أسعار بيع بينية بين أنشطة التوليد والنقل والتوزيع وتحقق إيرادات الشركة من بيع التيار للمستهلك النهائي حسب التسعيرة الرسمية المقررة من قبل الدولة .

تخضع الشركة للرقابة على تعرفه الخدمات الكهربائية والتي تحدد بقرارات تصدر من مجلس الوزراء بناء على توصية من هيئة تنظيم الخدمات الكهربائية (الهيئة) التي تأسست في نوفمبر ٢٠٠١م بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ وتاريخ ١١ شعبان ١٤١٩هـ . تم إجراء آخر تعديل على تعرفه الطاقة الكهربائية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٠ وتاريخ ١٢ رجب ١٤٢١هـ حيث بلغت أعلى شريحة فيها ٢٦ هللة للكيلو واط/ساعة وبدأ تطبيقها اعتباراً من ١ شعبان ١٤٢١هـ الموافق ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٠م ، ولم يتم إجراء أي تعديلات على التعرفة بعد ذلك التاريخ .

تبدأ السنة المالية للشركة من بداية شهر يناير وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر من كل سنة ميلادية .

٢. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أعدت القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية على أساس مبدأ الإستهقاق ، وطبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية. وفيما يلي ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية :

التقديرات المحاسبية

إن إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يتطلب استخدام التقديرات والإفتراسات التي قد تؤثر على قيمة الموجودات والمطلوبات المقيدة وعلى الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة في تاريخ القوائم المالية ، وبالرغم من أن التقديرات مبنية على أفضل المعلومات والأحداث المتوفرة لدى الإدارة في تاريخ إصدار القوائم المالية إلا أن النتائج الفعلية النهائية قد تختلف عن هذه التقديرات .

الشركة السعودية للكهرباء

" شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م

النقد والنقد المماثل

يُتضمن النقد والنقد المماثل النقديّة بالصناديق والأرصدة والودائع البنكية والإستثمارات الأخرى القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية محددة والتي يكون تواريخ إستحقاقها الأصلية خلال ثلاث أشهر أو أقل .

ذمم مستهلكي الكهرباء

تمثل المبالغ التي لم يتم تحصيلها من المستهلكين في تاريخ المركز المالي ، ويتم إظهار ذمم مستهلكي الكهرباء بالصافي بعد تجنيب المبالغ اللازمة للذمم التي يكون تحصيلها أمراً مشكوكاً فيه .

المخزون

يتم تقييم مخزون مواد ولوازم التوليد والنقل والتوزيع والمواد الأخرى ومخزون الوقود بالتكلفة وفقاً لطريقة المتوسط المرجح ، ويتم إظهار المخزون بالصافي بعد تكوين المخصصات اللازمة للمخزون المتقادم وبطء الحركة .
تسجل مواد المخزون المعتمدة جزء أساسي من محطات التوليد أو شبكات النقل والتوزيع والمنشآت الأخرى مثل المواد الإستراتيجية والإحتياطية ضمن بند الموجودات الثابتة .

الإستثمارات

يتم تسجيل الإستثمارات في الشركات المستثمر فيها بنسبة ٢٠% أو أكثر وفقاً لطريقة حقوق الملكية والتي تقضى بإثبات الإستثمار عند إقتائه بالتكلفة على أن يتم تعديله بعد ذلك في ضوء التغيير في حصة الشركة في صافي أصول الشركة المستثمر فيها . يتم إثبات حصة الشركة في نتائج أعمال تلك الشركات عند صدور القوائم المالية لها .

يتم تسجيل الإستثمارات في الشركات المستثمر فيها بنسبة أقل من ٢٠% والمحتفظ بها إلى تاريخ الإستحقاق وفقاً للقيمة العادلة في تاريخ المركز المالي . تحدد القيمة العادلة على أساس القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات في السوق المالية ، ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر الغير محققة في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين . في حالة عدم تداول أسهم تلك الشركات في السوق المالية وعدم توافر مؤشرات موثوق بها للقيمة العادلة يتم الإبقاء عليها بالتكلفة . يسجل أي إنخفاض غير مؤقت في قيمة تلك الإستثمارات ضمن قائمة الدخل . يتم إثبات التوزيعات المستلمة من هذه الإستثمارات عند إقرار التوزيع في تلك الشركات .

الموجودات الثابتة

يتم إثبات الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية ويجري إستهلاكها على مدار العمر التشغيلي المقدر لها وفقاً لطريقة القسط الثابت وتشمل التكلفة سعر الشراء من المورد والعمالة المباشرة ومصروفات الإنشاء غير المباشرة وتكاليف الإقتراض حتى تاريخ وضع الأصل في الخدمة . الموجودات الثابتة المباعة أو المستبعدة وإستهلاكها المتراكم يتم حذفها من الحسابات بتاريخ بيعها أو إستبعادها ، ويتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة ضمن قائمة الدخل ، وتقدر الأعمار التشغيلية للموجودات الثابتة حسب ما يلي :

منشآت ومعدات وقطع غيار التوليد	من ٢٠ إلى ٢٥ سنة
شبكات ومعدات وقطع غيار النقل	من ٢٠ إلى ٣٠ سنة
شبكات ومعدات وقطع غيار التوزيع	من ١٥ إلى ٢٥ سنة
المباني	من ٢٠ إلى ٣٠ سنة
الموجودات الأخرى	من ٤ إلى ٢٠ سنة

الشركة السعودية للكهرباء

" شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م

رسملة تكلفة الإقتراض

يتم رسملة صافي تكلفة التمويل - والتي تمثل تكاليف القروض طويلة الأجل وأي أعباء تمويلية أخرى تكبدها الشركة مخصصا منها أي عوائد دائنة تم الحصول عليها خلال السنة - على جميع المشاريع تحت التنفيذ ذات المبالغ الهامة والتي يتطلب إنشاؤها فترة زمنية طويلة وتحسب تكاليف التمويل التي يتم رسملتها بتطبيق معدل الرسملة على متوسط المبالغ التي أنفقت على كل مشروع تحت التنفيذ .

مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للعاملين سنويا وفقا لنظام العمل والعمال في المملكة العربية السعودية .

مخصص الزكاة الشرعية

يتم احتساب مخصص الزكاة الشرعية سنويا وفقا لأنظمة مصلحة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية ، وأية تعديلات قد تنتج عند الربط النهائي للزكاة يتم تسجيلها ضمن قائمة الدخل في السنة التي يتم إستلام الربط فيها .

تحقق الإيرادات

يتم إثبات إيرادات مبيعات الطاقة الكهربائية عند إصدار الفواتير للمشاركين بقيمة إستهلاكهم للطاقة الكهربائية والتي تقاس بالكيلو واط / ساعة . ويتم تقدير الإيرادات المستحقة للطاقة المستهلكة من قبل المشاركين والتي لم يصدر بها فواتير حتى تاريخ المركز المالي .

يتم إثبات إيرادات تعرفه قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير عند إصدارها للمشاركين وهي عبارة عن التعرفة الشهرية الثابتة التي يتم احتسابها بناءا على سعة العدادات المستخدمة من قبل المشاركين . ويتم تقدير الإيرادات المستحقة للتعرفة الخاصة بالفواتير التي لم تصدر حتى تاريخ المركز المالي .

يتم تسجيل مبالغ تعرفه توصيل الخدمة الكهربائية المستلمة من المشاركين كإيراد مؤجل ضمن المطلوبات ومن ثم يتم إثباتها كإيراد بإستخدام طريقة القسط الثابت بناءا على متوسط أعمار المعدات المستخدمة في خدمة المشاركين والمقدرة بعشرين سنة .

المصروفات

تتضمن مصروفات التشغيل والصيانة المصروفات الخاصة بالتوليد والنقل والتوزيع بالإضافة إلى نصيب تلك الأنشطة من مصروفات الخدمات العامة والأنشطة المساندة ، ويتم إدراج باقي تلك المصروفات ضمن المصروفات العمومية والإدارية . يتم توزيع مصروفات الخدمات العامة والأنشطة المساندة حسب إستفادة كل نشاط من تلك المصروفات ، ويتم تقييم ذلك سنويا .

الإحتياطي النظامي

تمشيا مع نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة يتم تجنيب ١٠% من صافي الدخل السنوي لتكوين الإحتياطي النظامي ، ويجوز للشركة التوقف عن هذا التجنيب عندما يبلغ رصيد هذا الإحتياطي نصف رأس المال .

الشركة السعودية للكهرباء

"شركة مساهمة سعودية"

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م

العملات الأجنبية

تحول قيمة المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي وفقاً لأسعار الصرف السائدة حين إجراء تلك المعاملات وتحول أرصدة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية والمسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي إلى الريال السعودي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ، وأي أرباح أو خسائر محققة أو غير محققة تنتج عن ذلك تسجل ضمن قائمة الدخل.

لم ينتج عن معاملات الشركة بالعملات الأجنبية خلال السنة الحالية أية أرباح أو خسائر هامة.

كما في ٣١ ديسمبر		٣ - نقد ونقد مماثل
٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٦م بآلاف الريالات السعودية	
١,٩١٨	١,٦٣٨	نقد بالصندوق
٩٨٣,٦١٦	١٧٧,٩٩٠	نقد لدى البنوك
٢٢,٣٨٢	٤,٠٢١,٠٤١	ودائع قصيرة الأجل
١,٠٠٧,٩١٦	٤,٢٠٠,٦٦٩	

ترجع الزيادة في رصيد النقد والنقد المماثل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م إلى تحصيل الشركة مبلغ ٣,٦٠٠ مليون ريال سعودي من الحكومة عن ذمم إستهلاك الكهرباء المستحقة عليها وذلك خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٦م (إيضاح ٤).

كما في ٣١ ديسمبر		٤ - ذمم مستهلكي الكهرباء وإيرادات مستحقة - صافي
٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٦م بآلاف الريالات السعودية	
١٧,٨٧٣,٧٧٤	١٦,٤٣٩,١٤٩	ذمم مستهلكي الكهرباء
٤٢٦,٦٢٥	٧٤٧,١٢٤	الحكومة
٧١٢,٣٥٨	٨١٤,٨١١	أرامكو السعودية
٢,٩٦١,١٧٧	٢,٧٢٤,٠٢١	المؤسسة العامة لتحلية المياه
١,٣٩٢,٢٩٤	١,٥٤٩,٢٩٥	التجاري والسكني
١٩٩,٠٨٠	٢٨٤,٧٣٥	كبار الشخصيات
٢٣,٥٦٥,٣٠٨	٢٢,٥٥٩,١٣٥	ذمم إيصال التيار
(١,٥٧٨,٦٠٩)	(١,٨٠٤,٢٢٣)	مجموع ذمم مستهلكي الكهرباء
٢١,٩٨٦,٦٩٩	٢٠,٧٥٤,٩١٢	يخصم: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
٧٦٣,٣٥٢	٩١١,٤٧٩	صافي ذمم مستهلكي الكهرباء
٢٢,٧٥٠,٠٥١	٢١,٦٦٦,٣٩١	يضاف: إيرادات مستحقة
		المجموع

الشركة السعودية للكهرباء

" شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م بآلاف الريالات السعودية	٥- دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى - صافي
٧٤٢,٣٣١	١,٣٠٤,٩٢٣	دفعات مقدمة للمقاولين والموردين
٩,٩٠٨	٢٧,٨١٣	مصروفات مدفوعة مقدما
٢٧٠,٠٦٤	٢٠٨,٣٩٣	مشتريات من خلال خطابات الإعتمادات القائمة
١٣٤,٣٨٠	١١٨,٩٩٦	ذمم متنوعة
١,١٥٦,٦٨٣	١,٦٦٠,١٢٥	مجموع
(٧٨,٢٧٥)	(٧٩,٨٩٨)	يخصم: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
١,٠٧٨,٤٠٨	١,٥٨٠,٢٢٧	

١,٩٤٥,٩٦٦	٢,٢١٧,٠٠٤	٦- مخزون - صافي
٢٢٨,٨٣٤	٢٣٦,٧٠١	مواد ولوازم محطات التوليد
١,٣٧٧,٤٨٥	٢,١٢٠,٩٧٨	مواد ولوازم شبكات النقل
٢١٩,٩٩٠	٢٢٣,٣٢٠	مواد ولوازم شبكات التوزيع
١٥٩,١٢٨	١٥٢,٩٨٨	وقود وزيوت
٣,٩٣١,٤٠٣	٤,٩٥٠,٩٩١	أخرى
(٢٧٧,٠٠٠)	(٢٥٥,٠١٨)	مجموع
٣,٦٥٤,٤٠٣	٤,٦٩٥,٩٧٣	يخصم: مخصص مخزون بطيء الحركة

رصيد /١٢/٣١ م٢٠٠٦	توزيعات مستلمة	بآلاف الريالات السعودية إضافات خلال السنة (خسائر) الإستثمار	رصيد /٠١/٠١ م٢٠٠٦	٧- إستثمارات طويلة لأجل
٧٣٥,٧٢٧	(٣,٨٩٦)	١,٩٥٩	٤١٢,٥١٩	هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس
١٠,٩٣٦	-	(٣,١٥٨)	-	التعاون لدول الخليج العربية (أ٧)
٤٠٠	-	-	-	شركة الماء والكهرباء (ب٧)
١,٠٠٠	-	-	١,٠٠٠	شركة الشعبية للمياه والكهرباء (ج٧)
٧٤٨,٠٦٣	(٣,٨٩٦)	(١,١٩٩)	٤١٣,٥١٩	شركة الشقيق للمياه والكهرباء (د٧)
			٣٣٩,٦٣٩	

الشركة السعودية للكهرباء

" شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م

٧ أ . هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي

شاركت الشركة في رأسمال هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ٣١ر٦% وذلك لتعزيز الاستفادة من نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بين الدول الأعضاء . تبلغ قيمة المشاركة ٣٤٧,٦ مليون دولار أمريكي بما يعادل مبلغ ١,٣٠٥ مليون ريال سعودي سدد منها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م مايعادل ٥٧% (عام ٢٠٠٥م : ٢٥%) وسيتم دفع الرصيد المتبقي من رأس المال في التاريخ الذي سيقوم بتحديدته مجلس إدارة الهيئة . لم يتم إصدار القوائم المالية للهيئة لعام ٢٠٠٦م حتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية .

٧ ب . شركة الماء والكهرباء

شاركت الشركة مع المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في تأسيس شركة الماء والكهرباء كشركة ذات مسؤولية محدودة وذلك بناء على قرار المجلس الإقتصادي الأعلى رقم ٢٣/٥ وتاريخ ٢٣/٠٣/١٤٢٣هـ المتضمن تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في مشاريع تحلية المياه المالحة تبلغ قيمة المشاركة ١٥ مليون ريال سعودي مسددة بالكامل وهي عبارة عن ٣٠٠,٠٠٠ حصة تمثل ٥٠% من رأسمال الشركة . لم يتم إصدار القوائم المالية لشركة الماء والكهرباء لعام ٢٠٠٦م حتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية .

٧ ج . شركة الشعبية للمياه والكهرباء

ساهمت الشركة في تأسيس شركة الشعبية للمياه والكهرباء كشركة مساهمة سعودية بغرض إنشاء وتطوير وتشغيل مشروع الشعبية ٣ للإنتاج المزدوج للمياه والكهرباء . تبلغ قيمة المشاركة ٤٠٠ الف ريال سعودي مسددة بالكامل وهي عبارة عن ٨,٠٠٠ سهم تمثل ٨% من رأسمال الشركة . مازالت الشركة المذكورة في مرحلة الإنشاء ، ولم يصدر قوائم مالية لها حتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية .

٧ د . شركة الشقيق للمياه والكهرباء

شاركت الشركة مع صندوق الإستثمارات العامة خلال السنة الحالية ٢٠٠٦م في تأسيس شركة الشقيق للمياه والكهرباء كشركة مساهمة سعودية بغرض إنشاء وإمتلاك وتشغيل وصيانة مشروع الشقيق للإنتاج المزدوج للمياه والكهرباء بمنطقة الشقيق . تبلغ قيمة المشاركة مليون ريال سعودي مسددة بالكامل وهي عبارة عن ١٠٠,٠٠٠ سهم تمثل ٢٠% من رأسمال الشركة . مازالت الشركة المذكورة في مرحلة الإنشاء ، ولم يصدر قوائم مالية لها حتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية .

كما في ٣١ ديسمبر

٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٦م بآلاف الريالات السعودية	٨ - مشاريع تحت التنفيذ
٤,٨٩٠,٢٩٧	٥,٧٤٧,٧٧٦	مشاريع التوليد
٥,٠٣٠,٠٥٦	٤,٨٢٣,٠٧٢	مشاريع النقل
٢,٦٧٦,٨٥٧	٢,٥٤٢,٠٦٤	مشاريع التوزيع
٦١٤,٠٣١	٥٦١,٧٩٥	مشاريع عامة
١٣,٢١١,٢٤١	١٣,٦٧٤,٧٠٧	

بلغت صافي تكاليف التمويل المرسمة على المشاريع الإنشائية خلال السنة مبلغ ٦٩١ مليون ريال سعودي (عام ٢٠٠٥م : مبلغ ٥٢٦ مليون ريال سعودي) .

الشركة السعودية للكهرباء

" شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م

كما في ٣١ ديسمبر		
٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٦م بآلاف الريالات السعودية	١٠ - ذمم دائنة
٢١,٦٣٥,٨٠٥	٢٦,١٠٢,٠٢٦	أرامكو السعودية عن تكلفة الوقود
٤,٥٩٠,٩٥٣	٥,٤٣٦,٣٧٣	المؤسسة العامة لتحلية المياه عن الطاقة المشتراة
١,٦٥٤,٨٥١	٢,٢١٤,٢٨٥	ذمم وتأمينات محتجزة من المقاولين
١,٢٧٣,٤٧٣	١,١٧٤,٣٨١	ذمم الموردين
١,١٨٦,٠٥٠	١,٤٤٥,٠٠٣	رسوم البلديات
٢٦١,٣١٦	٥٨٨,٣٢٨	مساهمات مستلمة لإنشاء مشاريع
١,٥١٢,٢٠٠	١,٦٨٤,٠٩٦	أخرى
٣٢,١١٤,٦٤٨	٣٨,٦٤٤,٤٩٢	

نود أن نشير إلى إنتهاء الخلاف الذي كان قائما بين الشركة وشركة أرامكو السعودية حول أسعار شراء الديزل وذلك بموجب محضر الإجتماع المؤرخ ١٥/٠٥/١٤٢٧هـ الموافق ١١/٠٦/٢٠٠٦م بين معالي وزير المالية ومعالي وزير البترول والثروة المعدنية حيث تقرر أن تقوم شركة أرامكو السعودية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح المبلغ الذي قيدته في دفاترها كرسوم إضافية على المنتجات النفطية على الشركة السعودية للكهرباء على أساس الرسم المعمول به قبل صدور المرسوم الملكي رقم م/٨ وتاريخ ٢٥/٠٧/١٤١٥هـ على إعتبار أنه لم يتم بحثه من اللجنة الوزارية المشار إليها في المرسوم الملكي المشار إليه ولم يتم إقراره بمرسوم ملكي .

لم يشمل محضر الإجتماع المشار إليه أعلاه تسوية فروقات رسوم مناولة الزيت الخام وما زال يوجد خلاف بين الشركة وشركة أرامكو السعودية حول تلك الرسوم ، وقد بلغ إجمالي المبلغ المختلف عليه من بداية تأسيس الشركة في ٥ إبريل ٢٠٠٠م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م مبلغ ١,٢٩٤ مليون ريال سعودي تقريبا ، ولا تتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه المطالبة أى إلتزام على الشركة إستنادا إلى المرسوم الملكي المشار إليه أعلاه ، وعليه لم يتم تسجيل تلك الفروقات في السجلات المحاسبية للشركة .

إستلمت الشركة خلال عام ٢٠٠٦م مطالبة من شركة أرامكو السعودية بقيمة تصدير الكهرباء من معاملها إلى شبكة الشركة خلال الفترة من أبريل ٢٠٠٠م وحتى مايو ٢٠٠٦م بمبلغ ١٠٣ مليون ريال سعودي ، وما زال الموضوع قيد البحث والدراسة من قبل إدارة الشركتين ولم يتم البت فيه حتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية .

تتضمن الذمم الدائنة الأخرى مبالغ ما زالت تحت التسوية بين الشركة والدولة تتعلق بحسابات ما قبل الدمج .

كما في ٣١ ديسمبر		
٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٦م بآلاف الريالات السعودية	١١ - مستحقات وأرصدة دائنة أخرى
٢٦٢,٦٦٤	٢٣٢,٥١١	مستحقات موظفن
١٦٩,٤٨٧	٣٥٢,٩٣٧	مصرفات مستحقة
٣٠٣,٧٤٣	٣٢٩,٧٦٤	دائني توزيعات أرباح المساهمين
٤٣,٠١٨	-	مخصص الزكاة الشرعية (إيضاح ١٢ب)
٣٩٧,٧٨٨	٣٣٤,٩١٨	أخرى
١,١٧٦,٧٠٠	١,٢٥٠,١٣٠	

يتضمن رصيد دائني توزيعات أرباح المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م توزيعات الأرباح النقدية الغير مطالب بها من قبل حملة الأسهم والتي أعلن توزيعها من قبل الشركات السعودية الموحدة للكهرباء قبل الدمج بمبلغ ٩٨ مليون ريال سعودي (عام ٢٠٠٥م : مبلغ ١٠٣ مليون ريال سعودي) .

الشركة السعودية للكهرباء
" شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م

للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م بآلاف الريالات السعودية	١٢ - مخصص الزكاة الشرعية
		أ- احتساب مخصص الزكاة الشرعية
		احتساب صافي (الخسارة) الدخل المعدل
١,٥٢٦,٠٦٠	١,٤١٣,٨٣٢	صافي الدخل قبل الزكاة الشرعية
١٩٤,٦٦٧	(٩,٢٨٩,٤٩٢)	يضاف : تعديلات زكوية
١,٧٢٠,٧٢٧	(٧,٨٧٥,٦٦٠)	صافي (الخسارة) الدخل المعدل
		إحتساب وعاء الزكاة
٤١,٦٦٥,٩٣٨	٤١,٦٦٥,٩٣٨	رأس المال
١,٧٢٠,٧٢٧	(٧,٨٧٥,٦٦٠)	صافي (الخسارة) الدخل المعدل
٩٨٨,٠٩٣	١,١٢٨,٤٣٦	إحتياطيات مختلفة مدورة
٢,٢٥١,٥٢١	٢,٩١٩,٦١٠	أرباح مدورة
٥,٤٥٠,٤٠٣	٥,٧٢٤,٥٢٩	مخصصات مختلفة مدورة
٨,٣٤٠,٤٠٦	٩,٧٥٦,٥٢٩	قروض طويلة الأجل
١٤,٩٣٨,٠٦٠	١٤,٩٣٨,٠٦٠	قرض حكومي
١,٦٥٤,٨٥١	٢,٢١٤,٢٨٥	مستحقات مقاولين
٧٧,٠٠٩,٩٩٩	٧٠,٤٧١,٧٢٧	المجموع
		يخصم :
(٧٥,٢٨٩,٢٧٢)	(٨٧,٩١٦,٩١٣)	موجودات ثابتة ومشاريع
(٣٣٩,٦٣٩)	(٧٤٨,٠٦٣)	إستثمارات طويلة الأجل
(٢,٨٤١,٨٢٨)	(٣,٦٥٩,٧٤٦)	مخزون مواد وقطع غيار
(١,٤٦٠,٧٤٠)	(٢١,٨٥٢,٩٩٥)	وعاء الزكاة الشرعية - سالب

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٦م بآلاف الريالات السعودية	ب- حركة مخصص الزكاة خلال السنة
٤٢,٣٥٦	٤٣,٠١٨	رصيد أول السنة
(٤٢,٣٥٦)	-	زكاة مدفوعة خلال السنة
-	(٤٣,٠١٨)	تسويات خلال السنة
٤٣,٠١٨	-	المكون خلال السنة
٤٣,٠١٨	-	

الشركة السعودية للكهرباء

" شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م

ج- الوضع الزكوي

تم إنهاء الموقف الزكوي للشركات السعودية الموحدة للكهرباء السابقة حتى نهاية عام ١٤٢٠هـ (تاريخ الدمج) ، حيث تم تحميل الفروقات الزكوية التي كانت تطالب بها مصلحة الزكاة والدخل على الإعانة الحكومية المستحقة لتلك الشركات ، إلا أنه حتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية لم تقم مصلحة الزكاة والدخل بتسليم الشركة مخالصة نهائية بذلك وما يفيد إقفال الملفات الزكوية للشركات المذكورة .

حصلت الشركة على الشهادة المقيدة حتى نهاية عام ٢٠٠٥م . حسب الربوط النهائية المستلمة من قبل مصلحة الزكاة والدخل توجد فروقات عن الفترة من ٥ إبريل ٢٠٠٠م (تاريخ الدمج) وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م وكذا لعام ٢٠٠٢م يبلغ مجموعها ١٣ مليون ريال سعودي تتمثل في قيام المصلحة بإحتساب زكاة على مبلغ الفروقات المطلوبة من شركة أرامكو عن الإيرادات من منشأتها السكنية حيث تقوم شركة أرامكو بسداد التعرفة الصناعية على المنشآت السكنية التابعة لها بدلا من التعرفة التجارية . لم تقم الإدارة بتسجيل مبلغ الفروقات المذكور أعلاه ضمن هذه القوائم المالية ، حيث أنها تتوقع عدم سداد هذه المطالبة على إعتبار أنه لا يمكن دفع زكاة على إيرادات غير محققة ولم تدخل في حسابات الشركة . حتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية لم يتم إستلام رد المصلحة على إعتراض الشركة بالخصوص ، كما لم يتم إستلام الربوط النهائية للسنوات من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٥م .

كما في ٣١ ديسمبر		١٣ - قروض طويلة الأجل
٢٠٠٥م بالآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٦م بالآلاف الريالات السعودية	
٥,٩٨٠,٠٤٦	٨,٣٤٠,٦١٧	رصيد القروض أول السنة
٣,٤٥٠,٠٠٠	٢,٤٠٧,٠٨٣	المحصل من القروض خلال السنة
(١,٠٨٩,٤٢٩)	(٩٩١,١٧١)	المسدد من القروض خلال السنة
٨,٣٤٠,٦١٧	٩,٧٥٦,٥٢٩	رصيد القروض في نهاية السنة
(٩٩١,٢٢٢)	(٧٤١,١١٤)	يخصم : أقساط متداولة
٧,٣٤٩,٣٩٥	٩,٠١٥,٤١٥	أقساط طويلة الأجل

وفيما يلي تفاصيل الأقساط المستحقة خلال السنوات القادمة كما في ٣١ ديسمبر :

٢٠٠٥م بالآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٦م بالآلاف الريالات السعودية	
٧٤١,١١٤	١,٤٠٣,١٩٢	ما بين سنة إلى سنتين
١,٤٠٣,١٩٢	١,٢٣٩,١٣٠	ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات
١,٢٣٩,١٣٠	١,٠٧٥,٠٦٧	ما بين ثلاث سنوات إلى أربع سنوات
١,٠٤٠,٧٤٩	١,٠٦٤,٤٣٢	ما بين أربع سنوات إلى خمس سنوات
٢,٩٢٥,٢١٠	٤,٢٣٣,٥٩٤	ما بعد خمس سنوات
٧,٣٤٩,٣٩٥	٩,٠١٥,٤١٥	

تتمثل القروض طويلة الأجل في القروض الممنوحة من قبل بنوك تجارية وذلك لتمويل المشاريع الإنشائية . إن بعض هذه القروض مضمونة بسندات لأمر البنوك وبالإيرادات التي يتم إستلامها من بعض كبار المشتركين . بلغت قيمة التسهيلات المتاحة والغير مستخدمة من القروض الممنوحة من البنوك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م مبلغ ٢,١١١ مليون ريال سعودي (عام ٢٠٠٥م : مبلغ ٤,٥١٨ مليون ريال سعودي) .

الشركة السعودية للكهرباء
" شركة مساهمة سعودية "
إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م

١٤ - بنوك - تسهيلات إئتمانية

لدى الشركة إتفاقتين لتسهيلات إئتمانية مع بنكين تجاريين محليين بإجمالي مبلغ ١,٠٠٠ مليون ريال سعودى بواقع مبلغ ٥٠٠ مليون ريال سعودى لكل منهما . التسهيلات مضمونة بموجب سندات لأمر . تم سداد أرصدة تلك التسهيلات قبل نهاية السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م .

كما في ٣١ ديسمبر		١٥ - إيرادات مؤجلة - صافي
٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٦م بآلاف الريالات السعودية	
		تعرفة توصيل الخدمة الكهربائية
		رصيد أول السنة
٩,٥٨٠,١١٥	٩,٩٥٧,١٣٠	المحصل من تعرفة توصيل الخدمة خلال السنة
١,٠٤٨,٣٤١	١,٢٩٠,٦٤٩	إيرادات السنة
(٦٧١,٣٢٦)	(٧١٣,٧٨٢)	
٩,٩٥٧,١٣٠	١٠,٥٣٣,٩٩٧	

١٦ - قرض حكومي

طبقا لقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ وتاريخ ١١/٠٨/١٤١٩هـ تم تحديد صافي مستحقات الحكومة لدى الشركة السعودية للكهرباء وكذلك صافي مستحقات الشركة لدى الحكومة حسب الأسس والقواعد الواردة في المحضر الموقع بين وزير الصناعة والكهرباء ووزير المالية والاقتصاد الوطنى بتاريخ ٢٧/٦/١٤١٨هـ الموافق ٢٩/١٠/١٩٩٧م وتم إعتبار صافي الفرق المستحق للحكومة على الشركة - المحدد بتاريخ نهاية اليوم السابق لصدور المرسوم الملكي القاضي بتأسيس الشركة - قرضا حسنا طويل الأجل ولفترة سماح مدتها خمس وعشرون سنة تبدأ من تاريخ إعلان الشركة ، ويعاد النظر بشأن هذا القرض بعد ذلك وفقا للظروف المالية للحكومة وللشركة .

لقد تضمن المحضر بين وزير الصناعة والكهرباء ووزير المالية والاقتصاد الوطنى المؤرخ ٢١/٠٧/١٤٢٢هـ - والذى تحدد فيه قيمة القرض الأولية - أن تتم التصفية النهائية للذمم الحكومية حسب نتيجة المطابقات بين مطالبات الشركة وبعض الجهات الحكومية وتعديل قيمة القرض تبعا لذلك . وقد تم خلال عام ٢٠٠٥م الإنتهاء من تلك التصفية والتي تضمنت تسوية بعض المبالغ الخاصة بمطالبات الشركة وكذا المبالغ المستحقة على الشركة للجهات الحكومية وكانت نتيجة ذلك مبلغ صافى قدره ٣٨٥,٩٢٤ الف ريال سعودى لصالح الجهات الحكومية وقد تم توقيع محضر بذلك بين وزير المياه والكهرباء ووزير المالية فى تاريخ ١٥/٠٧/١٤٢٦هـ ليصبح رصيد قرض الحكومة بعد تلك التصفية مبلغ ١٤,٩٣٨,٠٦٠ الف ريال سعودى .

ترى إدارة الشركة السعودية للكهرباء بأن هذا القرض غير مؤكد السداد في نهاية مدة السماح وهي ٢٥ سنة ، ولهذا لم يتم خصم قيمة القرض المستقبلية إلى قيمته الحالية .

الشركة السعودية للكهرباء

" شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م

١٧- رأس المال

يبلغ رأسمال الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م مبلغ ٤١,٦٦٥,٩٣٨,١٥٠ ريال سعودي مقسما إلى ٥٩٣ ٨١٥ ١٦٦ ٤ سهما ، تبلغ القيمة الإسمية لكل منها ١٠ ريالات سعودية وذلك بعد تجزئة القيمة الإسمية للسهم (عام ٢٠٠٥م : ٨٣٣ ٣١٨ ٧٦٣ سهما القيمة الإسمية لكل منها ٥٠ ريالا سعوديا) .

بناء على قرار هيئة السوق المالية رقم ٤-١٥٤-٢٠٠٦ وتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٠٦م المبني على قرار مجلس الوزراء الخاص بتجزئة أسهم الشركات المساهمة ، تم تجزئة القيمة الإسمية للسهم لتصبح ١٠ ريالات سعودية بدلا من ٥٠ ريال سعودى للسهم .

إن رأسمال الشركة يتكون مما يلي :

بآلاف الريالات السعودية	
٢٣,١٥٣,٣٨٧	رؤوس أموال الشركات المندمجة كما في ١٢/٢٩/١٤٢٠هـ
١,٣٤٠,٧١٧	أرباح غير موزعة في الشركات المندمجة للفترة من عام ١٤١٤هـ إلى عام ١٤١٨هـ
١٢,٦١٨,٣٤٠	المبالغ المحصلة لصندوق رسم الكهرباء منذ إنشائه وحتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠٠١م
١,١٧٥,٣٢٧	صافي أصول مشاريع الكهرباء التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء
٣,٣٧٨,١٦٧	رسملة المبالغ المحصلة لصندوق رسم الكهرباء الحكومي بعد ٣١/١٢/٢٠٠١م
٤١,٦٦٥,٩٣٨	

إن رأسمال الشركة المذكور أعلاه مملوك لكل من :

نسبة الملكية	عدد الأسهم	
%٧٤,٣١	٣ ٠٩٦ ١٧٥ ٣٢٠	الحكومة
%٠٦,٩٣	٢٨٨ ٦٣٠ ٤٢٠	شركة أرامكو السعودية
%١٨,٧٦	٧٨١ ٧٨٨ ٠٧٥	مساهمون آخرون
%١٠٠,٠٠	٤ ١٦٦ ٥٩٣ ٨١٥	المجموع

١٨- إحتياطي عام

يتكون الإحتياطي العام من أرصدة الإحتياطيات التي كانت مسجلة ضمن القوائم المالية للشركات السعودية الموحدة للكهرباء في تاريخ الدمج والتي بلغ مجموعها ٢١٣,٦٦٨ الف ريال سعودي ، وكذلك عوائد إستثمار مبالغ صندوق رسم الكهرباء والتي بلغت ٢٩٤,٩٧٦ الف ريال سعودي ، بالإضافة إلى المبالغ التي يتم تحصيلها من الأفراد عن رسم الكهرباء بعد تاريخ ٣١/١٢/٢٠٠١م والتي بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م مبلغ ٢٢,٩١٩ الف ريال سعودى (عام ٢٠٠٥م : مبلغ ٢١,٨٦٦ الف ريال) ليصبح رصيد الإحتياطي العام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م مبلغ ٥٣١,٥٦٣ الف ريال سعودى (عام ٢٠٠٥م : مبلغ ٥٣٠,٥١٠ الف ريال) .

الشركة السعودية للكهرباء

" شركة مساهمة سعودية "

إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م

١٩ - مصروفات التشغيل والصيانة

تتكون مصروفات التشغيل والصيانة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر مما يلي :

٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٦م بآلاف الريالات السعودية	التوزيع	النقل	التوليد	
٣,٥٢٨,٠٢٤	٣,٧٥٥,٤٩٧	١,٨٩٦,٢٩٨	٦١٧,٩٠٧	١,٢٤١,٢٩٢	مصروفات ومزايا موظفين
٩٠٤,٩٥٣	٨٥١,١٦٨	١٧٨,٢٣١	٥١,٩٣٥	٦٢١,٠٠٢	مواد
٢٥١,٦٣٤	٢٥٨,٩٥٣	٢٥٨,٩٥٣	-	-	رسوم بلديات
١,٠٨١,٨٠٩	١,٢٥٨,٤٥٦	٤٣٣,٣٠٧	١١٣,٨٦٩	٧١١,٢٨٠	أخرى
٥,٧٦٦,٤٢٠	٦,١٢٤,٠٧٤	٢,٧٦٦,٧٨٩	٧٨٣,٧١١	٢,٥٧٣,٥٧٤	المجموع

٢٠ - مصروفات عمومية وإدارية ومخصصات

تتكون المصروفات العمومية والإدارية والمخصصات للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر مما يلي :

٢٠٠٥م بآلاف الريالات السعودية	٢٠٠٦م بآلاف الريالات السعودية	
١٤٠,٣٦٧	٩٨,٠٩٤	مصروفات ومزايا موظفين
١,٤٦٩	١٩٥	مواد
١٤٤,٠٢٢	٢٢٧,٢٣٦	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
١٠٠,٣١٥	٨٢,٩٦٣	مصروفات عمومية وإدارية
٣٨٦,١٧٣	٤٠٨,٤٨٨	

٢١ - بدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

بلغت مصروفات وبدلات حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة ، وكذا مصروفات وبدلات حضور جلسات اللجان الأخرى المنبثقة من مجلس الإدارة خلال السنة مبلغ ٨٢٩ ألف ريال سعودي (عام ٢٠٠٥م : مبلغ ٤٦٥ الف ريال سعودي) .

أحتسبت مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ ٠,٩ مليون ريال سعودي من الأرباح بعد توزيع دفعة لا تقل عن ٥% من رأسمال المساهمين الأهالي ومن في حكمهم (إيضاح ١٧ و ٢٣) . يستحق سداد هذه المكافأة بعد موافقة الجمعية العامة للشركة (عام ٢٠٠٥م : مبلغ ١,١ مليون ريال سعودي) .

الشركة السعودية للكهرباء
" شركة مساهمة سعودية "
إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م

٢٢- إيرادات ومصروفات أخرى - صافي

تتكون الإيرادات والمصروفات الأخرى للسنتين في ٣١ ديسمبر مما يلي :

بآلاف الريالات السعودية ٢٠٠٥م	بآلاف الريالات السعودية ٢٠٠٦م	
(٧١٢)	(١,١٩٩)	خسائر) وأرباح إستثمارات طويلة الأجل
٥٣,١١٣	٣٥,١٣٣	أرباح و(خسائر) إستبعاد موجودات ثابتة
٧٧,٤٠٠	٤٣,٠١٨	مخصصات ومستحقات إنتفى الغرض منها
٣٤,٨٤٤	١١,٩٧٧	رسوم إعادة تيار
٦٤,٧٠١	١٠٧,٢٧٥	غرامات وجزاءات
١٥,٧٦٥	١١,٧٨٢	إيرادات بيع مناقصات
٢١,٧٩٠	٥١,٢٧٢	إيرادات ومصروفات متنوعة - صافي
٢٦٦,٩٠١	٢٥٩,٢٥٨	

٢٣- أرباح مقترح توزيعها على المساهمين وربحية السهم

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يوزع من باقي الأرباح بعد خصم الإحتياطيات دفعة أولى للمساهمين لا تقل عن ٥% من رأس المال المدفوع مع مراعاة الأحكام الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ وتاريخ ١١/٠٨/١٩٤١هـ والتي بموجبها تنازلت الحكومة عن نصيبها في الأرباح الموزعة بشرط ألا تتجاوز الأرباح السنوية الموزعة نسبة ١٠% من القيمة الإسمية للسهم وذلك لمدة عشر سنوات من قيام الشركة ، وفي حالة تجاوز نسبة الأرباح الموزعة النسبة المذكورة تعامل حصة الحكومة مثل بقية المساهمين .

تطالب شركة أرامكو السعودية بصرف نصيبها في الأرباح السنوية الموزعة عن حصتها في رأسمال الشركة وتقدر قيمة المطالبة عن أرباحها منذ بداية تأسيس الشركة في ٠٤/٠٤/٢٠٠٠م وحتى ٣١/١٢/٢٠٠٥م بمبلغ ٩٢٧ مليون ريال سعودي ، هذا بالإضافة إلى نصيبها في الأرباح التي سيتقرر توزيعها بعد ذلك . وترى الشركة السعودية للكهرباء عدم أحقية شركة أرامكو السعودية في هذه المطالبة باعتبارها جهة حكومية مملوكة بالكامل للدولة وينطبق عليها قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ المشار إليه أعلاه .

أوصى مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٤/٠٢/٢٠٠٧م بتوزيع أرباح نقدية لسنة ٢٠٠٦م للأهالي ومن في حكمهم بمبلغ ٥٤٧ مليون ريال سعودي بواقع ٠,٧ ريال سعودي للسهم الواحد وتمثل ٧% من القيمة الإسمية للسهم (عام ٢٠٠٥م : مبلغ ٥٤٧ مليون ريال سعودي) . هذا ويتطلب إعلان توزيع الأرباح للسنة الحالية موافقة الجمعية العامة للشركة .

تم إحتساب ربحية السهم بناءاً على إجمالي عدد أسهم رأسمال الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م والبالغ مجموعها ٨١٥ ٥٩٣ ١٦٦ ٤ سهماً بما فيها أسهم الحكومة وأسهم شركة أرامكو السعودية (إيضاح ١٧) ، كما تم تعديل ربحية السهم لعام ٢٠٠٥م بأثر رجعي لإظهار أثر تجزئة الأسهم التي تمت خلال عام ٢٠٠٦م .

الشركة السعودية للكهرباء " شركة مساهمة سعودية " إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م

٢٤ - الإرتباطات الرأسمالية والإلتزامات المحتملة

الإرتباطات الرأسمالية

تتمثل الإرتباطات الرأسمالية في تاريخ المركز المالي في قيمة الجزء غير المنفذ من العقود الرأسمالية التي أبرمتها الشركة لإنشاء وتركيب محطات وأصول أخرى والتي بلغت ٢٩,٦١٣ مليون ريال سعودي تقريبا (عام ٢٠٠٥م : مبلغ ١٣,٨٠٦ مليون ريال سعودي) . إن الوقت المتوقع لإنهاء هذه التعهدات هو ما بين سنة إلى ثلاث سنوات .

كما أن على الشركة إلتزام بقيمة ٥٦١ مليون ريال سعودي يخص باقي قيمة الإستثمار في هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي (إيضاح ١٧) .

الإلتزامات المحتملة

على الشركة إلتزامات محتملة ناتجة عن إعتادات بنكية قائمة كما في تاريخ المركز المالي بلغت ١٠٦ مليون ريال سعودي (عام ٢٠٠٥م : مبلغ ١٤٦ مليون ريال سعودي) .

قمت الشركة ضمانا لأحد البنوك التجارية نيابة عن شركة الشعبية للمياه والكهرباء ضمانا لنصيبتها فى القرض التمويلى الممنوح للشركة المذكورة .تبلغ قيمة الضمان ٤٤,٦ مليون دولار أمريكي بماعادل ١٦٧ مليون ريال (إيضاح ٧ج) .

يوجد خلاف بين الشركة وأحد موردي الطاقة الكهربائية حول سعر شراء الكيلو واط /ساعة . إن فروقات الأسعار بين ما هو مقبول من الشركة وما هو مطالب به من قبل المورد بلغ مجموعه حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م مبلغ ١١٨ مليون ريال سعودى (عام ٢٠٠٥م : مبلغ ٧١ مليون ريال سعودى) . ترى الإدارة أن السعر المطالب به مغالى فيه ولا يوجد أى إتفاق يلزم الشركة بقبوله ، وعليه لم يتم تسجيل هذه الفروقات فى السجلات المحاسبية للشركة .

٢٥ - عمليات مع أطراف ذوي علاقة

تقوم الشركة بإيصال وتزويد الطاقة الكهربائية للجهات والوزارات الحكومية وأرامكو السعودية . إن التعرف المحملة على الأطراف ذوي العلاقة هي التعرف المعتمدة من مجلس الوزراء وهي نفس التعرف المستخدمة مع المشتركين الآخرين فيما عدا المؤسسة العامة لتحلية المياه الصادر بشأنها قرار حكومي ، وكذا المنشآت السكنية لشركة أرامكو السعودية التي ترى الشركة وجوب تطبيق التعرف التجارية عليها بينما تعترض شركة أرامكو السعودية على ذلك وتقوم بالدفع لإجمالي قيمة مبيعات التيار عن تلك المنشآت بناء على التعرف الصناعية ، مما نتج عنه فرق بحوالي ١٦٨ مليون ريال سعودي خلال السنة الحالية (عام ٢٠٠٥م : مبلغ ١٥٧ مليون ريال سعودى) والرصيد المجمع لتلك الفروقات منذ بداية تأسيس الشركة وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م مبلغ ١,١٦١ مليون ريال سعودي تقريبا . لم يتم تسجيل تلك الفروقات في هذه القوائم المالية ، ولا يزال هذا الموضوع قيد البحث والدراسة بين الشركتين . بالإضافة إلى ذلك تقوم الشركة بشراء الوقود من أرامكو السعودية والطاقة من المؤسسة العامة لتحلية المياه بناء على أسعار منصوص عليها بقرارات حكومية ، كما يتم إحتساب رسوم لصالح البلديات عن مبيعات الطاقة الكهربائية .

الشركة السعودية للكهرباء
" شركة مساهمة سعودية "
إيضاحات حول القوائم المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م

ويوضح الجدول التالي حجم التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر

م٢٠٠٥ بآلاف الريالات السعودية	م٢٠٠٦ بآلاف الريالات السعودية	<u>مبيعات</u>
٤,٧٠٣,٣٥٨	٤,٩٠٧,٨٦٢	الحكومة
١,٧٨٨,٧٧٩	١,٦٣٣,٩٦١	أرامكو السعودية
٨٠,٠٤٤	٨٧,٤٠٢	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة
<u>٦,٥٧٢,١٨١</u>	<u>٦,٦٢٩,٢٢٥</u>	
		<u>مشتريات وأخرى</u>
٤,٣٩٦,٦٠٤	٤,٤٤٢,٣٥٧	أرامكو السعودية
٧٣٩,٢٢٧	٨٤٦,٨٠٨	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة
٢٥١,٦٣٤	٢٥٨,٩٥٣	رسوم البلديات
<u>٥,٣٨٧,٤٦٥</u>	<u>٥,٥٤٨,١١٨</u>	

٢٦- تعديل السنوات السابقة

يتمثل تعديل السنة السابقة المسجل ضمن حسابات عام ٢٠٠٥م في تصحيح قراءات إستهلاك بعض عدادات مستهلك رئيس كان قد سبق تحقق إيراداتها خلال عام ٢٠٠٤م بإجمالي مبلغ قدره ١٣١,٤٤١ الف ريال سعودي .

٢٧- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام السنة المقارنة لتتلائم مع عرض أرقام السنة الحالية .

خطاب من مجلس الإدارة

قدم أعضاء مجلس إدارة الشركة خطابا إلى الهيئة وفقا للقسم ٤(أ) (٤) من المحق (٥) من قواعد الإدراج الصادرة عن الهيئة يؤكدون فيه أن البيانات المالية تم اقتباسها دون أي تعديل جوهري من البيانات المالية المراجعة وأن تلك البيانات المالية قد أعدت وتم تدقيقها وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة عن الجمعية السعودية للمحاسبين القانونيين.

الملحق ١: نسخة عن الإعلان

بسم الله الرحمن الرحيم

شروط و أحكام صكوك الشركة السعودية للكهرباء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الرجاء ملاحظة أن قراءة هذا الملخص لا تغني عن قراءة الشروط والأحكام المفصلة لصكوك الشركة السعودية للكهرباء.

المصدر:

الشركة السعودية للكهرباء، وهي شركة مساهمة تأسست في المملكة العربية السعودية ("المصدر"). تقوم الشركة السعودية للكهرباء بإصدار صكوك يمثل كل منها جزءاً مشاعاً من موجودات الصكوك.

أمين الصكوك:

شركة الكهرباء للصكوك، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل للشركة السعودية للكهرباء تم تأسيسها كشركة ذات مسؤولية محدودة في المملكة العربية السعودية برأسمال قدره [٥٠٠,٠٠٠] ريال سعودي، أمين الصكوك هي شركة جديدة تم تأسيسها لغرض مزاوله الأنشطة المتعلقة بهذه الصكوك والأنشطة المماثلة في المستقبل.

أمين موجودات الصكوك:

وفقاً لإعلان الوكالة، سيعمل ("أمين موجودات الصكوك") أميناً لصالح ونيابة عن حملة الصكوك فيما يتعلق بموجودات الصكوك.

وكيل حملة الصكوك:

بنك اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة HSBC Saudi Arabia، وسوف يعمل وكيلاً لحملة الصكوك لصالح حملة الصكوك وفقاً لشروط وأحكام الصكوك (ويطلق عليها فيما يلي "شروط الصكوك") وفقاً لإعلان وكالة مؤرخ في أو قريب من تاريخ الإقفال (ويطلق عليه فيما يلي "إعلان الوكالة").

مدير الدفعات:

يقوم البنك السعودي البريطاني كمدير للدفعات (ويطلق عليه فيما يلي "مدير الدفعات") بموجب شروط اتفاقية إدارة دفعات تبرم بين البنك السعودي البريطاني و المصدر (ويطلق عليها فيما يلي "اتفاقية إدارة الدفعات"). ومن جملة أمور أخرى، يقوم مدير الدفعات بتشغيل حساب العملية وتحصيل وقبض الدفعات من المصدر طبقاً لشروط اتفاقية إدارة موجودات الصكوك و تعهد الشراء، كما يوضح مدير الدفعات معدل العمولة الأساسي ومبالغ التوزيع الدورية التي تتعلق بالصكوك لكل فترة توزيع دوري وسداد الدفعات المستلمة من المصدر، فيما يتعلق بموجودات الصكوك، أو من المصدر، بموجب شروط تعهد الشراء، إلى حملة الصكوك.

موجودات الصكوك:

تشمل موجودات الصكوك الحق للمصدر في القيام بالخدمات التالية:

- (أ) قراءة و صيانة عدادات قياس استهلاك الكهرباء في مباني العملاء المحددين؛
- (ب) إعداد الفواتير وإصدارها وتوزيعها على العملاء المحددين بخصوص جميع الخدمات التي يقدمها لهم المصدر؛

والحق بتقاضي وقبض الرسوم المتعلقة بالخدمات المشار إليهم في (أ) و (ب) أعلاه، كما هو محدد في قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩. وسيتم شراء هذه الحقوق من قبل حملة الصكوك (عن طريق وكيل حملة الصكوك) من المصدر لمدة ٢٠ سنة وسيقوم المصدر بتحويل موجودات الصكوك إلى أمين الصكوك لمصلحة حملة الصكوك.

اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك:

تحول الشركة السعودية للكهرباء، بموجب اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك، موجودات الصكوك إلى أمين الصكوك. وبالتالي، سيكون صافي الدخل (الدخل ناقصا المصاريف) الخاص بموجودات الصكوك من حق حملة الصكوك.

زيادة الاحتياطي: إذا، كان صافي الدخل المستلم عن موجودات الصكوك ("الدخل الفعلي")، بالنسبة إلى فترة توزيع دوري أو أي فترة أخرى، أقل من مبلغ صافي الدخل الذي كان يجب تسلمه ("الدخل المحدد") إما بسبب (١) تخفيض التعرفة المحددة في القرار رقم ١٦٩ (كما هو ساري المفعول في تاريخ الإقفال) أو تعديلها، أو بسبب تعديل أو إضافة أو إلغاء القرار ١٦٩ أو (٢) قيام أي من العملاء المحددين بتغيير مزودهم بالكهرباء بانتقالهم إلى مزود آخر غير المصدر فحينئذ، يقوم المصدر في أو قبل الساعة ١١ صباحا (بتوقيت الرياض) في يوم عمل واحد قبل آخر يوم من فترة التوزيع الدوري أو الفترة الأخرى المعنية، بإضافة مبلغ يعادل الفرق بين الدخل الفعلي والدخل المحدد إلى الاحتياطي.

صافي الدخل:

في هذه الوثيقة يشار بـ "صافي الدخل" إلى إجمالي الدخل من العدادات المحددة ناقصا أتعاب الإدارة وتكاليف الإدارة المسموح بها (بوصفها تكاليف مباشرة معينة سيتم تحديدها في ملحق باتفاقية إدارة موجودات الصكوك)

اتفاقية إدارة موجودات الصكوك:

بموجب اتفاقية إدارة موجودات الصكوك المبرمة بين الشركة السعودية للكهرباء (المصدر) و أمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك يتم تعيين الشركة السعودية للكهرباء (المصدر) مديرا لموجودات الصكوك، على نحو غير قابل للإلغاء، لتقديم الخدمات التالية حسب الأحوال، لصالح حملة الصكوك لفترة تمتد حتى ٢٠ عاما، وهذه الخدمات هي:

أ- خدمة قراءة وصيانة العدادات المحددة:

تقديم كافة الخدمات المطلوبة من شركة الكهرباء السعودية (المصدر) لقراءة وصيانة العدادات المحددة وبذل أفضل الجهود في ذلك حسب ما هو متبع عالميا وحسب عقد العمل الخاص بالعداد المحدد وحسب نظام الكهرباء؛

ب- الفوترة:

إعداد و تسليم فاتورة تحتوي رسوم العداد إلى العميل المحدد فيما يتعلق بكل عداد حدد والالتزام بعدم التفريق في المعاملة بين العدادات التي تحتفظ بها والعدادات المحددة لهذه الصكوك أو غيرها من إصدارات الصكوك حتى تاريخ هذه الاتفاقية. (علما بأن الإجراءات المذكورة موضحة في نشرة الإصدار).

ج- التحصيل:

المحافظة على إجراءات التحصيل المناسبة في ما يتعلق بالمبالغ المستحقة والخاصة بالعدادات المحددة وذلك حسب نظام الكهرباء، وتكون على الأقل بنفس مستوى الاجراءات التي تتبعها شركة الكهرباء السعودية في ما يتعلق بتحصيل المبالغ المستحقة على العدادات الأخرى والتي ليست ضمن هذه الصكوك أو أية صكوك أخرى وقت إصدار هذه الصكوك.

د- ضبط التكاليف:

بذل الحرص اللازم فيما يتعلق بمستوى تكاليف الإدارة المسموح بها ولعمل ذلك يجب القيام بكل الخطوات المعقولة للتأكد من أن مستوى تكاليف الإدارة المسموح بها لن يصل إلى مستوى يؤدي إلى عجز في صافي الدخل.

لقد قام مدير موجودات الصكوك بتقديم الخدمات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لحسابه الخاص لعدد من السنوات، وبالتالي فإنه يوافق بصفته مديراً لموجودات الصكوك على تحديد المبلغ الذي يمكن احتسابه لتكاليف الإدارة المسموح بها وذلك لكل خمس سنوات طوال مدة الصكوك.

وفيما يتعلق بالسنوات الخمس الأولى، فإن المبلغ المساوي لتكاليف الإدارة المسموح بها والذي تم تكبدها فعلياً لعام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ كانت ٢٥,٤ ريال سعودي و ٣١,٦ ريال سعودي لكل عداد. وبالتالي فإن مدير موجودات الصكوك يتعهد بتحديد مبلغ ٥٠ ريال سعودي كحد أقصى لتكاليف كل عداد سنوياً، ولن يتم احتساب أي مبلغ يزيد عن ذلك كتكاليف إدارة مسموح بها.

إن الحد الأقصى لتكاليف كل عداد لكل فترة خمس سنوات تالية (بعد فترة الخمس سنوات الأولى) سيتم نقاشها والموافقة عليها بين جميع الأطراف (مدير موجودات الصكوك و وكيل حملة الصكوك) وذلك قبل بدء تلك الفترة، وسيكون ذلك بناء على التكاليف الفعلية المتكبدة خلال فترة السنوات الخمس السابقة والتكاليف المتوقعة للسنوات الخمس المقبلة.

هـ - إدارة الدخل:

الحفاظ على الدخل الخاص بموجودات الصكوك و حمايته عن طريق:

١. التأكد من جمع كل الدخل الناتج عن خدمة قراءة وصيانة العدادات المحددة وإعداد الفواتير (ناقصاً رسم الوكالة، تكاليف الإدارة المسموح بها، و رسم الإدارة) و قيده كصافي دخل (منعاً للالتباس، مدير الصكوك سيحتسب صافي الدخل للصكوك وللمستندات الصكوك) و
٢. الاحتفاظ بأية مبالغ فائضة من صافي الدخل خلال أي مدة توزيع دوري والتي تتجاوز مبلغ التوزيع الدوري المعني كاحتياطي. كما تم الاتفاق على ما يلي:
 - أ. تكون مبالغ الاحتياطي مسجلة كقيد دفترى بواسطة شركة الكهرباء السعودية ولن يتم الحفاظ عليها في حساب مصرفي محدد ومستقل
 - ب. يحق لشركة الكهرباء السعودية استخدام أموال الاحتياطي و استثمارها لمصلحته مع بقائها كمطلوبات عليه
 - ج. يكون أي عائد على استخدام الاحتياطي أو خسارة تنشأ عن ذلك على حساب شركة الكهرباء السعودية وحدها وذلك حسب فقرة توزيع الاحتياطي.
٣. القيام في أو قبل الساعة ١١:٠٠ صباحاً بتوقييت الرياض من كل تاريخ توزيع دوري بتحويل صافي الدخل المستلم خلال مدة التوزيع الدوري بنهاية تاريخ التوزيع الدوري إلى حساب العملية، بالإضافة الى مبلغ الاحتياطي (في حال وجوده) بما يكفل للشركة السعودية للكهرباء القيام بالدفوعات حسب ما هو موضح هنا

و- المراجعة والتدقيق:

التأكد من القيد المنتظم لدفاتر الحسابات والدخل والنفقات الخاصة بأمين موجودات الصكوك وأن يتم إعداد حساباتها وفقاً للمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها على أن تخضع للمراجعة السنوية بواسطة المراجع القانوني؛

ز - التقيد بالأنظمة والمستحقات الضريبية:

التأكد من قيام أمين موجودات الصكوك بالمتطلبات النظامية والوفاء بالمستحقات الضريبية النظامية؛

ح - صافي الدخل:

القيام بكل الخطوات المعقولة لا على سبيل الضمان للتأكد من أن صافي الدخل المتحصل في أية فترة توزيع دوري (بعد إضافته لأي احتياطي) لا تكون أقل من مبلغ التوزيع الدوري في تلك الفترة زائداً للمبلغ الزائد المقرر ، في حالة فترة التوزيع الدوري المنتهية في سنة خامسة،.

ط - عقود عملاء العدادات المحددة:

طالما كان مدير الصكوك ملتزماً بالفقرة (ح - صافي الدخل) أعلاه فإنه يحق له تعديل أو تغيير أو إضافة أو إنهاء أي من عقود عملاء العدادات المحددة.

أجور الإدارة:

وفقاً لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك، يكون للمدير الحق في أنعاب إدارة واجبة الدفع بنهاية كل فترة ٦ أشهر تعادل تكاليف مدير موجودات الصكوك المسموح بها (أي التكاليف المحددة و المباشرة لتوفير خدمة قراءة العدادات) أثناء السنة (٦) أشهر الأخيرة زائداً ١% عن كل سنة مقابل القيام بخدمات الإدارة (أي أن مقابل الخدمات مبني على أساس التكلفة زائداً نسبة محددة من التكلفة).

تواريخ التوزيع الدورية

يتم التوزيع بشكل ربع سنوي في اليوم الخامس عشر من كل شهر من الشهور: يوليو، أكتوبر، يناير و أبريل، وإذا لم يكن اليوم المذكور يوم عمل، فيكون ذلك في يوم العمل التالي مباشرة، على أن تكون بداية ذلك في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٧.

يوم العمل يعني أي يوم تفتح فيه البنوك التجارية في الرياض أبوابها لتقديم خدماتها للجمهور.

فترة التوزيع الدوري

الفترة التي تبدأ من تاريخ الإقفال إلى تاريخ التوزيع الدوري الأول وكل فترة متعاقبة تبدأ من تاريخ التوزيع الدوري إلى تاريخ التوزيع الدوري التالي.

مبلغ التوزيع الدوري و الاحتياطي:

مبلغ التوزيع الدوري هو الناتج فيما يتعلق بأي فترة عائد، لـ (أ) مجموع معدل العمولة الأساسي زائداً نسبة مئوية قدرها (ـ%) لكل سنة (ويطلق عليها فيما يلي "الهامش")، (ب) إجمالي القيمة الاسمية لتلك الصكوك القائمة في تاريخ قيد التحويل الذي يسبق مباشرة آخر يوم من فترة التوزيع الدوري المعنية و(ج) عدد الأيام الفعلي في فترة التوزيع الدوري المعنية مقسوماً على ٣٦٠ يوماً). إذا كان الدخل الصافي زائداً عن مبلغ التوزيع الدوري (ويطلق عليه فيما يلي "الدخل الزائد") يتم الاحتفاظ به بواسطة مدير موجودات الصكوك (ويطلق على إجمالي مثل هذه المبالغ التي تكون مستحقة من وقت لآخر "الاحتياطي").

توزيع الاحتياطي

يتم توزيع الاحتياطي وفقاً للأولويات التالية:

أولاً: إذا لم يحصل حملة الصكوك في أي تاريخ توزيع دوري سابق على مبلغ التوزيع الدوري المعني أو حصلوا على مبلغ أقل من مبلغ التوزيع الدوري المعني ثم تحقق عائد في فترة دفع تالية فيعطى حملة الصكوك مبالغ من التوزيع الدوري المتحقق بما يغطي مبالغ العجز السابق وذلك إلى الحد الذي تظل فيه هذه المبالغ غير مدفوعة.

ثانياً: إذا كان مبلغ صافي الدخل الواجب الدفع إلى حملة الصكوك فيما يتعلق بفترة التوزيع الدوري أقل من مبلغ التوزيع الدوري لتلك الفترة، فيدفع لحملة الصكوك من الاحتياطي مبلغ يعادل ذلك العجز .

ثالثاً: الدفع إلى حملة الصكوك في نهاية كل سنة خامسة، مبلغ إضافي يصل إلى ما يعادل ١٠% من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك كما هي في يوم العمل الثالث الذي يسبق مباشرة تاريخ سنة خامسة (المبلغ الإضافي)

رابعاً: يبقى المتبقي من الاحتياطي مع المدير ليستخدم في تغطية الخطوات أولاً وثانياً وثالثاً أعلاه في نهاية كل سنة خامسة ، وحين تتم تصفية الصكوك وفي ذلك الوقت فقط يدفع باقي رصيد حساب الاحتياطي إلى مدير موجودات الصكوك كحافز أتعاب لإدارة موجودات الصكوك.

التعويض عن الأضرار:

يثبت الضرر المستحق للتعويض بظهور العجز نتيجة إهمال المصدر أو المدير أو تقصيره في الحالات التالية:

أ- إذا كان إجمالي صافي الدخل والاحتياطي الموزع على حملة الصكوك، في أي تاريخ توزيع دوري، غير كاف لدفع مبلغ التوزيع الدوري إلى حملة الصكوك و/أو

ب- إذا كانت مبالغ الاحتياطي الموزعة على حملة الصكوك، في أي تاريخ سنة خامسة، غير كاف لدفع المبلغ الإضافي إلى حملة الصكوك.

و في هاتين الحالتين يحق لحملة الصكوك الحصول على تعويض عن الضرر المتمثل في العجز.

تعهد الشراء:

تقوم الشركة السعودية للكهرباء بتوقيع تعهد شراء ملزم لصالح حملة الصكوك تتعهد بموجبه بشراء كل أو بعض الصكوك في نهاية كل خمس سنوات وفي حالات الإخفاق. بعد إرسال إشعار الممارسة بواسطة وكيل حملة الصكوك نيابة عن جميع حملة الصكوك في نهاية كل خمس سنوات يجب على المصدر شراء الصكوك، ويكون ثمن الشراء على النحو التالي:

ثمن الشراء (كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للصك):

١. في نهاية السنة الخامسة (٥) %٩٠
٢. في نهاية السنة العاشرة (١٠) %٦٠
٣. في نهاية السنة الخامسة عشرة (١٥) %٣٠

و يتم إصدار إشعار الممارسة عند حلول أي تاريخ سنة خامسة. وفي وقت شراء الصكوك في كل فترة، يكون لحملة الصكوك الحق في تعبئة نموذج توجيه صادر إلى وكيل حملة الصكوك يقضي بطلب إرسال إشعار ممارسة فيما يتعلق بصكوكهم مباشرة قبل تاريخ السنة الخامسة المعني ما لم يخطر حامل الصكوك وكيل حملة الصكوك بخلاف ذلك خطياً في فترة لا تتجاوز [٩٠] يوم عمل قبل تاريخ السنة الخامسة المعني.

وفي الفترة الممتدة بين ٩٠ يوماً إلى ١٨٠ يوماً قبل أي تاريخ سنة خامسة، يقوم وكيل حملة الصكوك بإرسال إشعار إلى حملة الصكوك

يخبرهم بقرب حلول تاريخ السنة الخامسة المعني و بحقوقهم الناشئة بموجب تعهد الشراء نتيجة لحلول ذلك التاريخ ويصف في الإشعار النتائج المترتبة عن ممارسة أو عدم ممارسة حقوقهم.

إذا تسلم وكيل حملة الصكوك في أو قبل التاريخ الذي يقع قبل ٣٠ يوماً قبل تاريخ سنة خامسة توجيهات دائمة (ولم تلغ فيما بعد) و/أو توجيهات محددة من حملة صكوك، يملكون مجتمعين، ما لا يقل عن ٧٠% من القيمة الاسمية لتلك الصكوك القائمة في ذلك التاريخ، فسوف يقدم وكيل حملة الصكوك قبل ٣٠ يوم من تاريخ انتهاء السنة الخامسة إلى المصدر إشعار ممارسة (ويرسل نسخة إلى حملة الصكوك) بذلك. وبعد تسلم إشعار الممارسة هذا، يقوم المصدر، وفقاً لتعهد الشراء، بشراء الصكوك من جميع حملة الصكوك وذلك بدفع سعر الشراء وأي مبلغ عائد إضافي في تاريخ السنة الخامسة.

حالات الإخفاق:

تشكل كل واحدة من الأحداث والظروف التالية "حالة إخفاق":

(أ) الإخفاق الناتج عن عدم دفع مبلغ توزيع دوري أو مبلغ العائد الإضافي
١. إذا كان المبلغ الموزع على حملة الصكوك في أي تاريخ توزيع دوري أقل من مبلغ التوزيع الدوري المقرر لتاريخ التوزيع الدوري المعني، أو

٢. إذا كان المبلغ الموزع على المالكين في أي تاريخ سنة خامسة أقل من مبلغ العائد الإضافي المقرر لتاريخ السنة الخامسة المعني،

و لم يتم دفع ذلك العجز خلال خمسة أيام في موعد استحقاقه وحدث كنتيجة مباشرة لإخلال أو إهمال مدير موجودات الصكوك أو المصدر في الوفاء بالتزاماته بموجب وثائق الصكوك.

(ب) الإخلال بالتزامات الأخرى:

إخفاق المصدر أو مدير موجودات الصكوك في الوفاء بأي من التزاماته الأخرى أو فيما يتعلق بأي من التزاماته بموجب الصكوك أو وثائق الصكوك، واستمرار ذلك الإخفاق دون معالجة لمدة ٣٠ يوماً بعد توجيه إشعار خطي بذلك إلى المصدر من قبل [أحد حملة الصكوك/ وكيل حملة الصكوك] وتسليمه إلى المصدر أو إلى المكتب المحدد لمدير إدارة الدفعات، أو

(ج) التقصير المتقاطع Cross-default من جانب مدير موجودات الصكوك:

(١) عدم سداد أي مديونية على المصدر أو مدير موجودات الصكوك في موعد استحقاقها أو (حسب الحالة) خلال أي فترة سماح مقررة في الأصل.

(٢) أن تصبح أي مديونية مستحقة وواجبة السداد قبل موعد استحقاقها المقرر نتيجة لأي حالة إخفاق أو تقصير أو أحد شروط التعجيل (أياً كان وصفه)، أو

(٣) إذا فشل المصدر أو مدير موجودات الصكوك في أن يسدد في موعد الاستحقاق أي مبلغ مستحق عليه بموجب أي ضمان لأي مديونية.

وذلك بشرط أن يزيد مبلغ المديونية المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) و/أو الفقرة الفرعية (٢) أعلاه و/أو المبلغ المستحق بموجب أي ضمان مشار إليه في الفقرة الفرعية (٣) أعلاه، بصورة مستقلة أو إجمالاً، عن ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي (أو ما يعادله بأية عملة أو عملات أخرى)، أو

(د) الحكم غير المنفذ:

عند صدور حكم أو أكثر من حكم أو أمر أو أكثر من أمر ضد المصدر أو مدير موجودات الصكوك بدفع مبلغ يزيد عن ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي (أو ما يعادله بأي عملة أو عملات)، سواء بصورة مستقلة أو إجمالاً، واستمر ذلك الحكم أو الأمر غير منفذ ومؤجل التنفيذ لمدة ٣٠ يوماً من تاريخ صدوره، أو، إذا كان بعد ذلك، من التاريخ المحدد للدفع، أو

(هـ) الإعسار:

(١) إذا أصبح المصدر أو مدير موجودات الصكوك معسراً أو غير قادر على تسديد ديونه عند استحقاقها (٢) إذا تم تعيين مصف لجميع أو لخمسة وعشرين بالمائة على الأقل من تعهدات المصدر أو مدير موجودات الصكوك أو أصوله أو إيراداته (أو تقديم طلب لمثل هذا التعيين) ولم يتم إلغاء هذا التعيين خلال ٢٨ يوماً، (٣) اتخاذ المصدر أو مدير موجودات الصكوك إجراء لتعديل أو تأجيل أي من التزاماته أو أجرى تنازلاً عاماً أو ترتيباً أو صلحاً مع دائنيه أو لصالحهم (بما في ذلك القيام بترتيب بموجب نظام التسوية الواقية من الإفلاس) أو أعلن قراراً بتأجيل سداد أي من ديونه أو أي ضمان لمديونية مقدم منه أو (٤) أوقف المصدر أو مدير موجودات الصكوك أو هدد بوقف جميع أنشطته أو أي جزء كبير منها (إلا أن يكون ذلك لأغراض الاندماج أو عملية إعادة تنظيم أو إعادة هيكلة، مع الملاءة المالية، (أ) بمبادرة أو أمر صادر من أي جهة حكومية في المملكة العربية السعودية أو (ب) معتمد بقرار غير عادي، بشرط (وذلك فيما يتعلق فقط بالوضع في رقم (أ)) أن تتحمل أي شركة، بالتضامن، التي يحول لها عندئذ كل أو أي جزء من أصول وأعمال المصدر أو مدير موجودات الصكوك، تحملاً غير مشروطاً وغير قابل للنقض كملتزم رئيسي بكافة التزامات الشركة السعودية للكهرباء بموجب اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك وتعهد الشراء، أو)،

(و) انقضاء المصدر أو مدير موجودات الصكوك:

عند صدور أمر أو اعتماد قرار ساري المفعول بحل المصدر أو مدير موجودات الصكوك وتصفيته (إلا إذا كان ذلك لأغراض الاندماج أو عملية إعادة تنظيم أو إعادة هيكلة، مع الملاءة المالية، والذي يتم إما (١) بمبادرة أو أمر صادر من أي جهة حكومية في المملكة العربية السعودية أو (٢) معتمد بقرار غير عادي، بشرط (وذلك فيما يتعلق فقط بالوضع في رقم (١)) أن تتحمل أي شركة باقية أو ناتجة عن ذلك، بالتضامن، تحملاً غير مشروطاً وغير قابل للنقض كملتزم رئيسي بكافة التزامات الشركة السعودية للكهرباء بموجب اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك وتعهد الشراء، أو)،

(ز) الحدث المشابهة:

أي حدث يقع له بموجب القوانين أو الأنظمة و اللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية أثر مشابه لأي من الأحداث المذكورة في الفقرات (د) (الحكم غير المنفذ) إلى (و) (انقضاء المصدر أو مدير موجودات الصكوك) أعلاه،

(ح) حالة إعادة هيكلة قسم التوزيع

أن يعاد هيكلة أعمال توزيع الكهرباء للمصدر (بما في ذلك، دون حصر، تقديم خدمات العدادات) من قبل أي جهة أو سلطة حكومية في المملكة العربية السعودية بما يؤدي إلى عدم قيام المصدر (أو عدم تمكنه بالقيام) بهذه الأعمال مباشرة (وليس من خلال شركات تابعة أو منضوية تحت مجموعته) ويقوم المصدر بإشعار وكيل حملة الصكوك بأنه نتيجة لذلك سيصبح تنفيذ التزامات المصدر بموجب وثائق الصكوك غير ممكن من الناحية العملية.

(ط) الفشل في اتخاذ الإجراءات التالية:

عدم اتخاذ أي إجراء أو شرط أو شيء مطلوب اتخاذه أو أدائه في أي وقت من أجل (١) تمكين المصدر من إبرام أو ممارسة حقوقه

بطريقة مشروعة وأداء التزاماته والتقيدها بموجب الصكوك أو وثائق الصكوك أو فيما يتعلق بها و(٢) التأكد من أن تلك الالتزامات قانونية ومشروعة وملزمة وقابلة للتنفيذ.

(ي) عدم المشروعية:

إذا أصبح أو سيصبح من غير المشروع قيام المصدر أو مدير موجودات الصكوك بأداء أي من التزاماته أو جميعها بموجب الصكوك أو وثائق الصكوك أو فيما يتعلق بها، أو

(ك) عدم صلاحية موجودات الصكوك

إذا أصبح أو سيصبح من غير المشروع قيام المصدر أو مدير موجودات الصكوك أو أمين موجودات الصكوك بأداء أي من التزاماته الأساسية بموجب موجودات الصكوك أو أي وثائق تتعلق بموجودات الصكوك، أو اعتبرت أي موجودات للصكوك أو وثائق تتعلق بموجودات الصكوك من قبل محكمة أنها لا صلاحية لها أو إذا أنكر المصدر أو مدير موجودات الصكوك أو أمين موجودات الصكوك لأي من الوثائق المتعلقة بموجودات الصكوك أو أبدى نية في إنكار أي من تلك الوثائق.

في حالة وقوع حالة إخفاق واستمرار تلك الحالة، يقوم وكيل حملة الصكوك في أقرب فرصة عملية، بعد تسلمه إشعاراً بذلك، بتقديم إشعار بحدوث حالة الإخفاق المعنية إلى حملة الصكوك طالباً منهم أن يبدوا خلال فترة تصل لغاية ١٥ يوماً أو أي تاريخ وفقاً لما يتم إبلاغه إلى حملة الصكوك بواسطة وكيل حملة الصكوك ("فترة الممارسة") ما إذا كانوا يريدون ممارسة حقوقهم المنصوص عليها في تعهد الشراء أم لا. وحينها يجوز لأي حامل صكوك أن يقدم إشعاراً ("إشعار ممارسة") خلال فترة الممارسة إلى وكيل حملة الصكوك يذكر فيه أن ما يملكه من صكوك قابلة للشراء.

وإضافة لذلك، في أو قبل تاريخ الإفقال، وفي أي وقت بعده، يحق لحملة الصكوك إصدار توجيهات دائمة، متوفرة لدى وكيل حملة الصكوك ("توجيهات إعادة هيكلة")، إلى وكيل حملة الصكوك يطلبون فيه إصدار إشعار ممارسة نيابة عنهم بشأن صكوكهم بعد حدوث حالة إعادة هيكلة لقسم التوزيع. ويقوم وكيل حملة الصكوك بإعطاء إشعار ممارسة بشأن جميع الصكوك التي صدر بشأنها توجيهات إعادة هيكلة وذلك في أسرع وقت ممكن من الناحية العملية بعد بدء فترة الممارسة، بشرط أن يستلم وكيل حملة الصكوك في ذلك الوقت توجيهات إعادة هيكلة ولم تلغ فيما بعد) من حملة صكوك يملكون مجتمعين ما لا يقل عن ٧٠% من القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك الوقت، و يعطى وكيل حملة الصكوك إشعار ممارسة بشأن جميع الصكوك القائمة في الوقت المعنى.

ولا يجوز تحويل الصكوك المعنية بإشعار الشراء الذي يتم تسليمه على هذا النحو إلا بعد انتهاء فترة الممارسة، إذا لم يتم شرائها من قبل المصدر خلال فترة الممارسة تلك وذلك وفقاً للشروط. وإذا تسلم وكيل حملة الصكوك إشعار شراء، وجب عليه القيام فوراً بإبلاغ المصدر وأمين موجودات الصكوك ومدير الدفعات ومدير الإصدار بذلك محدداً حالة الإخفاق المشار إليها في إشعار الشراء الذي تسلمه (ولكن بشرط تقديم ذلك الإشعار بخصوص أول إشعار شراء تم استلامه بخصوص حالة الإخفاق). وإذا تسلم وكيل حملة الصكوك إشعارات شراء من عدد من حملة الصكوك يشكل النصاب المطلوب من حملة الصكوك، وجب حينها على وكيل حملة الصكوك أن يقدم للمصدر إشعار ممارسة (مع إرسال نسخة إلى حملة الصكوك)، بشرط أن تكون حالة الإخفاق المعنية بإشعار الممارسة ما زالت مستمرة، ويجب على المصدر، وفقاً لتعهد الشراء، شراء الصكوك فوراً من جميع حملة الصكوك بدفع سعر الشراء المنطبق على الصكوك في اليوم الذي تم فيه استلام إشعارات الشراء من حملة الصكوك إضافة إلى مبلغ التوزيع في حالة الإخفاق (محتسباً بتاريخ الشراء المعنى) وأي مبلغ محدد (إذا انطبق الحال).

سعر الشراء في تاريخ غير تاريخ سنة خامسة يكون ناتج ضرب إجمالي القيمة الاسمية لجميع الصكوك وفقاً لما تكون عليه في ذلك

التاريخ في النسبة المبينة مقابل الفترة التي يقع فيها ذلك التاريخ كما في الجدول التالي:

النسبة المئوية	التاريخ
١٠٠%	بعد تاريخ الإقفال لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١١م
٩٠%	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١١م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٣م
٨٠%	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٣م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في ٢٠١٥
٧٠%	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٥م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٦م
٦٠%	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٦م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٨م
٥٠%	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٨م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٩م
٤٠%	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠١٩م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢١م
٣٠%	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢١م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢٢م
٢٠%	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢٢م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢٤م
١٠%	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢٤م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢٦م
٥%	بعد تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢٦م لكن قبل تاريخ التوزيع الدوري الواقع في يوليو من عام ٢٠٢٧م
صفر%	تاريخ الانتهاء

بيانات و أحكام إضافية

سعر الإصدار:

١٠٠% من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك.

المدة:

تكون المدة الكاملة للصكوك ٢٠ عاما ومع ذلك، يكون لحملة الصكوك الحق في بيع الصكوك على المصدر بنهاية كل خمس سنوات بموجب تعهد الشراء.

تصفية الصكوك

تتم تصفية الصكوك بطريقتين :

أ- عند بيع جميع الصكوك إلى الشركة السعودية للكهرباء وفقا لتعهد الشراء.

ب عند انتهاء الصكوك وتنتهي الصكوك في تاريخ الانتهاء بعد ٢٠ عاما من إصدارها دون أي إجراء إضافي من جانب المصدر ما لم يتم انتهاءها عن طريق شراؤها.

"تاريخ الانتهاء" يقصد به آخر تاريخ توزيع دوري يقع في [] ٢٠٢٧.

تسجيل الصكوك

يتم إصدار شهادات الصكوك ("الصكوك") وتسجل فقط في المملكة العربية السعودية دون إرفاق أي كوبونات. تمثل الصكوك حصة شائعة في شهادة رئيسية Global Certificate يتم إيداعها في تداول بدوره المسجل. ولن يتم إصدار صكوك تمثل حصة فردية من الشهادة الرئيسية، ومع ذلك يحق لكل مالك تسلم كشف من المسجل يبين حصته من الصكوك بين الحين والآخر.

المقاصة والتسوية

تخضع جميع عمليات تحويل الصكوك وتسجيلها في السجل لأنظمة وإجراءات المسجل (تداول) ونصوص اتفاقية التسجيل. وقد يقوم المسجل بتغيير الأنظمة في أي وقت.

وحدة الإصدار

سيتم إصدار الصك بالريال السعودي بقيمة ٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي لكل صك و بحد تملك أدنى قدره ٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي.

حساب العملية

يحتفظ مدير الدفعات بحساب الصكوك العملية ويديره نيابة عن وكيل حملة الصكوك. ويتم توزيع المبالغ الناتجة عن موجودات الصكوك بواسطة المصدر على حملة الصكوك من الأموال الثابتة والمقيدة في حساب العملية.

التكاليف

تتحمل الشركة السعودية للكهرباء جميع التكاليف المستحقة قبل إصدار و طرح الصكوك وهي على سبيل المثال ما يلي: الأتعاب المتفق عليها والعمولات الخاصة بمستشار اختيار سعر الإصدار فيما يتعلق بترتيب وتسويق وتوزيع وبيع الصكوك والأتعاب والمصروفات الخاصة بالمستشار القانوني لمستشار اختيار سعر الإصدار وأتعاب ومصروفات وكيل حملة الصكوك وأمين موجودات الصكوك ومدير الدفعات وتكاليف الطباعة والإعلان والأتعاب والمصروفات المنكدة فيما يتعلق بإدراج الصكوك في السوق المالية السعودي والحصول على الموافقات الحكومية والنظامية الضرورية وغيرها من الموافقات وكذلك أي مصروفات أخرى فيما يتعلق بإنشاء وإصدار الصكوك. أما التكاليف اللاحقة لعملية الإصدار و الطرح فتوفر من صافي دخل الصكوك.

الضرائب

يتم دفع جميع دفعات رأس المال أو التوزيعات المتعلقة بالصكوك التي تدفع من قبل المصدر أو نيابة عنه خالية من أي استقطاعات أو خصومات ضريبية، ما لم يكن استقطاع أو خصم تلك الضرائب مطلبا بموجب النظام. وفي تلك الحالة، و فقط بقدر ما تتوفر تلك المبالغ للتوزيع على حملة الصكوك من صافي الدخل أو المبالغ القائمة كرسيد دائن في الاحتياطي، سيدفع المصدر تلك المبالغ الإضافية ("مبلغ الضريبة") التي تنتج في تسليم حملة الصكوك المبالغ التي كانوا سيتسلمونها لو لم يلزم إجراء تلك الاستقطاعات أو الخصومات. وإذا لم تكف تلك المبالغ لدفع مبلغ الضريبة، فلن يتم دفع أية مبالغ أخرى إلى حملة الصكوك. وتعتبر أي إشارة في هذه الشروط إلى مبلغ توزيع دوري ومبلغ إضافي وأي مبالغ أخرى تدفع لحملة الصكوك شاملا للمبالغ الإضافية التي تم دفعها وفقا لهذا الشرط (الضرائب).

محدودية حق الرجوع

١. الوضع القانوني:

تشكل الصكوك التزامات محدودة لحق الرجوع من قبل المصدر كما هو موضح في الشرط (محدودية حق الرجوع) وستكون في جميع الأوقات في مرتبة مساوية لبعضها بعضا. وستشكل التزامات المصدر بموجب تعهد الشراء التزامات مباشرة وعمامة وغير مشروطة

على المصدر وستعامل في جميع الأوقات على نحو متساو مع جميع التزامات المصدر الأخرى الحالية والمستقبلية غير المضمونة، فيما عدا تلك الالتزامات التي تحظى بأفضلية بموجب أحكام النظام والتي تعتبر إلزامية وتطبق بشكل عام.

٢. محدودية حق الرجوع:

تعتبر متحصلات موجودات الصكوك والدفعات التي يدفعها المصدر وفقا لتعهد الشراء والمبالغ الموجودة في حساب العملية هما مصدر الدفعات الوحيد الخاص بالصكوك. وبناء على ذلك، فإنه باستثناء ما يتعلق بالمطالبات المتعلقة بمبالغ مستحقة من المصدر بموجب تعهد الشراء أو أي وثيقة أخرى من وثائق الصكوك، لن يكون لحملة الصكوك أي حق للرجوع على أي من أصول المصدر أو أمين موجودات الصكوك (وتجنبنا للشك، فإن موجودات الصكوك ليست من أصول أمين موجودات الصكوك ولن تعتبر كذلك) أو وكيل حملة الصكوك، أو مدير الدفعات أو المسجل أو مدير الإصدار أو أي من مؤسساتهم التابعة، بقدر وفاء كل منهم بجميع التزاماته بموجب وثائق الصكوك ذات العلاقة التي هو طرف فيها، فيما يتعلق بأي عجز في المبالغ المتوقعة من موجودات الصكوك. وبالرغم مما سبق، فإن المصدر ملزم بدفع المبالغ المطلوبة بموجب وثائق الصكوك التي هو طرف فيها مباشرة إلى مدير الدفعات أو في حالات معينة سيكون لوكيل حملة الصكوك (بشرط تعويضه تعويضا مقبولا له)، بصفته وكيلا لحملة الصكوك، حق رجوع مباشر على المصدر لاستعادة مدفوعات مستحقة لمدير الدفعات أو وكيل حملة الصكوك لحساب حملة الصكوك وفقا لوثائق الصكوك تلك.

ربما يكون صافي العوائد الناتج من موجودات الصكوك، أو فيما يتعلق بتنفيذها، غير كافيا للوفاء بجميع الدفعات المستحقة فيما يتصل بالصكوك. وإذا بقي، بعد توزيع العوائد نقص في الدفعات المستحقة بموجب الصكوك، فلن يكون لأي حامل الصك، إلا في الحالات الموضحة في الشرط (حالات الممارسة) والشرط (تنفيذ وممارسة الحقوق)، أي مطالبة بحق المصدر أو أي من مؤسساته التابعة أو أي أصول أخرى بالنسبة لذلك النقص وأي مطالبات غير مسددة، ولن يستطيع حملة الصكوك تقديم التماس أو الانضمام إلى أي شخص آخر في رفع دعوى قضائية للمطالبة بإعادة تنظيم أو تصفية أو حل أو تعيين حارس قضائي على المصدر أو أمين موجودات الصكوك أو وكيل حملة الصكوك أو مدير الدفعات أو المسجل أو مدير الإصدار أو من مؤسساتهم التابعة كنتيجة لذلك العجز أو غير ذلك.

٣. اتفاق حملة الصكوك:

بشراء كل حامل صكوك للصكوك، بالرغم من أي شيء يناقض ذلك في أي من وثائق الصكوك، ولكن دون المساس بالشرط (حالات الممارسة) والشرط (تنفيذ وممارسة الحقوق) والتزامات المصدر بموجب تعهد الشراء، فإن هذا يعني موافقة حامل الصك المعني على أنه (١) لن يتم دفع أي مبلغ من قبل المصدر أو أمين موجودات الصكوك أو وكيل حملة الصكوك أو مدير الدفعات أو المسجل أو المدير أو أي من وكلائهم المعنيين نيابة عنهم إلا في حدود الأموال المتوفرة لذلك من موجودات الصكوك و(٢) لن يكون له حق الرجوع والمطالبة بدفع أي مبلغ يستحق بموجب نشرة الإصدار هذه أو بموجب أي من وثائق الصكوك، سواء بدفع أي رسوم أو أي مبلغ آخر بموجب أي التزام أو مطالبة أخرى تنشأ أو تستند إلى إعلان الوكالة أو أية وثيقة صكوك أخرى، ضد المصدر أو أمين موجودات الصكوك أو مدير الدفعات أو المسجل أو المدير بسبب أي قضية إفلاس أو إعادة تنظيم أو ترتيب أو إجراءات تصفية أو أية قضية أخرى بموجب أي نظام إفلاس أو ما شابه.

تنفيذ وممارسة الحقوق:

بعد توزيع عوائد موجودات الصكوك فيما يتعلق بالصكوك على حملة الصكوك وفقا للشرط وإعلان الوكالة، لا يجوز لأي حامل صكوك اتخاذ أي إجراء بحق وكيل حملة الصكوك أو أي شخص آخر لاسترداد أي مبلغ يتعلق بالصكوك أو بموجودات الصكوك.

لن يكون وكيل حملة الصكوك ملزما تحت أي ظرف باتخاذ أي إجراء لتنفيذ حقوق حملة الصكوك على موجودات الصكوك أو باتخاذ

أي إجراء بحق المصدر بموجب أي وثيقة من وثائق الصكوك يكون المصدر أو أمين موجودات الصكوك طرفاً فيها إلا إذا تلقى أمراً أو طلباً بذلك (١) بقرار غير العادي أو (٢) خطياً من قبل نصاب حملة الصكوك وفي أي من الحالتين بشرط أن يتلقى تعهداً بالتعويض مقتنعاً له من صافي الدخل أو المبالغ القائمة كرصيد دائن في الاحتياطي، وذلك فقط بقدر ما تتوفر تلك المبالغ للتوزيع على حملة الصكوك، عن جميع الالتزامات التي يعتبر نفسه مسؤولاً عنها أو تلك التي تترتب عليه نتيجة لذلك.

لا يحق لحامل الصك إقامة دعوى بحق المدير أو أمين موجودات الصكوك إلا (١) إذا وجب على وكيل حملة الصكوك إقامة دعوى ولم يفعل ذلك خلال ٦٠ يوماً من وجوب إقامة الدعوى واستمر ذلك و(٢) إذا كان حامل الصكوك المعني يملك بمفرده (أو مع حملة الصكوك آخرين) ينوون إقامة دعوى مباشرة ضد المصدر أو مدير الحفظ) ٢٥ في المائة على الأقل من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة حينئذ في ذلك التاريخ. ولن يكون لوكيل حملة الصكوك أو لأي من حملة الصكوك تحت أي ظرف أي حق في بيع أي من موجودات الصكوك أو التصرف بها بأي شكل آخر إلا وفقاً لتعهد الشراء، وسيكون الحق الوحيد لوكيل حملة الصكوك و حملة الصكوك ضد المصدر أو أمين موجودات الصكوك هو تنفيذ التزام المصدر بدفع المبالغ المطلوبة في حساب العملية. وتجنباً للشك، لن يكون وكيل حملة الصكوك ملزماً باتخاذ إجراء أو رفع دعوى إلا إذا تلقى تعويضاً مقنعاً له.

إعداد الحسابات/ تسويات صافي الدخل:

تقوم شركة الكهرباء للصكوك (بمساعدة المدير) بإعداد حسابات سنوية مدققة وحسابات ربع سنوية غير مدققة تتعلق بإجمالي صافي الدخل المقبوض أثناء الفترة المعنية. وعند وجود أي تفاوت، بعد نشر تلك الحسابات، فيما يتصل بمبلغ صافي الدخل الخاص بأي فترة طبقاً لما تثبته تلك الحسابات، وبعد المقارنة مع ما تم احتسابه في وقت سابق بواسطة المدير، فإنه يجب إجراء تسوية لمبالغ الاحتياطي حسب ما يكون مطبقاً.

الاطء الحسابية والطباعة

يجوز للمدير تعديل وثائق الصكوك دون موافقة حملة الصكوك وذلك لتصحيح خطأ حسابي أو خطأ في الطباعة. ويجوز لأطراف ووثائق الصكوك الاتفاق على تعديل أي من أحكامها على أنه لا يجوز لوكيل حملة الصكوك الموافقة على هذا التعديل إلا بموافقة حملة الصكوك ما لم يكن التعديل في الصياغة أو بسيطاً أو ذو طبيعة فنية يتم إجراءه لتصحيح خطأ حسابي أو خطأ في الطباعة أو أنه في رأي أطراف الوثيقة غير مهم ولا يؤثر بشكل جوهري على مصالح حملة الصكوك.

الإدراج:

سيتم تقديم طلب لقبول الصكوك وإدراجها ضمن القائمة الرسمية للهيئة و/أو قبول إدراجها وتداولها و/أو تسعيرها من قبل أي سلطة رسمية أخرى في المملكة العربية السعودية.

وثائق الصكوك:

تشمل وثائق الصكوك ما يلي :

١. اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك
٢. اتفاقية إدارة موجودات الصكوك
٣. تعهد الشراء
٤. إعلان الوكالة
٥. اتفاقية وكالة الدفع
٦. الصكوك
٧. أي اتفاقيات أخرى ووثائق يتم تسليمها أو توقيعها فيما يتعلق بذلك (حسب تعريفها في شروط الصكوك).

النظام والاختصاص القضائي:

١. القانون الواجب التطبيق: تخضع الصكوك للقوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية وطبقاً للشرعية الإسلامية المطبقة في المملكة وتفسر وفقاً لذلك.

٢. الاختصاص القضائي: تعتبر لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية وهيئة الاستئناف ("اللجنة") هي الجهة الوحيدة صاحبة الاختصاص الحصري في النظر والبت في أية قضية أو دعوى أو أي إجراء قضائي وتسوية أية نزاعات قد تنشأ عن الصكوك أو وثائق الصكوك، ولهذه الأغراض، يقر جميع الأطراف ذوي العلاقة بما فيهم مالكو الصكوك إقراراً لا رجعة فيه بخضوعهم للاختصاص القضائي للجنة. ولا يجوز رفع أي قضية أو دعوى أو أي إجراء قضائي بخصوص الصكوك أو وثائق الصكوك لدى أية جهة خارج المملكة العربية السعودية ولن يكون لأي محكمة أو سلطة قضائية خارج المملكة العربية السعودية صلاحية النظر في أية دعوى بهذا الخصوص.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

فقد أطلعت الهيئة الشرعية للأمانة بساب على شروط و أحكام الاستثمار في صكوك الاستثمار لشركة الكهرباء السعودية، وبعد مراجعة هذه الشروط والأحكام وإجراء التعديلات اللازمة عليها، لم يظهر للهيئة بعد ذلك ملاحظة عليها وتمت الموافقة عليها بالصيغة المرفقة... والله الهادي إلى سواء السبيل

التاريخ: ٢٧ جماد الأول ١٤٢٨هـ الموافق ١٣ يونيو ٢٠٠٧ م

رئيس الهيئة
عضو الهيئة
عضو الهيئة

الشيخ د. محمد القرني بن عبد
الشيخ د. عبد الله بن محمد المطلق
الشيخ عبدالله بن سليمان العلي

٥

الملحق ٢: النماذج

جزء "أ"

نموذج التوجيهات المحددة

إلى: إتش إس بي سي العربية المحدودة
كوكيل لحملة الصكوك،

الشركة السعودية للكهرباء

صكوكا تنتهي في ٢٠٢٧ م ("الصكوك")

التوجيهات المحددة

بهذا نوجهكم، وفقا للشرط ١١-١ (ت) (تاريخ سنة خامسة) من أحكام وشروط الصكوك الواردة في نشرة الإصدار المؤرخة في ٢٥ يونيو ٢٠٠٧م الصادرة من الشركة السعودية للكهرباء ("الشروط")، أن تقدموا إشعار ممارسة وفقا لتعهد الشراء بخصوص الصكوك التالية وتاريخ السنة الخامسة الواقع في يوليو [٢٠١٢/٢٠١٧/٢٠٢٢]:^١

اسم حامل الصكوك المسجل:

إجمالي القيمة الاسمية للصكوك:

_____ ريال سعودي.

سيكون للعبارات والمصطلحات المستخدمة ولكن غير المعرفة في هذا التوجيه، المعاني نفسها المحددة في الشروط.

المخلص،

عنها: _____

مفوض لصالح ونيابة عن

اسم حامل الصكوك:

تاريخ:

الغي حسب الحاجة

جزء "ب"

نموذج توجيهات إعادة الهيكلية

إلى: إتش إس بي سي العربية المحدودة
كوكيل لحملة الصكوك،

الشركة السعودية للكهرباء

صكوكا تنتهي في ٢٠٢٧ م ("الصكوك")

توجيهات إعادة الهيكلية

بهذا نوجهكم، وفقا للشرط ١١-٢ (حالات الإخفاق) من أحكام وشروط الصكوك الواردة في نشرة الإصدار المؤرخة في ٢٥ يونيو ٢٠٠٧م الصادرة من الشركة السعودية للكهرباء ("الشروط")، أن تقدموا إشعار ممارسة وفقا لتعهد الشراء بخصوص الصكوك التالية:

اسم حامل الصكوك المسجل:

إجمالي القيمة الاسمية للصكوك:

_____ ريال سعودي.

يكون للعبارات والمصطلحات المستخدمة ولكن غير المعرفة في هذا التوجيه، المعاني نفسها المحددة في الشروط.

المخلص،

عنها: _____

مفوض لصالح ونيابة عن

اسم حامل الصكوك:

التاريخ:

جزء " ج "

نموذج إشعار الشراء

إلى: إتش إس بي سي العربية المحدودة
كوكيل لحملة الصكوك،

الشركة السعودية للكهرباء

صكوكا تنتهي في ٢٠٢٧ م ("الصكوك")

إشعار الشراء

بهذا نعلن، وفقا للشروط ١١-٢ (حالات الإخفاق) من أحكام وشروط الصكوك المبينة في نشرة الإصدار المؤرخة في ٢٥ يونيو ٢٠٠٧م الصادرة من الشركة السعودية للكهرباء ("الشروط")، أنه يتوجب شراء الصكوك التالية وفقا لتعهد الشراء بسبب حدوث حالة الإخفاق المحددة أدناه واستمرار تلك الحالة حتى تاريخ هذا الإشعار.

اسم حامل الصكوك المسجل:

إجمالي القيمة الاسمية للصكوك:

ريال سعودي. _____

تفاصيل حالة الإخفاق^٢:

يكون للعبارات والمصطلحات المستخدمة ولكن غير المعرفة في هذا الإشعار، المعاني نفسها المحددة في الشروط.

المخلص،

عنها: _____

مفوض لصالح ونيابة عن

اسم حامل الصكوك:

التاريخ:

بيان التفاصيل بإيجاز.

جزء "د"

نموذج إشعار الممارسة

إلى: الشركة السعودية للكهرباء

الشركة السعودية للكهرباء

صكوكا تنتهي في ٢٠٢٧م ("الصكوك")

إشعار الممارسة

نشير إلى:

(أ) نشرة الإصدار المؤرخة في ٢٥ يونيو ٢٠٠٧م الصادرة من الشركة السعودية للكهرباء ("نشرة الإصدار")، و

(ب) تعهد الشراء المؤرخ في [*] ٢٠٠٧م والمعطى من قبل الشركة السعودية للكهرباء.

نعلم لكم بموجب إشعار الممارسة هذا بما يلي:

[أختر واحدا مما يلي وقم بالإكمال/الإلغاء وفقا لما يكون مناسباً]

- وفقا إلى الشرط ١١-١(ت) (تاريخ سنة خامسة) لقد تسلمنا توجيهات قائمة (علما انه لم يتم إلغائها في وقت لاحق) و/ أو توجيهات محددة بخصوص الصكوك وحملة الصكوك طبقا لما هو محدد في القائمة المرفقة وفقا إلى الشرط ١١-١(ت) (تاريخ سنة خامسة) الذي يطلب منا القيام بإرسال إشعار ممارسة بخصوص الصكوك وحملة الصكوك، وعليه يتوجب عليكم شراء تلك الصكوك في تاريخ السنة الخامسة الواقع في [٢٠١٢/٢٠١٧/٢٠٢٢]^٣ وفقا إلى تعهد الشراء والشرط ١١-١(ت) (تاريخ سنة خامسة).

- وفقا إلى الشرط ١١-١(ث) (تاريخ سنة خامسة) لقد تسلمنا توجيهات قائمة (علما انه لم يتم إلغائها في وقت لاحق) و/ أو توجيهات محددة وفقا إلى الشرط ١١-١(ت) (تاريخ سنة خامسة) في أو قبل التاريخ الواقع قبل ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ السنة الخامسة الواقع في [٢٠١٢/٢٠١٧/٢٠٢٢]^٤ يطلب منا القيام بإرسال إشعار ممارسة بخصوص تاريخ السنة الخامسة تلك من قبل حملة الصكوك الذين يملكون مجتمعين، ما لا يقل عن ٧٠٪ من القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك التاريخ، وعليه يتوجب عليكم شراء جميع الصكوك في تاريخ السنة الخامسة المعنية وفقا إلى تعهد الشراء والشرط ١١-١(ث) (تاريخ سنة خامسة).

^٣ألغي حسب الحاجة

^٤ألغي حسب الحاجة

- وفقا إلى الشرط ١١-٢ (حالات الإخفاق) لقد تسلمنا توجيهات إعادة الهيكلة (علما انه لم يتم إلغائها في وقت لاحق) من قبل حملة الصكوك الذين يملكون مجتمعين، ما لا يقل عن ٧٠٪ من القيمة الاسمية للصكوك القائمة في التاريخ المعني، وعليه يتوجب عليكم شراء جميع الصكوك وفقا إلى تعهد الشراء والشرط ١١-٢ (حالات الإخفاق).

- وفقا إلى الشرط ١١-٢ (حالات الإخفاق) لقد تسلمنا إشعارات شراء من قبل نصاب حملة الصكوك في فترة الممارسة بخصوص حالة الإخفاق المحددة أدناه، و طالما تستمر هذه حالة الإخفاق، فانه يتوجب عليكم شراء جميع الصكوك فورا وفقا إلى تعهد الشراء والشرط ١١-٢ (حالات الإخفاق).

[القيام بوصف حالة الإخفاق بالتفصيل]

يكون للعبارات والمصطلحات المستخدمة ولكن غير المعرفة في هذا الإشعار المعاني نفسها المحددة في الشروط.

المخلص،

عنها: _____

مفوض لصالح ونيابة عن

إتش إس بي سي العربية المحدودة
كوكيل لحملة الصكوك،

التاريخ:

هذه الصفحة تركت فارغة عن قصد

هذه الصفحة تركت فارغة عن قصد

هذه الصفحة تركت فارغة عن قصد

هذه الصفحة تركت فارغة عن قصد

www.se.com.sa